

برنامج للغد

تحديات وتطلعات الاقتصاد المصري
في عالم متغير

د. إبراهيم شحاته

شائب الرئيس والمستشار العام
لبנק الدولي

دار الشروق

برنامج للغد

تحديات وتطلعات الاقتصاد المصري
في عالم متغير

الطبعة الأولى

١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م

جميع حقوق الطبع محفوظة

دار الشروق

الطبعة الأولى: ١٩٨٧م/١٤٠٧هـ - الطبعة الأولى: ١٩٨٧م/١٤٠٧هـ - الطبعة الأولى: ١٩٨٧م/١٤٠٧هـ
توزيع: SHINOH UH

توزيع: ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م/١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م/١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م/١٤٠٧هـ
توزيع: SHINOH UH

SHINOH INTERNATIONAL, SUZUKI HOUSE, LONDON W1, UK, TEL: 0277771114
TELEX: SHINOH 157700

برنامج للغد

تحديات وتطلعات الاقتصاد المصري
في عالم متغير

د. ابراهيم شحاته

نائب الرئيس والمستشار العام
للمنك الدولي

دار الشروق

١- مقدمات ضرورية

- تقديم
- لبّ المشكلة
- التغيرات في الاقتصاد العالمي

مقدمات ضرورية

تقديم :

إن عودتي إلى جامعة القاهرة ، بعد ثلاثين عاما من التخرج منها ، لكي أتحدث عن حاضر مصر ومستقبلها هي مناسبة جلييلة بالنسبة لي . فقد قضيت معظم هذه السنوات الثلاثين في الخارج ، أتابع جهود الدول النامية في التحرر السياسي والاقتصادي ، وأسهم بصورة خاصة في جهوداتها الإنمائية بالقول والفعل ، دون أن أفقد في أى وقت إهتمامى بما يحدث في وطنى الأم مصر . وعندما طلب منى العميد د . أحمد القندور أن أسهم في احتفالات كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بكلمة حول أوضاع الاقتصاد المصرى ، رأيت في هذا فرصة قيمة لكي أشرح تصوراتى العامة حول ما يواجه الاقتصاد المصرى بل والمجتمع المصرى من تحديات وتطلعات وهو يستعد لمواجهة القرن الحادى والعشرين .

ولا أريد أحدا أن يعتبر هذه التصورات تعبيرا عن وجهة نظر البنك الدولى أو أية مؤسسة دولية أخرى ، فقد جئت إلى هنا للتحدث إليكم بصفة شخصية بجمته ، بوصنى مواطنا مصرية أتيت له فرصة التجول فى العالم كله غير مرة والعمل عبر السنين فى ثلاث مؤسسات للتنمية الدولية من مواقع أتاحت لى معرفة حقائق الأحداث وما وراءها ، ثم جاءتنى هذه الفرصة لأقول لكم كلمة تعكس تجربتى الطويلة ولا تبتنى بحكم ظروفى ، إرضاء أو إغضاب أحد ، إنما تستهدف وجه الحقيقة ومصالحة مصر كما أراها بوضوح .

كما اننى لا أريد أحدا أن يقرأ فيما أقول نقدا لسياسة هذه الحكومة أو تلك أو هذا المسئول أو ذلك ، فما جئتم لهذا الغرض ، كما أن مشكلة مصر كما أراها هى مشكلة المجتمع كله ، ومن الخطأ فى التحليل أن نقلل من حجمها لكى نجعلها مشكلة حكومة ما أو مسئول ما .

وسوف أبدأ بالحديث بشىء من التفصيل حول ما أراه لبّ المشكلة التى تواجه المجتمع المصرى حكاما ومحكومين ، بل والتى تواجه معظم الدول النامية . وسوف أكون أمينا وصرحا معكم للغاية فاغفروا لى إن بدا ما أقوله أحيانا وكأنه إسراف لا يليق . بعد ذلك سأحدثكم عن بعض التغيرات الخطيرة التى تحدث فى عالمنا المعاصر والتى يبدو أننا لم نراها بصورة كافية فى خضم انشغالنا بخوصيات أنفسنا . وبعد كل هذه المقدمات الطويلة والضرورية فى تقديرى سأتكلم حول ما اعتبره الأسس الرئيسية لمشاكل الاقتصاد المصرى وإن بدا كثير منها وكأنه بعيد الصلة عن الشؤون المالية والاقتصادية ، ثم أختتم حديثى بما اعتبره ضرورات الإصلاح أو إن شئتم النقاط الأساسية لبرنامج الغد . وقد قيل بحق « إن الأمم تنشأ وتبقى بقدر ما يكون لها برنامج للغد » ، ومن حق أول الأمم ولأرب أن يكون لها برنامج أساسى تبنى به نفسها من جديد وتستعيد عن طريقه دورها الحضارى فى مواجهة التحديات العديدة التى تحيط بها .

لُبّ المشكلة

إن لبّ المشكلة التى تواجهنا ، بل وتواجه عالمنا العربى كله ، تكمن فى رأى فى أن المجتمع فى مجمله يستعد لمواجهة القرن الحادى والعشرين بعقلية لازالت تنتمى إلى القرون الماضية . ويحدث ذلك فى وقت تتعاقب فيه التغيرات فى العالم بسرعة لم تعرف من قبل وتزايد العلاقات بين الدول وعبرها بدرجة عالية من التعقيد . وبدلا من أن نحاول استيعاب التطورات الخطيرة التى تحدث فى هذا العالم نستمر فى التفكير بعقلية الماضى وفى اتباع سياسات أملتأ حقائق الماضى ، بل وشعاراته وخرافاته . ولم يعد لها مبرر فى الحاضر إن لم تكن قد أصبحت

قيدا على التقدم في المستقبل . ويصدق ذلك بصورة خاصة في المجال الاقتصادي حيث تتغير الوقائم بمعدلات يصعب ملاحقتها بنجاح إلا لمن يتابعها كل يوم ويعلمك سياساته إن لزم الأمر ليتجاوب معها باستمرار سواء في ذلك الدولة أو المشروع أو الفرد العادي . ومن شأن هذا أن يسبب اختلالا في فهمنا للمشاكل وتقديرنا لأبعادها حتى نتفاهم بدرجة تفرض على الحكومات اتباع حلول هي في مجملها مواجهات متتابعة لأزمات حالة ، وليست سياسات لما يجب أن يكون عليه الحال بصرف النظر عن أى أزمة مفاجئة . وكما هو معروف فإن من شأن الحلول التي تواجه الأزمات أن تتأثر بخصائص كل أزمة وأن تغيب عنها الخصائص المطلوبة للحلول الأساسية التي تتعدى سدّ الفجوات إلى وضع أسس العمل المستقر في المدى الطويل في إطار فكري واضح .

ولازالت الإطارات الفكرية المطروحة بحماس في العالم العربي هي في جوهرها إما ترديد للمؤلفات كارل ماركس وأتباعه ، أو إصرار على ما يسمى بالاقتصاد الإسلامي دون عناء لتعريف المدلولات الحقيقية لهذا المصطلح في عالمنا المعاصر ، أو وهو الأسوأ ، محاولات لشرح أحد هذين الاتجاهين بأسلوب

الآخر ومصطلحاته . ولن نجد وإن أمعنت ، دعوة لا تستند إلى نظريات ابتدعتها منذ زمن غابر هذا المفكر أو ذلك ، أو لا تستمد شرعيتها مما قاله إمام من فقهاء الماضي ، حين أن أكثر ما ينقصنا هي أفكار نبتدعها في ضوء حقائق الحاضر ومتطلبات المستقبل . ولا شك في أن من يبغي الإصلاح يجد أمامه خيارين رئيسين : « الخيار الهامشي » أى خيار المهادنة الذي يحاول التوطين من حжим المشاكل والاستعانة عليها بالمسكنات والمهدئات لتأجيل يوم الحساب ، « وخيار المواجهة » الذي يدرس الأوضاع بصورة متعمقة ثم يحاول إقتلاع جذور المشاكل ووضع أسس جديدة للاستمرار . والخيار الأول هو بالضرورة خيار أسهل في الزمن القصير وهو ، تبعاً لذلك ، أكثر جاذبية للحكومات والسياسيين ، لكنه يترك المشاكل بغير حلول حقيقية بل ويسهم في مضاعفتها

وزيادة تعقيدها في المستقبل . أما الخيار الثاني فهو الأصعب بلا شك ولكنه السبيل الحقيقي للإصلاح . وكثيرا ما يؤدي اتباع الخيار الأول إلى أن يتفاقم الوضع بالتدريج حتى لا يصبح هناك خيار في الواقع سوى المواجهة غير المخطط لها والتي تكون تكاليفها السياسية والاجتماعية عندئذ أفدح بكثير مما لو كانت قد أتيت بشجاعة طريقا للإصلاح في وقت مبكر .

في الدول المتقدمة التي تعيش القرن العشرين بعقلية القرن العشرين إذا ثبت فشل السياسات الاقتصادية والاجتماعية المتبعة في مجتمع ما ، أو عدم ملاءمتها لأوضاع جديدة ، تتغير الحكومة عن طريق الانتخاب وتأتي حكومة أخرى تطبق سياسات مختلفة يترتب عليها إصلاح الأمور إلى أن تثبت التطورات أن الوقت قد حان لتغيير هذه السياسات نفسها فتأتي الانتخابات بحكومة جديدة وسياسة جديدة إيمانا من الجميع بأن السياسة الصحيحة هي التي تستجيب للحقائق الجديدة وأنه لا توجد سياسات أو شعارات صالحة لكل الأوقات. غير أن الوضع يختلف في الدول النامية بصفة عامة حيث تبقى الحكومات وإن فشلت سياساتها ، ويصعب على هذه الحكومات أن تتخل عن السياسات والشعارات التي اعتمدت عليها أساسا للحكم حتى بعد أن يثبت للجميع أن هذه السياسات لم تعد تمثل أفضل علاج للأوضاع الجديدة . ونجد كل حكومة دائما من يدافع عن شرعية السياسات القائمة بصرف النظر عن نتائجها المشهودة فيستند إلى ادعاءات غامضة لم تثبت صحتها حول « مصالح الجماهير العريضة » أو « مطالب الأغلبية الكادحة » أو ينسبها إلى شخصية سابقة ذات جلال أو إلى مدرسة غابرة ذات شأن أو ، وهو أسوأ الأمور أطلاقا ، ينسبها جهلا أو ظلما ، إلى الله جلّ شأنه .

في أوضاع كهذه تكمن المشكلة في الأفكار التي في عقول الناس ويستحيل الحل بغير تطور فكري شامل يخرج به المجتمع من حالة العجز الفكري التي قادت مجتمعات أخرى إلى البحث في مآهات الماضي وشعاراته وأدت بها على أحسن

الفروض إلى اتباع سياسات ابتدعها في الأصل مفكرون كبار ولكن لمواجهة مشاكل مجتمعات أخرى في عصور أخرى ، ولا بديل في نظري في أى محاولة حقيقية للإصلاح لتطوير أفكار تتفق مع ظروفنا الحالية وتساعدنا على التقدم في المستقبل الصعب الذى ينتظرنا بدلا من الأفكار التى ربما ساعدت غيرنا منذ قرون طويلة أو في أماكن بعيدة ، مهما كان لهذه الأفكار أصلا من جاذبية أو تقديس . هذه في تقريرى هى نقطة البدء الرئيسية ، وإذا لم يكن هناك اتفاق حولها فن حقم أن نعتبروا ما أقوله بعد خلك من لغو الحديث .

وإن الناظر إلينا من الخارج ليرانا منغمسين إلى أقصى مدى في شبكة معقدة من المعتقدات والخرافات صنعناها بأنفسنا عبر آلاف السنين ، من الثابت تاريخيا أن معظمها يعود لعصور ما قبل الإسلام وإن كان بعضها من اجتهاداتنا الحديثة جدا . وقد أصبحنا أسرى لها بصورة تثير إشفاق الآخرين خاصة عندما نتحدث نحن عن هذه القيود وكأنها مفاخر أصلتنا أو أسس سياساتنا التى لا يمكن المساس بها . ولقد كانت هناك محاولات واعية في الثقافة العربية ، قادها مفكرون مصريون منذ القرن الماضى ، لتحرير الثقافة العربية من الخرافات السالفة . كما أن هناك الآن محاولات لابتداع سياسات تتفق مع أوضاع المجتمع المصرى ومصلحه ، لكننى أرانا نرتد بسرعة خفيفة إلى أسر الماضى ، حتى أنه يجوز ، ربما بشيء من المبالغة ، أن نسائل عما إذا كان من الممكن أن نتحرر من القيود الثقيلة التى تسيطر على تفكيرنا دون أن تتخلى كشعب عن هويتنا كما آلت إليه الآن . إننى بالطبع لا أطلب أحدا بأن يغير من طبيعته أو يتنكر لماضيه ، ولكنى أطلب بإعادة النظر في مفهومنا للصواب والخطأ وفي المفاهيم التى استقرت في قاموسنا السياسى والاجتماعى والاقتصادى حتى ما اكتسب منها مع مضي الوقت طابع التقديس . وبدلا من أن نجعلها طوقا نحصر فيه تفكيرنا ومرجعا للحكم على تصرفاتنا ، نخضعها لمعيار العقل والتجربة ، آخذين في الاعتبار أن أما كثيرة أخرى في هذا العالم قد مرت بتجارب غنية يمكننا أن نفيد من نتائجها بدلا من أن نكرر أخطأها . وإن أسوأ ما أصاب الأمم

القديمة ، كما تدلنا قصص الأنبياء كافة ، وأسوأ ما يصيب الأمم الحديثة ، كما نراه بأعيننا كل يوم ، هو أن تجعل الأمة معتقداتها الموروثة قيذا في سبيل تحررها ورحلتها وأن تجعل من نظامها السياسى والتعليمى تلقينا لشعارات الماضى وسدا في وجه التجديد بدلا من أن تتيح لشبابها المعرفة والحرية اللازمتين لابتداع الحلول للمستقبل .

التغيرات في الاقتصاد العالمى :

وبينا نحن منخرطون في مناقشات غريبة جدا مثل ما إذا كان مسموحا للمرأة أن تكشف عن وجهها أو ترفع صوتها أو ما إذا كان ممكنا أن تباع السلع والخدمات بأسعار تجاوز تكلفتها ، يمر العالم بتغيرات هائلة بعضها هيكلى سيق أثره في عالم المستقبل وبعضها من سمات الفترة الصعبة التى نعيشها الآن .

ولعل أهم هذه التغيرات هى الثورة العلمية التى تحدث في العالم المتقدم والى من شأنها بالتأكيد أن تزيد من الفجوة الواسعة بين الدول الغنية والدول الفقيرة . فالإستثمارات الضخمة في البحث العلمى في الدول الصناعية تتجه في جعلها لتقوية الوضع التنافسى لكل منها في مواجهة الأخرى في المجالين الاقتصادى والعسكرى دون اهتمام يذكر بأحوال الدول النامية . كما أنها تعتمد في جزء كبير منها على الإستثمار التجارى للبحث العلمى مما يقصر ثمار هذا البحث في الواقع على من لديهم وسائل شرائها واستغلالها ، رغم كل الحديث عن ضرورة نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية . ونتيجة للتقدم المستمر في الأبحاث العلمية والاختراعات التكنية في الدول المتقدمة ، تفقد الدول النامية تدريجيا مالها من مزايا نسبية في الاقتصاد العالمى : الإعتماد المتزايد على الآلة والإنسان الصناعى (الأوتوماتية) سيخفض من أهمية الأيدى العاملة في الصناعة وبالتالي من قيمة العمل الأخص في الدول النامية ، والإنتاج المتزايد للمواد الكيماوية المقاربة في خصائصها للمواد الأولية سيخفض من الحاجة إلى المواد الأولية التى تنتجها الدول النامية ، وتطور الهندسة العضوية وخاصة

هندسة السلالات في مجال الزراعة سيغير بالضرورة من أوضاع وأسواق الإنتاج الزراعي بما في ذلك الإنتاج الذي كان مقصودا لأسباب مناخية على المناطق الحارة في الدول النامية . ويواكب هذه الثورة العلمية الهائلة تغيرات مهمة في الاقتصاد العالمي ككل وفي الأوضاع الاقتصادية للدول النامية بصفة خاصة ، وهي تغيرات تنعكس كلها بطريقة أو أخرى على اقتصادنا المصري وتؤثر في احتمالات تطوره . ولعل أبلغ تلخيص للتطورات المثيرة في الاقتصاد العالمي هو ما جاء في مقالة الأستاذ بيتر دركر حول هذا الموضوع في مجلة « الشؤون الخارجية » الصادرة في العام الماضي ^(١) والتي ذكر فيها ثلاث تغييرات رئيسية تعتبر من قبيل التغيرات الهيكلية في الاقتصاد العالمي وهي وإن كانت نهم الدول المتقدمة في المقام الأول إلا أن لها أثارها الخطيرة على الدول النامية ومن بينها مصر .

أولا : تآكل الإنتاج الصناعي من الاعتماد الكبير على المواد الأولية

فقد أصبح القطاع الأولي قطاعا هامشيا في الدول المتقدمة وأصبح من الممكن أن تنهار أسعار المواد الأولية (وهو ما حدث بالفعل) دون أن يؤدي ذلك إلى انكماش في اقتصاد الدول المتقدمة. ورغم التوقع في السبعينات بأن نقصا هائلا سيحدث في إنتاج الغذاء في الدول النامية في الثمانينات وأن أسعاره الحقيقية ستضعف، حدث انكماش كبير في أسواق استيراد الغذاء وتكدس الفائض في أوروبا وأمريكا ، وأصبحت اليابان هي الدولة المتقدمة الوحيدة (في العالم غير الشيوعي) التي تستورد الغذاء بكميات كبيرة . كذلك انخفضت كثيرا كمية المواد الأولية اللازمة لإنتاج وحدة معينة من الإنتاج الصناعي بحيث أصبحت لا تتجاوز خمسين ما كانت عليه في مطلع هذا القرن ، بل إن الإنتاج الصناعي في اليابان يحتاج الآن إلى نصف المواد الأولية اللازمة لإنتاج الوحدة الاقتصادية نفسها منذ عشر سنوات فقط . والسبب الرئيسي في ذلك هو التغير

Peter F.Druker, The Changed world Economy, Foreign Affairs 768-791 (1986) (١)

الكبير في تركيب الإنتاج. الصناعي في الدول المتقدمة أى الانتقال من الانتاج الذى يعتمد على حجم كبير من المواد الأولية إلى الإنتاج الذى يعتمد على تكنولوجيا متقدمة. فالمواد اللازمة لإنتاج وحدات الكمبيوتر الصغيرة تمثل ٣ بالمائة من مجمل نفقة الأنتاج ، وحتى في إنتاج السيارات تمثل المواد الأولية الآن ٤٠ بالمائة فقط من الكلفة الإجمالية للإنتاج. ويكنى أن نعرف أن خمسين رطلا من الأسلاك التلفونية المصنعة من الزجاج اللبى تنقل الآن نفس عدد الرسائل التلفونية التى ينقلها طن من الأسلاك النحاسية . ولسنا في حاجة إلى تبنى نظرية التدهور المزمع في معدل التبادل التجارى الدولى لكي نتبين أن من شأن هذا التغيير العام أن يسود الكساد فترات طويلة أسواق المواد الأولية أن لا يزيد الطلب عليها بالضرورة مع الانتعاش في البلاد الصناعية . وهذا أمر يفرض تحديا جديدا على الدول النامية التى تعتمد على حصيلة صادراتها من المواد الأولية لتمويل وإدخالها اللازمة للتنمية .

ثانيا : تحرر الإنتاج الصناعي من الإعتماد الكبير على العمالة

فلم تعد زيادة الإنتاج الصناعي في الدول المتقدمة تعنى بالضرورة زيادة العمالة ، بل إن العكس هو الصحيح حيث إن التكلفة النسبية للعمالة في القيمة الكلية للإنتاج في تناقص مستمر. فبالرغم من زيادة الإنتاج الصناعي في الولايات المتحدة مثلا في السنوات العشر الأخيرة بمحوى ٤٠ بالمائة انخفضت العمالة الصناعية بقدر خمسة ملايين عامل (في حين زادت العمالة الكلية ٢٨ مليونا) . وبعد أن كان العامل الصناعي في الولايات المتحدة واحدا من كل ثلاثة من العاملين في الخمسينات أصبح الآن واحدا من كل ستة . ونجد الاتجاه نفسه في الدول الصناعية الأخرى حتى أنه ينتظر في سنة ٢٠١٠ أن يزيد إنتاج السيارات عما هو الآن بنسبة ٥٠ بالمائة وتنقص العمالة اللازمة لذلك بنسبة ٦٠ بالمائة . وأصبح المؤكد في دراسات الإنتاج الصناعي أن الذى يفشل في تخفيض العمالة اللازمة لانتاج وحدة معينة سوف يفشل في المنافسة العالمية لتسويق هذه الوحدة . ومن المعروف مثلا أن حالة التدهور الصناعي في

بريطانيا السائدة منذ ٢٥ سنة تعود في المقام الأول لفشلها في تخفيض نسبة العمالة في الإنتاج على النحو الذي نجحت فيه الدول الصناعية الأخرى ، وأن النجاح الكبير لليابان يعود إلى النجاح في تخفيض عدد العمال اللازمين لإنتاج وحدة صناعية معينة . فالعمالة الكثيفة معناها زيادة التكاليف وبالتالي نقص القدرة على المنافسة ، وبالتالي نقص التصدير مما يؤدي إلى نقص الإنتاج فالبطالة . وبالعكس فإن تخفيض العمالة اللازمة لإنتاج الوحدة الصناعية تعني نقص التكاليف أي القدرة على المنافسة وزيادة التصدير ، وزيادة التشغيل ، وفي النهاية مزيدا من العمالة الكلفة .

ويعود لانخفاض القيمة النسبية للعمالة إلى عدة عوامل أهمها : زيادة إحلال رأس المال والمعرفة محل العمل البشري (حيث أصبح الحديث عن الأوتوماتية وليس مجرد الميكنة) ، والتحول التدريجي من الصناعات ذات العمالة الكثيفة إلى الصناعات ذات المعرفة الكثيفة أي التي تتطلب قدرا كبيرا من المعرفة التكنولوجية الحديثة . (فمثلا ، تمثل المعرفة ٧٠ بالمائة من قيمة إنتاج قطع الكمبيوتر مقابل ١٢ بالمائة للعمالة و ٥٠ بالمائة من قيمة إنتاج الأدوية مقابل ١٥ بالمائة للعمالة ، وهكذا) ، ذلك إلى جانب التحول الملحوظ في ديناميكية حجم المشروع حيث فقدت اقتصاديات المشروعات الكبيرة كثيرا من جاذبيتها وكان النجاح الأكبر في مجالات صناعية كثيرة في جانب المشروعات متوسطة الحجم التي تمكنت عن طريق التقدم التكنولوجي من أن تحمل مزاياها في كفاءة الإدارة وسهولة الاتصال والقرب من السوق تجبّ مزايا المشروع الكبير .

والحق أننا الآن بصدد نوعين من الصناعات : صناعات تعتمد على المواد وهي التي اعتمدت عليها الدول المتقدمة في ثورتها الصناعية ، وصناعات تعتمد على المعرفة ، وهي التي تنمو الآن بسرعة . وفي حين يتم تصدير واستيراد منتجات الأولى كسلع فإن منتجات الثانية كثيرا ما تصدر في شكل خدمات (بيع تراخيص صناعية ومهارات تكنولوجية .. الخ) . ومن المتصور أن يشغل عدد أكبر من العمال في الدول الصناعية في الصناعات التي تعتمد على المعرفة المتقدمة والتي

تفرضها على المؤسسات المالية وتظهر آليات جديدة للتعامل في سوق تسم بصورة متزايدة بالعالية والتحرر^(١).

ومؤدى ذلك كله أن الدول النامية يجب أن تعى هذه التغيرات وأن تعى بصورة خاصة أنها لم تعد في وضع يسمح لها بالاعتماد فقط على قدرتها على تصدير المواد الأولية أو على توافر العمالة الرخيصة فيها، كما أن عليها أن تعى أن عناصر الديناميكية في الاقتصاد قد انتقلت حتى في أكثر الدول تقدما من الاقتصاد الوطنى إلى الاقتصاد العالمى ، وأن المنافسة على المستوى العالمى هى السبيل الوحيد الآن للنجاح ولا تستطيع الدول النامية التنافس مع الدول المتقدمة في السوق العالمى إلا إذا عرفت المجالات التى يمكن لها أن تتفوق فيها والمجالات التى يبنى عليها التعاون فيها مع هذه الدول واستخدام الأدوات الاقتصادية الحديثة في هذا التعاون وخاصة في مجالات المشاركة في الإنتاج والتسويق، كل هذا مع متابعة التغيرات في الاقتصاد العالمى والإفادة منها بالقدر الممكن في الظروف الصعبة التى تملك فيها الدول المتقدمة وسائل للتحكم لا تملكها الدول النامية.

وإذا كانت التغيرات التى ذكرتها حتى الآن تهتم في المقام الأول الدول الصناعية المتقدمة فإن أهم تغير أصاب الدول النامية في السنوات الأخيرة هو تحولها من مستورد صاف لرؤوس الأموال إلى مصدر لرؤوس الأموال للدول المتقدمة أو ما يسمى بظاهرة الانتقال السلبي لرأس المال على المستوى العالمى . وقد نتجت هذه الظاهرة عن أربعة عوامل رئيسية متشابكة :

(١) في ظاهرة تدويل الأسواق المالية وظهور السوق العالمى . راجع محاضرة السيد كاشيواجى . رئيس بنك طوكيو :

Y. Kashiwagi, The Emergence of Global Finance, The 1986 Per Jacobsson Lecture, September 28, 1986 (World Bank Publication).

ومقاله السيد لقالوى . مدير عام بنك التسويات الدولية :

A. Lamfalussy, Is Change Our Ally?, The Banker, pp. 19-27 (September, 1986).

القروض الدولية . فعلى حين بلغ حجم التجارة العالمية في السلع والخدمات حوالى ٢,٥ إلى ٣ ترليون دولار في السنة ، بلغ حجم حركة رؤوس الأموال التى تنطوى على تبادل العملات عشرة أضعاف هذا الرقم . بل إننا نجد أن سوق لندن للدولار الأوروبى وحدها ، حيث تقرض مؤسسات المال وتقرض بالدولار الأمريكى خارج الولايات المتحدة ، تتعامل كل يوم في ٣٠٠ بليون دولار أى في ٧٥ ترليون دولار في السنة أو ٢٥ ضعف حجم التجارة الدولية . أضف إلى ذلك حجم التعامل في العملات (حوالى ٢٠٠ بليون دولار في اليوم) . وبالضرورة فإن حركة رؤوس الأموال هذه لا ترتبط كلها بالتجارة الدولية بل إنها في استقلال متزايد عنها حيث تجاوز كثيرا المبالغ اللازمة لتمويل التجارة . وقد تمكنت الدول المتقدمة من استخدام هذا الاقتصاد الرمزي الكبير لصالحها (مثلا استخدمت الولايات المتحدة أسعار الفائدة العالية لجذب رأس المال الأجنبي لمواجهة العجز الداخلى الكبير لديها ، ثم استخدمت سعر صرف الدولار لتخفيض مديونيتها الحقيقية والمقومة بالدولار الأمريكى) .

وهكذا أصبحت النظرية النيوكلاسيكية ، التى تقول بأن حركة رأس المال وقيمة العملات تحكمها التجارة الدولية في السلع والخدمات ، محلا للمراجعة ، فالمعروف أن حركة رأس المال وأسعار العملات الرئيسة منذ بداية السبعينات تسير في حركة لا تتفق دائما مع حركة التجارة الدولية بل تسير أحيانا في اتجاه مضاد (كما حدث في ارتفاع سعر الدولار في عام ١٩٨٤ و ١٩٨٥ رغم عجز الميزان التجارى الأمريكى ، وانخفاض سعر الفائدة على الدولار عام ١٩٨٦ رغم المديونية الكبيرة للولايات المتحدة)

وفي الوقت نفسه تتطور الأسواق المالية بسرعة حيث تتحول أسواق المال الوطنية بالتدريج إلى سوق عالمى كبير يعمل على مدار اليوم بصرف النظر عن الفواصل الجغرافية والزمنية، وترفع الحكومات كثيرا من القيود التى تعودت أن

تصدر هذه المعرفة في شكل تراخيص وما إليها ، وهو ما يفسر الاهتمام الكبير الآن من جانب الدول الصناعية بالتجارة الدولية في السلع غير المنظورة ، وإصرارها على إدخال «الخدمات» في إطار المفاوضات الجارية في منظمة الجات .

ومع نمو الإنتاج الصناعي الذى لا يعتمد كثيرا على العمالة ستصبح ميزة التكاليف الأرخص للعمالة أقل أهمية في الإنتاج وبالتالى في التجارة الدولية ، وهى مشكلة أخرى للدول النامية (بالإضافة إلى الانخفاض النسبى لأهمية المواد الأولية) خاصة مع تزايد الأهمية النسبية لرأس المال في حمل التكلفة الصناعية نتيجة الأوتوماتية . وقد عبّر الأستاذ دركر هذه الحقيقة ببلاغة شديدة حين قال :

« في التصنيع السريع إبان القرن التاسع عشر تقدمت اليابان عن طريق تصدير المواد الأولية (الحرير والشاي) بأسعار تزايد باستمرار ، وتقدمت ألمانيا بالقفز في مجالات الصناعات المتقدمة (الكهرباء والكيمائيات والعلصات) ، أما الولايات المتحدة فقد تقدمت عن هذين الطريقين معا . غير أن كلا من الطريقين قد سلّت في وجه الدول التى تسعى الآن للتصنيع السريع ، الأول بسبب التنهؤ في شروط التجارة (معدل التبادل التجارى) في المواد الأولية ، والثانى لأنه يتطلب إطارا أساسيا من المعلومات والتعليم فوق طاقة الدول الفقيرة . وبقيت المنافسة التى تعتمد على العمالة الأرخص البديل الوحيد ، فهل سيست هذا الطريق أيضا ؟ »^(١)

ويفسر هذا السؤال الأخير جانبنا من التنهؤ الذى يحدث الآن في تدفق الاستثمارات الأجنبية في المجال الصناعى إلى الدول النامية ، وهو أمر سنعود إليه فيما بعد .

ثالثا : ظهور ونمو « الاقتصاد الرمى » كمحرك للاقتصاد العالمى بما يفوق حجم الاقتصاد الحقيقى . أو بتعبير آخر انكاش أهمية التجارة الدولية في السلع والخدمات بالمقارنة بحركة انتقال رؤوس الأموال وتبادل العملات وتدفقات

(١) نفس المرجع . ص ٧٨١ .

(١) الانخفاض الكبير في حصيلة صادرات الدول النامية نتيجة انهيار أسعار المواد الأولية بما فيها البترول وتصاعد الإجراءات الحماية في أسواق الدول الصناعية. ويلاحظ هنا أن البترول ، الذي يمثل المورد الأول لصادراتنا المنظورة ، كان يباع منذ شهور بأسعار تقل في قيمتها الحقيقية عن أسعاره في الثلاثينات ، وقد ترتب على الانخفاض الكبير في أسعاره في السنة الماضية توفير حوالى ٨٥ بليون دولار. للدول الصناعية المستهلكة ، ولا يتنظر أن تزيد أسعار البترول الحقيقية كثيرا ، والتي لم تعد تخضع بنفس القدر لتحكم كبار المنتجين (الشركات أولا ثم الدول) ، إلا في العقد القادم .

(٢) الزيادة الهائلة في المديونية الخارجية للدول النامية والتي تجاوزت في عام ١٩٨٦ ترليون دولار .

(٣) هروب رؤوس الأموال الخاصة من كثير من الدول النامية .

(٤) الانخفاض المستمر في تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى هذه الدول .

وقد أدت ظاهرة الانتقال السلبي لرأس المال هذه إلى انخفاض معدلات الإنتاج والدخل والاستهلاك في كثير من الدول النامية في السنوات الأخيرة حتى عاد متوسط دخل الفرد في أمريكا اللاتينية إلى ما كان عليه منذ عشر سنوات وفي إفريقيا إلى ما كان عليه منذ ١٦ عاما .

ويكفى أن نذكر أن حصيلة صادرات الدول النامية ، وهى وسيلتها الأساسية لسداد ديونها وتمويل النقد الأجنبي اللازم لتنميتها ، هى في تناقص مستمر . وطبقا لإحصاءات صندوق النقد الدولى انخفضت هذه الحصيلة بمعدل ٤,٨ بالمائة أو ٢٤ بليون دولار في عام ١٩٨٥ (مقابل زيادة في صادرات الدول الصناعية بمعدل ٣,٦ بالمائة أو ٤٤,٦ بليون دولار)^(١) . ولا

يقتصر الأمر هنا على الانخفاض الكبير في أسعار البترول رغم أهميته. فقد انخفضت أيضا أسعار صادرات الدول النامية غير البترولية بمتوسط بلغ ١١,٤ بالمائة في سنة ١٩٨٥ وحوالي ١٧ بالمائة في السنة التالية. ^(١) أما المديونية الخارجية فقد وصلت إلى حد الأزمة البالغة في معظم دول أمريكا اللاتينية والدول الأفريقية بحيث أصبح الدائنون لا يأملون إلا بسداد فوائد الديون ويقلون مضطرين إعادة تمويل القروض القائمة حتى أصبحت الديون القائمة توصف بأنها « ديون دائمة » وبدأ العمل في دول كثيرة على تحويل جزء منها إلى مساهمة في رؤوس أموال المشاريع المقترضة. ويقدر البنك الدولي أن الدول النامية دفعت في خدمة ديونها طويلة الأجل أكثر مما تلقت من قروض جديدة بما يعادل ٢٦,٣ بليون دولار في عام ١٩٨٥، أما عن ظاهرة هروب رؤوس الأموال الخاصة فقد قدرت دراسة حديثة لشركة « مورجان جارانتى ترست » أن حجمها قد بلغ في عشر دول لاتينية فقط ٣٠,٨ بليون دولار في الفترة ١٩٨٣-١٩٨٥ وأن المدعنين في الخارج من مواطني هذه الدول قد زادوا من حجم ودائعهم المصرفية بمقدار ١٥ بليون دولار في هذه الفترة ليصبح مجموع ودائعهم الخارجية ٥٥ بليون دولار. ^(٢) وليس حال تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول النامية بأفضل، فقد نقص حجمها، طبقا لاحصاءات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، من أكثر من ١٧ بليون دولار في عام ١٩٨١ إلى أقل من ثمانية بليون في عام ١٩٨٣، ولا زالت حتى الآن دون مستواها في أوائل الثمانينات.

ولم يكن أى من ذلك نتيجة « مؤامرة » من الدول الغنية ضد الدول الفقيرة، بل كانت كلها نتائج طبيعية لعوامل عديدة: الركود الاقتصادى في أسواق الدول الصناعية التي لم تنجح كلها بعد في التغلب عليه، أدى إلى

World Bank, Quarterly Review of Commodity Markets (Jan. 1987)

(١)

Morgan Guarantee Trust Company of New York, World Financial Markets at p. (٢) 3 and Table 9 at 6 (February, 1986).

نقص في الطلب على صادرات الدول النامية وإلى إجراءات لحماية الانتاج المحلي في الدول الصناعية ، وتراكم فوائض البترول لدى البنوك التجارية في السبعينات وأول الثمانيات دون إمكانية استيعابها في الدول الصناعية جعل هذه الأموال متاحة للدول النامية التي تنهافت على اقتراضها بأسعار عالية بافتراض أن صادراتها ستمكثها من الوفاء وهو ما لم يحدث بالنظر للتغيرات الهيكلية الأخرى التي جرت في الاقتصاد العالمي والتي أشرنا إلى أهمها . في الوقت نفسه ، تقاعست معظم الدول النامية عن إتخاذ الإجراءات التصحيحية التي تمكنها من تقليص وارداتها ، فتفاقم نقص العملات الأجنبية في حين زاد إصدار العملات المحلية مما بلغت معه معدلات التضخم أرقاما لم يسبق لها مثيل . وقد ترتب على ذلك فقدان المدخرين المحليين ثقتهم في العملة المحلية وتفضيلهم إيداع أموالهم في الخارج ، وفقدان المستثمرين الأجانب ثقتهم في قدرة الدول المضيفة على تحويل أرباحهم إلى عملات أجنبية .

وقد أدت هذه الأوضاع في النهاية إلى أن تتبين الدول ذات المديونية الكبيرة أنه لا بدّ من مواجهة الموقف بشجاعة خاصة وقد ترددت بعضها في الإصلاح في وقت مبكر. ونشأت عن ذلك آخر ظاهرة أودّ ذكرها في هذا المقام وهي ظاهرة تصحيح وترشيد السياسات الاقتصادية والمالية في كثير من الدول النامية . وقد بدأ هذا التصحيح عندما تبينت الدول المعنية بما لا يقبل الشك أبعاد التغير في أوضاع الاقتصاد العالمي : فالانخفاض في أسعار المواد الأولية حقيقة لا يتظر أن تتغير في المستقبل القريب ، واحتمالات التوسع في أسواق الدول الصناعية متواضعة بالنظر للمعدل البطيء للنمو في هذه الأسواق ولتزايد الاتجاهات الحماية فيها ، واحتمالات الحصول على قروض « جديدة » من البنوك التجارية محدودة بالنظر إلى الحجم الهائل للقروض القائمة وتلنى الثقة في قدرة الدول المدينة على السداد كذلك فإذ الزيادة في حجم المساعدات الخارجية محدودة للغاية . لم يبق إذن أمام الدول النامية ، في ضوء هذا التقييم الواقعي للاحتلالات الخارجية ، من أن تسلم بأن نمط التنمية الذى ساد في الستينات

والسبعينات والذي أعتمد في جزء كبير منه على القروض والمساعدات الخارجية لم يعد اختيارا واقعيا في المستقبل المنظور، وأنه لم يعد هناك بديل في الواقع لتنمية الموارد الداخلية والعمل على استخدام هذه الموارد بأرشد السبل الممكنة . فقد انتهى الوقت الذي تستطيع فيه هذه الدول أن تعيش بما يجاوز كثيرا وسائلها وطاقاتها الخاصة إلا في حدود التدفقات الخارجية ، المضمون استمرارها، إن وُجدت مثل هذه التدفقات، تبينت هذه الدول إذن أنه لابد من تهيئة مناخ عام جديد للاستقرار المالي والنمو الاقتصادي . مناخ يكافئ المنتجين ، والمصدرين بصورة خاصة ، ويدفع إلى التنافس والانتاجية . مثل هذا المناخ له مقومات لا يمكن تجاهلها :

- نظام الأسعار ، الذي كان في معظم الأحوال يعاقب المنتجين الزراعيين لصالح سكان المدن والذي خلق اختلالات شتى في قرارات الاستهلاك والاستثمار على المستويين العام والخاص ، يجب أن يفسح المجال لنظام جديد يدفع المزارعين لزيادة إنتاجهم الزراعي ويؤدي إلى بيع السلع والخدمات بما يجاوز نفقة إنتاجها ضمانا لاستمرار إنتاجها بالنوعية المطلوبة وحداً من الإسراف في استهلاكها .

- سعر الصرف للعملة ، المحلية لابد كذلك أن يصبح وسيلة لخدمة الأغراض الاقتصادية دون حساسيات مبالغ فيها حول قيمة العملة كأن القيمة المرتفعة هي بالضرورة هدف في ذاته . الهدف ليس أن يكون سعر العملة عاليا وإنما أن يكون واقعيا حتى يمكن التوسع في الصادرات والحد من الواردات وحتى يضمن نظاما أرشد للاستخدام الكفء للنقد الأجنبي النادر، ويشكل حافزا على تنمية أنشطة جديدة يتمكن الاقتصاد المحلي عن طريقها من تحقيق مزاياه النسبية مهما كانت ضئيلة .

- كما أن سعر الفائدة ، يجب هو الآخر أن يكون على معدل يشجع الإدخار الخاص ويحفظ للمدخر على الأقل قيمة ما ادخره (وهو ما لا يحدث إن كان سعر الفائدة أدنى من معدل التضخم) حتى لا يسعى المدخرون إلى تحويل مدخراتهم إلى عملات أجنبية أو إلى مزيد من الاستهلاك .

- نظام التشغيل والأجور ، يجب أيضا أن يتناسب مع حاجة وإنتاجية العمل وأن يميز بين العاملين طبقا لمستوى أدائهم .

- النظام الضريبي ، ينبغي أن يكون دافعا على الحيوية الاقتصادية بأن يشجع الادخار والاستثمار وأن يضمن فاعلية الجباية على أسس معقولة ورشيدة مع مراعاة التبسيط وإبتغاء العدالة .

- الإنفاق الحكومي ، يجب أن يُحد بما يخفض عجز الميزانية ويضمن كفاءة الأداء .

- القطاع العام ، يجب أن يعمل على أسس اقتصادية سليمة من حيث سياسة التشغيل وأعداد العاملين وأسعار المنتجات ، إذا كان له أن يبقويزدهر .

ولكى تنجح هذه الإجراءات في تغيير وجه الاقتصاد مع الحد من التضخم لابد أن تتخذ جميعا في الوقت نفسه على أن تسير معا بتدرج معقول مع قبول التضحيات الوقتية التي لابد أن تترتب عليها كتمن لابد من دفعة لوقف التدهور المستمر ذى الكلفة الأفدح. عن طريق إجراء كهذه تمكنت بعض هذه الدول من تشجيع المستثمرين المحليين ثم الأجانب على استعادة الثقة بالتدريج واستطاعت كثير منها أن تتأقلم مع الصدمات الخارجية بصورة أفضل ، كما استطاعت أن تستفيد من الحقائق الجديدة وتحافظ على مستوى مناسب من القدرة على المنافسة في السوق العالمي بل ومن التكامل مع الاقتصاد العالمي مع ما في ذلك من مكاسب في الكفاءة والأنتاجية . ورغم مخوف الحكومات من الآثار السياسية والإجتماعية الحائلة للإصلاح الاقتصادي أثبتت تجربة بعد أخرى أن الشعوب تقبل الإصلاح الجدى وتحمل مشقته إن رأت فيه وقفا للتدهور في المدى القصير وأساسا للتقدم في المدى الطويل . وقد تمت هذه الإصلاحات في معظم الأحوال بمباركة من صندوق النقد الدولي ، الذى دخل حتى نهاية العام الماضى في اتفاقات حول الإصلاح الاقتصادى

الشامل مع ٢٥ دولة نامية قدّم لها أكثر من ٣٥ بليون دولار ، وبمشاركة من البنك الدولي ، الذي توسّع كثيراً في تقديم ما يسمى بقروض التصحيح الهيكلي وقروض التصحيح القطاعي حتى أصبحت تجاوز حوالى ٢٠ بالمائة من مجموع برنامج الإقراض السنوى وبلغت في بعض دول أمريكا اللاتينية وأفريقيا حوالى نصف ما حصلت عليه من قروض مؤخرا . وجعل ذلك الرئيس السابق لصندوق النقد الدولي يؤكد في كلمته الأخيرة أمام الاجتماع السنوى للصندوق أن أكثر من ثلثي الدول عالية المديونية قد ثبتت بالفعل أو هي بصدد إتمام سياسات مبنية على الاعتراف بالحقائق الجديدة للاقتصاد العالمى والانفتاح على هذا الاقتصاد والتكامل معه لأنه ، على حد قوله « ليس في مصلحة التجارة الدولية أو النظام الدولي أو السلام عامة أن ترى الدول النامية نفسها نتيجة انغلاق الأسواق وغية المساعدات الخارجية ، مضطرة إلى الإنغلاق على ذاتها وتقييد وارداتها وبالتالي نموها بل وآمالها »^(١) .

وهناك دول مثل البرازيل اختطت لنفسها برامج مماثلة دون اتفاق مع صندوق النقد ولكن بقبول ودعم من البنك الدولي ونجحت أيضا بسرعة في تحقيق فائض في ميزانها التجارى وفي وقف معدلات التضخم العالية في آن معا .

فأين نحن في مصر من ذلك كله ؟

(١) Address by J. de Larosiere, Managing Director of the IMF to the Board of Governors, September 30, 1986, p.11

٢- أزمة الاقتصاد المصري.. الأعراض والأسباب

- مصر التي ...
- الأعراض
- الأسباب

أزمة الاقتصاد المصري... الأعراض والأسباب

مصر التي ...

يصف المصريون أرضهم بأنها « أم الدنيا » ، وقد وصفتها نظريات قديمة في الاستراتيجية بأنها « مركز الأرض » ، واعتبرها نابليون « أهم مكان في العالم » . وإن كان اكتشاف العالم الجديد ، والتقدم الكبير في وسائل المواصلات والاتصالات قد قلّلاً من أهمية الموقع الاستراتيجي لمصر ، فقد ظلت مع ذلك تلعب دوراً يفوق كثيراً حجمها الاقتصادي : انفتاحها المبكر على الغرب ميزها لفترة طويلة بمؤسسات متقدمة عندما كانت معظم الدول في منطقتها بل ومعظم الدول النامية الأخرى تحت الحكم الاستعماري ، وجود الأزهر فيها أعطاهم وضعاً خاصاً في العالم الإسلامي ، حجمها وتقدمها النسبي في مجالات الآداب والفنون خاصة أعطياها وضعاً متميزاً في المنطقة العربية . ويندر في التاريخ الحديث أن نجد دولة كان لها تأثير كبير على سياسة وثقافة الدول المحيطة بها بغير تدخل عسكري كما كان لمصر ، وربما لا يزال لها ، في العالم العربي . وقد لعبت مصر على مرّ العصور دوراً مهماً خارج حدودها ، وكانت فيها غير مرة عاصمة أعظم الدول في عصرها ، كما أنها كانت بلا شك في مقدمة نضال الدول النامية من أجل التحرر في العصر الحديث .

لكن مصر تلعب مع ذلك دوراً محدوداً جداً ، بل وهامشياً ، في الاقتصاد العالمي المعاصر . فبالرغم من أنها دولة متوسطة الحجم يشكل سكانها حوالى

واحد في المائة من سكان العالم ، فإن نصيبها من صادرات العالم لا يتجاوز اثنين في الألف أى خمس الواحد في المائة . وحتى في السلعتين الرئيسيتين من صادرات مصر ، تشكل صادراتها من البترول حوالى ٧ في الألف وصادراتها من القطن ٦,٥ في المائة من الصادرات العالمية ، ولا تزيد نسبة صادراتها في معظم السلع الأخرى عن واحد في الألف^(١) . وحيث تعتبر حصة العضو في رأسمال البنك الدولي مؤشراً لأهميته الاقتصادية بين الأعضاء المائة والواحد والخمسين ، نجد أن حصة مصر لازالت أقل من نصف الواحد في المائة .

وحتى بين الدول العربية ودول الشرق الأوسط حيث تعتبر مصر الآن أكبرها حجماً من الناحية السكانية ، نجد أن ناتجها القومى الإجمالى أقل من الناتج القومى لكل من السعودية وإيران وتركيا والجزائر وربما العراق ، وأن متوسط الناتج القومى الإجمالى للفرد فيها أقل من أى دولة أخرى في المنطقة فيما عدا اليمن والسودان^(٢) ، ومحدث هذا رغم المزايا النسبية الكبيرة لمصر ، ورغم أنها أول دولة بدأت التصنيع في العالم العربى بل في المنطقة بأسرها .

وبين المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية العديدة ، لا يجد الباحث تميزاً لمصر إلا في نسبة استهلاك الفرد للسعرات الحرارية (الكالوريات) حيث يستهلك الفرد المصرى في المتوسط قدراً يفوق ما يستهلكه الفرد في الدول النامية كافة بما فيها الدول الأغنى كثيراً^(٣) ، وهو أمر انعكس على حجم ووزن الإنسان

(١) راجع ..

World Bank 1986 Edition, Commodity Trade and Price Trends Table 7c (1986)

وتستند هذه الاحصاءات على متوسط أرقام الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٣ .

(٢) راجع : The World Bank Atlas والاشارة هي إلى أرقام ١٩٨٣ . فيما عدا إيران والعراق التي لا تنشر عنها أرقام حديثة . ولا تتضمن الاشارة بالطبع الصومال وموريتانيا وجيبوتي .

(٣) طبقاً لإحصاءات البنك الدولى . بلغ استهلاك الفرد في مصر . في المتوسط . في الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٣ ١٢٨ ٪ من السعرات الحرارية المطلوبة . في حين كان المعدل ١١٨ ٪ في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا و ١١٣ ٪ في أمريكا اللاتينية .

المصرى المعاصر ويعود ولاشك إلى أن مصر لديها أعلى معدل لدعم أسعار الغذاء في العالم على الإطلاق^(١).

وإن كان من الإنصاف أن نقصيف أن مصر قد تميزت في الفترة من ١٩٧٥ إلى ١٩٨٠ بمعدل مرتفع لنمو الناتج المحلي الإجمالي بمتوسط ٩٪ ، كما تميزت في الفترة من ١٩٧٣ إلى ١٩٨٣ بمعدل مرتفع لزيادة نمو متوسط الناتج القومي الإجمالي للفرد ، حيث جاء ترتيب مصر في المركز الرابع بين الدول النامية التي حققت زيادة في هذه الفترة (بعد سنغافورة والأردن وهونج كونج فقط)^(٢) وذلك لأسباب سنورها حالاً . وقد ترتب على ذلك انخفاض معدل الفقر في المدن والقرى على السواء ، وإن اتسعت الهوة الناجمة عن سوء توزيع الدخل خاصة في المدن وبقيت قطاعات كبيرة من ذوى الدخل المحدود أو الثابت ومن الأسر التي ليس لها عاملون بالخارج دون تحسن يذكر في مستوى معيشتهم إذ أصحاح التضخم كثيراً من الزيادة الاسمية في دخولهم .

ومن المفيد الآن أن نشرح أعراض الأزمة التي يمر بها الاقتصاد المصرى قبل أن نفصل الأسباب التي أدت إليها ، وأن نكون واضحين في التفرقة بين الأعراض والأسباب حيث يلاحظ أن المناقشات الجارية كثيراً ما تخلط بينهما ، حين أن التفرقة ضرورية لابتداع الحلول التي يجب بالضرورة أن تعالج الأسباب ولا تقصر اهتمامها على الأعراض الناتجة عنها . ومن المهم أن أذكر مرة أخرى أنني في عرض لهذه الأعراض والأسباب ، لا أقصد بالمرّة توجيه اللوم لأية حكومة أو أى مسئول ، وإنما أقصد البحث عن جذور المشاكل التي تمتد وراء كل الحكومات والمسؤولين وتشلّ قدرتهم على الإصلاح ما لم تبحث من أصولها .

(١) راجع . World Bank, World Development Report 1986, 90. حيث يبين الجدول

رقم ٥ أن نسبة الانفاق على دعم الغذاء إلى مجموع الانفاق الحكومي في مصر بلغت أكثر من ٤٦٪ في الفترة ١٩٧٩ - ١٩٨١ وأنها لازالت . رغم إنخفاضها منذ عام ١٩٨٢ . أعلى منها في الدول النامية الأخرى .

(٢) أطلس البنك الدولي ١٩٨٦ . ص ١٨ .

الأعراض

أعراض الأزمة التي يعاني منها الاقتصاد المصرى واضحة للجميع، بعضها ذو طابع اقتصادى أو مالى ظاهر يعرفها المختصون بهذه الأمور ، وبعضها يمتد إلى قطاعات الإنتاج والخدمات ويتبينها سواد الناس .

أما الأعراض ذات الطابع الاقتصادى والمالى فيمكن تلخيصها فى المظاهر الآتية ، ولا داعى للتفصيل فى الأرقام لأنكم ولاشك على بينة بها :

أولا : هناك عجز مزمن فى الميزان التجارى وميزان المعاملات الجارية ، وميزان المدفوعات ، والميزانية العامة . وقد تزايد هذا العجز فى السنوات الأخيرة حتى بلغ معدلات خطيرة .

ثانيا : لمواجهة كل هذا العجز زادت مديونية الدولة الداخلية ، كما زادت المديونية الخارجية بدرجة كبيرة حتى تجاوزت الناتج القومى الإجمالى وأصبحت خدماتها تلتهم ما يقدر بأكثر من ٤٠٪ من حصيله الصادرات اعتبارا من العام الماضى . وقد اصططحت الظاهرتان السابقتان زيادة كبيرة فى الاستهلاك ، أى فى الإنفاق الخاص والعام ، حيث تأخرت محاولات سد العجز وتقليص المديونية ، واستمر دعم الكثير من السلع والخدمات من جانب الدولة مع زيادة كبيرة فى إصدار النقود .

ثالثا : هناك خلل كبير فى نظام الأسعار ، سواء فى ذلك الأسعار التى تتحكم فى الاقتصاد ككل . مثل سعر الصرف وسعر الفائدة ، أو أسعار السلع والخدمات . فهناك تعدد فى سعر الجنيه المصرى كما حددته الدولة ، وكل الأسعار التى حددتها كانت أعلى كثيرا من سعر السوق . وحتى بعد الترشيد الذى تم فى العام الماضى ، لازل هناك سعران للجنيه كلاهما مبالغ فيه طبقا لدراسات عديدة . أما سعر الفائدة فقد كان ولا يزال أدنى من معدل التضخم وهو عقاب

للمدخرين الذين يتلقون في الواقع عند انقضاء آجال ودائعهم لدى البنوك مبالغ قيمتها الحقيقية أقل من قيمة ما أودعوه . أما السلع والخدمات فقد أصيبت أسعارها بالخلل الأكبر حيث أصبح بعضها يباع بأسعار تقل كثيرا عن تكلفتها وبعضها بأسعار مبالغ فيها إلى حد بعيد ، فما تتحكم فيه الدولة ظل لفترة طويلة يباع للجميع ، أغنياء وفقراء ، بأسعار تقل ، في معظمها ، عن تكاليفها الحقيقية مما أدى إلى تدهور في النوعية وإسراف في الاستهلاك وأخطاء في قرارات الاستثمار على المستويين الفردي والمؤسسي ، كما أدى إلى استيعاب السوق المحلي لجزء متزايد من المواد القابلة للتصدير وخاصة البترول الذي كانت أسعاره الداخلية حتى نهاية ١٩٨٤ تمثل بين ١٥٪ و ٢٠٪ من سعره العالمي . أما السلع والخدمات الأخرى فقد ارتفعت أسعارها بشكل مبالغ فيه .

رابعاً : مع التحيز غير المقصود ضد الإنتاج المحلي نتيجة دعم الكثير من السلع ، وخاصة إنتاج الحبوب التي تباع بأسعار لا تشجع المزارعين المحليين على إنتاجها ، هناك حماية مبالغ فيها للصناعة المحلية عن طريق القيود على الاستيراد والرسوم الجمركية العالية على السلع المنافسة ، والنتيجة في أحيان كثيرة هي إنتاج سلع عديدة ذات كفاءة اقتصادية متدنية وفي بعض الأحيان ذات تأثير سلبي على القيمة المضافة ، إذا احتسبت بالأسعار الاقتصادية ، مع نوعية رديئة وأسعار مرتفعة للسلع الأخرى التي تنتج دون منافسة حقيقية .

خامساً : مع سعر الصرف المعقد والمبالغ فيه ، والحاجة المبالغ فيها للصناعة المحلية ظل معدل النمو في الصادرات المصرية منخفضاً ، فيما عدا البترول الذي لا يخضع لهذه الاعتبارات والذي تطورت حصيلة صادراته تطوراً هائلاً في السبعينات وأوائل الثمانينات قبل أن تبدأ

في الهبوط ابتداء من عام ١٩٨٣ ، ثم تدهورت إلى أقل من النصف في العام الماضي .

سادسا : وسط كل هذه الظواهر ظل معدل نمو العمالة المتتجة بطيئا ، رغم الزيادة الهائلة في السكان حتى في سنوات الرخاء النسبي الذي تأسس على عوامل خارجية وليس على زيادة ملحوظة في القطاعات المحلية المتتجة . فبالرغم من ارتفاع القيحة المضافة لعائدات تصدير البترول وعائدات قناة السويس معا من ٣٪ من الناتج المحلي سنة ١٩٧٥ إلى ٢٢٪ منه سنة ١٩٨١ ، ظلت العمالة في هذين القطاعين تمثل أقل من ١٪ من العمالة الاجمالية التي لم تتأثر إلا بصورة هامشية من النمو في هذين القطاعين . والحقيقة أن حصة الزراعة والصناعة من الناتج المحلي الاجمالي ومن العمالة قد انخفضت في السنوات الأخيرة وظلت معظم الزيادة في العمالة في القطاع الحكومي ذي الانتاجية المتدنية ، كما سيجي .

سابعا : مع كل العوامل السابقة كان طبيعيا أن تستمر معدلات التضخم على مستوى مرتفع تدفع ثمنه في النهاية القطاعات الأفقر من السكان رغم أنه نتج عن سياسات تستهدف في الأصل حماية هذه القطاعات ، كما تدهورت في الستين الأخيرة درجة ثقة الدائنين المحاربين في قدرة الاقتصاد المصري على الاقتراض كما تقيسها مؤسسات الاقتراض الدولي الخاصة والعامة .

إلى جانب هذه الأعراض التي يعرف أبعادها المتخصصون ، هناك أعراض مرتبطة بها لحقت قطاعات الإنتاج والخدمات يعرفها عامة المواطنين أو على الأقل من ولدوا منهم قبل تراكم هذه الأعراض (أكثر من ٤٠٪ من سكان مصر تقل أعمارهم عن ١٥ سنة) . ويمكن تلخيصها فيما يلي :

في قطاع الزراعة يرغم الظروف المناخية الممتازة لمصر ، لازالت المشكلة

الكبرى هي عجز الأراضي الزراعية عن انتاج الغذاء الكافى للسكان الذين يتزايدون بنسبة أعلى من معدل الزيادة فى الإنتاج الزراعى ، حتى انقلب ميزان التبادل التجارى فى المواد الزراعية من فائض قدر بحوالى ٢٥٥ مليون دولار سنة ١٩٦٠ إلى عجز قدر بثلاثة بلايين دولار سنة ١٩٨٣ . ورغم استصلاح مليون فدان بتكلفة عالية منذ انشاء السد العالى فإن ثلث هذه المساحة فقط قد استترعت فعلا بصورة كافية ، وفى الوقت نفسه تفقد الأراضي الزراعية لصالح الامتداد العمرانى كل سنة ٢٠ إلى ٤٠ ألف فدان هي أجود من الأراضي المستصلحة ، والنتيجة أنه بعد أكثر من عشر سنوات من الجهود ، نجد أن مساحة الأرض المزروعة سنة ١٩٨٢ لم تزد عن مساحتها سنة ١٩٧٠ إلا مائتى كيلو متر مربع فقط (من ٢٨,٤ ألف كم^٢ إلى ٢٨,٦ ألف كم^٢) . كذلك تأثرت الإنتاجية الزراعية للأرض بمشاكل الصرف الناجمة عن التحول إلى الرى الدائم بعد إنشاء السد العالى مما أدى بالحكومة إلى العمل على تنفيذ برنامج شامل ومكلف للصرف لم يكتمل بعد تنفيذه . إلى جانب هذه العوامل أدى تحديد أسعار معظم المحاصيل لفترة طويلة بأقل من أسعارها العالمية ، وبيع القمح المستورد بأسعار متدنية جدا ، إلى فقدان الحافز على زيادة إنتاج المحاصيل التى تتحكم فيها الدولة (الحبوب والعدس والقطن) وانتهى الأمر إلى أن تصبح ٣٠٪ من الأراضي الزراعية مخصصة لمحاصيل غذاء الحيوان . وزادت بسبب ذلك كله ولأسباب أخرى سبرد ذكرها هجرة المزارعين إلى المدن حيث الوظائف الحكومية الأسهل والتى ليس لها عائد انتاجى مما تسبب فى نقص واضح فى اليد العاملة فى الزراعة فى بلد يعانى كثيرا من اكتظاظ السكان ، ودفع أكثر الناس سداجة إلى الظن بأن مشكلة مصر الرئيسية تكن فى نقص سكانها .

فى قطاع الصناعة رغم البدء المبكر فى مجهودات التصنيع ، ورغم موقع مصر الممتاز إلى جانب أسواق تمت فجأة وبشكل هائل فى شرقها وغربها ، ورغم توافر اليد العاملة ، لا زال هذا القطاع متخلفا ، بل إن نصيب الصناعة من القيمة

المضافة ومن إجمالى الصادرات ظل في تناقص خلال السنوات العشر الأخيرة . ولا زال القطاع العام مكبلا بالقيود الحكومية وبالعالة الزائدة عن الحاجة ونظام التشغيل والأجور لا يحفز على زيادة الإنتاج. ويحظى هذا القطاع مع ذلك بأكثر من ٧٠٪ من الإستثمارات فى الصناعة بعد حقبة من الحديث عن تشجيع القطاع الخاص . وقد حددت أسعار المنتجات الصناعية لفترة طويلة بطريقة تحكّمية أدت إلى تضارب بين العائد. المالى والعائد الاقتصادى لبعض المشاريع وإلى تشجيع الاستثمار والإنتاج غير الكفء اقتصاديا . كما أدت الحماية العالية كما ذكرنا إلى إنتاج على التكاليف وفى أحيان كثيرة غير صالح للتصدير فى القطاعين العام والخاص جميعا . وظل القطاع الصناعى بصورة عامة يعانى من الطاقة غير المستغلة وظروف العمل غير المواتية ، رغم أنه حظى خلال عقود ثلاثة (من ١٩٥٠ إلى ١٩٨٠) بنصيب من الاستثمارات الكلية تجاوز نسبة مساهمته فى الناتج المحلى الإجمالى .

فى قطاع الطاقة ، شهدت مصر تذبذبا خطيرا فى استخدام موارد الطاقة فى وقت كان العالم كله يعمل جاهدا على الحد من استهلاك الطاقة بسبب تكاليفها المتزايدة . فقد استمرت الأسعار الحقيقية للطاقة فى مصر فى الانخفاض طوال السبعينات حتى أصبحت كما ذكرنا أقل من خمس سعرها العالى فى بداية عام ١٩٨٥ . ولا زالت رغم زيادتها حوالى ثلث هذا السعر فى نهاية عام ١٩٨٦ . وزاد الاستهلاك المحلى على ذلك بنسبة تجاوزت ١٠٪ سنويا ، مما ترتب عليه عدم تصدير ما كان يمكن توفيره من بترول ، كما كان من آثاره الأسهم فى الزيادة الهائلة فى استيراد السيارات على نحو لم تكن المدن على استعداد لاستيعابه مما خلق سلسلة أخرى من المشاكل . كما أن إصرار الحكومة لفترة طويلة على عدم رفع أسعار الطاقة المحلية أدى بكثير من هيئات التمويل الخارجى إلى أن تمتنع عن المساهمة فى تمويل التوسع فى هذا القطاع مما يتوقع معه نقص ملحوظ فى الطاقة الكهربائية فى نهاية الثمانينات .

فى قطاعات البنية الأساسية والخدمات حدث ضغط شديد على هذه القطاعات فى المدن التى ازداد سكانها زيادة كبيرة دون زيادة تذكر فى

استثمارات البنية الأساسية لحوالى عشر سنوات (بين ١٩٦٥ و ١٩٧٥) . وأدى ثبات الأسعار الإسمية للخدمات لفترة طويلة إلى انهيار مستواها وضعف الأجهزة القائمة عليها ومحدودية التوسع فيها . وقد ظهرت المشكلة فى أسوأ صورها فى أحوال الاتصالات الهاتفية قبل أن تتداركها الدولة ببرنامج عظيم التكاليف . كما لازالت المشكلة على أشدها فى قطاع النقل حيث تعاني المؤسسات العامة القائمة به عجزا ماليا شديدا ، وحيث يتم النقل داخل المدن إما بمستوى لا يليق بالأدمين (أوتوبيسات القطاع العام) أو بطرق باهظة التكاليف وغير خاضعة لأى تنظيم حكومى فعال (التاكسى وما إليه) . كذلك لاتزال خدمات مياه الشرب والصرف الصحى تعاني من نقص خطير ، وبالرغم من محاولات الحكومة التوسع فى هذه الخدمات عن طريق مشروعات جديدة تمول من الخارج لازال القطاع يعاني من تبذير فى الاستهلاك وعدم وجود نظام شامل لاسترداد تكاليف المشروعات وتكاليف صيانتها .

فى قطاع الإسكان بلغت المشكلة حد الأزمة الكبيرة حيث أحجم المستثمرون لأسباب معقولة عن الاستثمار بفرض التآجير وتدهورت أحوال المساكن القائمة ، وبدلا من مواجهة الأسباب الحقيقية التى أدت إلى هذا الوضع لازال القطاع يعاني من تدخل شديد للحكومة ويعجز عن تقديم الوحدات المناسبة لحاجة الأسر الجديدة ومحدودة الدخل .

فى سوق العمل ، نجد أغرب الظواهر اطلاقا ، حيث أعداد هائلة من البشر فى كل مكان وخاصة فى المكاتب الحكومية وشركات القطاع العام ونقص خطير مع ذلك فى كل التخصصات التى يحتاج إليها المجتمع . ومع اكتظاظ الجامعات وتراكم خريجها بغير عمل أو فى بطالة مقنعة وبأجور ضئيلة جدا بالمعيار العالمى ، وإن كانت أحيانا مبالغ فيها بالنسبة لقيمة العمل ، أو اللاعمل ، الذى تدفع من أجله ، يشكو القطاع الصناعى من نقص الأيدي العاملة المدربة بل وغير المدربة ، كما ينخفض مستوى المهارات المتخصصة بوجه عام ، وتتصف سلوكيات العمل بل وأخلاقياته فى كثير من المواقع باللامبالاة والإحباط .

وبالرغم من أن كل الأعراض السابقة كانت واضحة للعيان منذ الستينيات فإن محاولات الإصلاح تأخرت كثيرا ، وكان من أسباب تأخرها أن البحث في الأسباب الحقيقية لم يكن مسموحا به لفترة طويلة كانت فيها هوم الدولة الخارجية والاعتبارات العسكرية تحظى بالاهتمام الأول ، ثم جاءت التدفقات المالية الكبيرة من الخارج في شكل عائدات البترول وتحويلات العاملين ودخل القناة وزيادة دخل السياحة والمعونات الخارجية الهائلة (العربية أولا ثم الأمريكية بعد ذلك) لتعطي للجميع اطمئنانا غير واجب . صحيح أن معدل النمو زاد كثيرا نتيجة هذه التدفقات وزادت معه ، بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي . في الفترة من ١٩٧٠ إلى ١٩٨٠ نسبة الادخار المحلي (من ٩٪ إلى ١٤٪) والادخار الاجنبي (من ٥٪ إلى ١٥٪) والاستثمار (من ١٤٪ إلى ٢٩٪) كما ارتفعت القيمة المضافة لعائدات تصدير البترول وعائدات القناة كما ذكرنا من ٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي سنة ١٩٧٥ إلى ٢٢٪ سنة ١٩٨١ . لكن هذين القطاعين لم يكن لهما تأثير يذكر على حجم العمالة . ففي هذه الفترة زادت العمالة في الزراعة بنسبة ٣٪ وفي الصناعة بنسبة ١٢٪ وفي خدمات التجارة والمال والمقاولات بنسبة ٢٥٪ ، أما الزيادة الكبرى فكانت في وظائف الحكومة (٥٠٪) حيث لا تؤدي الزيادة في العمالة بالضرورة إلى زيادة في الإنتاج بل قد يكون العكس هو الصحيح .

وأهم من ذلك فإن كل التدفقات التي أعطت النمو في مصر دفعة كبيرة في الفترة من ١٩٧٥ إلى ١٩٨٢ كانت تعتمد على عوامل خارجية ليس لمصر سيطرة عليها ، ولم يبدأ التفكير الجدي في استغلال هذه التدفقات لتعزيز القطاعات الانتاجية المحلية إلا بعد أن كادت الفرصة أن تضيع . فقد افترضت الخطة الخمسية الأولى (١٩٨٢ / ١٩٨٣ - ١٩٨٦ / ١٩٨٧) استمرار التدفقات الخارجية بل وزيادتها ، واستهدفت هذه الخطة الطموحة معالجة الأعراض الاقتصادية والمالية التي ذكرناها عن طريق زيادة الادخار المحلي (من ١٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي إلى ٢٤٪) وتخفيض العجز في حساب

المعاملات الجارية (من ١٠٪ إلى ٢٪) وتخفيض نسبة خدمة الديون إلى حصيلة الصادرات. الأجمالية بما فيها الصادرات غير المنظورة (من ٢٤٪ إلى ٢١٪) وزيادة الصادرات السلعية إلى ١٠,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي ، وزيادة هذا الناتج نفسه بنسبة ٨٪ ، مع تخفيض الزيادة في الاستهلاك بحيث يصبح ٧٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي بدلا من ٨٨٪ منه ، وزيادة الاستثمارات الخاصة من ١٨٪ من الاستثمارات الكلية إلى ٢٣٪ منها ، مع الحد من زيادة الواردات بحيث لا تتعدى الزيادة نسبة ٤,٣٪ . لكن هذه الآمال العظيمة لم يمكن تحقيقها لأن افتراضات الخطة خاصة بالنسبة للدخل من النقد الأجنبي لم تتحقق لأسباب خارجة في معظمها عن إرادة الدولة ، ولأن الخطة ، رغم الجهد العظيم الذى بذل في إعدادها وتنفيذها ، وضعت الأهداف دون أن تضع السياسات الاقتصادية الكفيلة بتحقيق هذه الأهداف ، كما أنها توقفت عند محاولة معالجة الأعراض ولم تتعد ذلك إلى البحث في الأسباب الخطيرة التى أدت إلى هذه الأعراض ، وهو بحث لا يتوقف عند حد الشئون المالية والاقتصادية بل يشمل بالضرورة أوضاع المجتمع كلها .

الأسباب

ومن رأى أن كل ما ذكرته من مشاكل هى أعراض طبيعية لظواهر أهم . تركناها تنمو في مجتمعنا دون أن نواجهها بالحزم اللازم ، ودون أن نحاول كشعب وضع أسس بديلة لتقدمنا ورخائنا ، وقبل أن أتعرض لهذه الأسباب بشئ من التفصيل دعونى أعددتها بإيجاز قد يفصح عما وصفته من قبل بأنه لبّ المشكلة كلها : عجزنا الفكرى عن المواجهة وانتظارنا حتى تتحول المشاكل إلى أزمات ثم إثارتنا للحلول السهلة والمهامشية .

أما الأسباب الرئيسية لما نحن فيه من أوضاع اقتصادية واجتماعية (إلى جانب الأسباب الدولية الخارجة عن إرادتنا والتي لا داعى ، لهذا السبب ، للإسهاب فيها هنا رغم أهميتها) فتعود في نظرى إلى خمسة مسائل يتصف

سلوكنا في شأنها بقدر كبير من السلبية وتثير في مجملها أهمية ما كان علينا أن نفعله وتقاوعنا عن فعله ، مع علمنا في معظم الأحوال بفداحة هذا التقاعس :

١ - فنحن لم نتبع سياسة جادة للحد من الزيادة السكانية رغم أن المسألة كانت مثارة منذ أوائل الخمسينات ، واستسلمنا بدلا من ذلك إلى التكاثر الهائل كأنه مصير محتوم .

٢ - ونحن لم نعط الاهتمام الكافي للمعصر البشرى في التنمية ولم نتبع بالتالى نظاما للتعليم يستهدف تخريج أعداد كبيرة من الفنيين ، الذين نحتاج إليهم بشدة كما نحتاج إليهم الدول المجاورة لنا ، ويركز على الاقناعات النوعي في التخصصات العالية ، بل اتبعنا نظاما تعليميا يختم عمليا عكس هذين المذهبين . ترتب عليه لزوما اتباع نظام للتوظيف والتشغيل ليس من شأنه خدمة التقدم والتنمية .

٣ - وإلى جانب السياسة السكانية المفقودة ، والسياسة التعليمية المغلوقة ، اللتين أدتيا معا إلى معظم التناقضات التي شرحناها ، اتبعنا سياسات اقتصادية افترضنا أن فيها مصالح الجماهير دون أن ندقق كثيرا في صحة هذا الافتراض ودون أن نتأثر كثيرا في قراراتنا اللاحقة بالتأثير السلبية لهذه السياسات ، وشجعنا على الاستمرار فيها اعتمادا المترايد على مصادر خارجية للنقد الأجنبي رغم علمنا بأنها مصادر غير مستقرة وأن الاعتماد عليها لا يمكن أن يكون بديلا عن التنمية الذاتية .

٤ - ونجت هذه السياسات والشعارات لم نهم بالكفاءة في ادارة الاقتصاد ونخصيصة الموارد (بما في ذلك حماية الرقعة الزراعية والبيئة) قدر اهتمامنا بتدخل الحكومة في كل شيء دون أن تكون لديها دائما الأجهزة القادرة على التدخل الكفء والفعال ، وافترضنا على نحو ما أن الأفراد يتصرفون

بالعدالة والتزاهة عندما يكونون موظفين حكوميين وبكل المنكرات عندما لا يكونون كذلك .

٥ - ووراء ذلك كله فإن أحدا لم يعن بتغيير الثقافة العامة للشعب وتعليمه أن التقدم هدف صعب يكتسب بالعمل الجاد والنظام الصارم وأن تنمية مجتمع فقير تفترض نقشا في الاستهلاك لفترة طويلة . بل علمنا أنفسنا بدلا من ذلك أن الحقوق تكتسب بالميلاد دون واجبات تقابلها وأن الأمور تُسَرَّها قوى مجهولة نتكل عليها ، ثم أضعنا الجزء الأكبر من وقتنا وجهدنا في قضايا لا نخدم التنمية بل تعرقلها كثيرا ، وتبارينا في اتباع القيم الاستهلاكية ثم عودنا أنفسنا على أن يكون الهم والشكوى بديلا عن العمل من أجل التغيير .

وقبل أن نتكلم في أى برنامج للمستقبل يتعين على ذلك أن نمنع النظر في هذه الأسباب التي حالت بين مصر وتحقيق طموحها الاقتصادي الكامل طوال السنين الماضية وجعلت هيكلها الاقتصادي معرضا بشدة لمزات العوامل الخارجية، خاصة وأنها جميعا أسباب في مقدورنا التأثير عليها وتغييرها، ويقع اللوم في استمرارها علينا نحن دون غيرها .

أولا المسألة السكانية

بالرغم من تحول المصريين إلى العمل بالخارج ، بل والهجرة ، منذ الستينيات حتى أصبحت مصر في السنوات الخمس الأخيرة (١٩٨٠-١٩٨٥) ثالث أكبر مصدر في العالم للحركة الدولية للعاملين (بعد المكسيك والباكستان)^(١) فقد ظلت الزيادة السكانية على أشدها ، ولازال معدل زيادة المواليد حوالى ٣,٥٪ ومعدل زيادة السكان حوالى ٢,٦٪ سنويا . وإذا ظل الحال على ما هو عليه ، على

My T. Vu, World Population projections 1984, P. xvi (1986)

(١)

(من منشورات البنك الدولى) وتشترك الهند مع مصر في نفس المرتبة بمعدل ٦٠.٠٠٠ عامل سنويا في الفترة المذكورة .

أمل أن نحل المشكلة نفسها بنفسها مع إنتشار التعليم وتحسين مستويات المعيشة ، فإن المقدّر في أحسن الظروف ألا تصل مصر إلى مستوى الثبات السكاني (دون زيادة سنوية) إلا في عام ٢١٥٥ عندما يجاوز عدد السكان ١١٣,٥ مليوناً^(١) . ولا أدري كيف تستطيع أى حكومة أن تواجه مشاكل مصر المعقدة وأن تحلها إذا ظل السكان يزيدون مليوناً كل عدة شهور ، كما أنني لا أستطيع أن أفسّر كيف قبل المفكرون المصريون ، دع عنك الحكومات المتعاقبة ، التراخي المذهل في مواجهة هذه المسألة الأساسية . بل والأفدح من ذلك كيف طالب بعضهم ولا زالوا يطالبون بتشجيع زيادة النسل . ورغم كل ما قيل عن محاولات تنظيم النسل في مصر فلا زال النظام الاجتماعي بل والنظام القانوني فيها يحضّان على زيادة السكان ، ولا زالت مصر تتردد في استثمار مواردها للحد من هذه الزيادة ، بل وتتردد في استخدام المعونات الخارجية المتاحة لهذا الهدف . ومن بيننا من يتفاخر بهذه الزيادة رغم أننا تجاوزنا كثيراً مأساة عرب الجاهلية الذين ألهاهم التكاثر حتى زاروا المقابر ، فقد ألمانا للأسف حتى عشنا فيها !

ثانياً : المسألة التعليمية وسياسات التشغيل

وفي ظل الزيادة السكانية الهائلة وتمشيا معها ، اتبعنا نظاماً للتعليم وصفته منذ أكثر من عشر سنوات بأنه « نظام مضاد للتنمية » وذلك في مقال حول فرص العالم العربي الضائعة ، لازالت كلماته للأسف صحيحة كأنها كتبت بالأمس^(٢) .

(١) المرجع السابق . ص ١٦٤ - ١٦٥ . وفي حساب آخر . قد يصل « معدل التناسل الصافي » إلى رقم ١ (ثبات) في ٢٠٢٠ ويكون عدد السكان عندئذ ١٢٦ مليوناً . راجع تقرير التنمية العالمي لسنة ١٩٨٦ . ص ٢٢٨ .

(٢) إبراهيم شحاته . فرصة العرب الأخيرة . مجلة « العربي » عدد إبريل ١٩٧٦ . ص ١٨ - ٢٢ - ٢٣ .

واسمحوا لى أن أقرأ لكم بعض ماكتبته آنذاك لتبينوا ماذا حققناه من تقدم منذ ذلك الحين :

« يعكس الوضع التعليمى فى العالم العربى حقائق مؤسفة كثيرة : فلا زالت الأغلبية الغالبة من العرب تجهل القراءة والكتابة بعد نصف قرن من الحديث عن محو الأمية . والتعلم الرسمى الذى ينشر بسرعة نسبية يحل فى الواقع محل التدريب الذى كان يتلقاه أبناء الزارع وأبناء الحرفيين عن آبائهم . وبدلا من أن يؤهلهم هذا التعلم الرسمى إلى إتقان أفضل لحرفة أو اكتساب أسرع لمهارة، تؤهلهم كل مدرسة ، على أحسن الفروض ، لدخول مدرسة أخرى حتى يصلوا بعشرات الآلاف إلى الجامعات بصرف النظر عن قدراتهم الذهنية وعلى حساب التخصصات الفنية والمهنية التى يحتاج إليها المجتمع . فى الريف تأتى مناهج المدارس غريبة عن بيئة الفلاحين فتجعل أبناءهم غرباء عنهم كل أملهم أن يهجروهم إلى المدينة . وفى المدينة لا توجد لأكثر الحرف والمهن مدارس متخصصة، وتنتشر المدارس الأكاديمية التى لا تؤهل لشيء بالذات. وفى الحالتين يقوم التعليم على التلقين الذى يلقى العقل ويرسخ الإرهاب الفكرى . ومع التراحم الشديد على دخول الجامعات تتبع أنظمة سخيفة للقبول فيها أدت فى حالات كثيرة إلى تكالب أنبغ الطلاب على كليات مثل الصيدلة وتوجه أكثرهم كسلا وأقلهم ذكاء إلى كليات الفكر والاقتصاد والقانون . والامتحان دائما وسيلة لاختبار الذاكرة دون اهتمام بالبحث العلمى والإبداع فى مجال التخصص . والجامعات المصرية التى كانت المصدر الرئيسى لكثير من الخريجين النابهين فى المشرق العربى كله أصبحت طوفانا من البشر وهجرها النابغون من أساتذتها تحت إغراء الوظائف الإنجليزية فى دول النفط وفرص الإبداع فى الخارج .

ومن شأن ذلك أن يؤدى بالضرورة إلى تخريج أشباه متخصصين ، بل وفى بعض الأحيان أشباه متعلمين تلقى بهم الحكومات إلى الوظائف دون تفرقة بين

الصالح والطالح وبصرف النظر أحيانا عن مجالات التخصص مما يقتل لديهم الرغبة في الإنتاج .

ونظام هذا شأنه هو بلا شك قيد خطير على مجهودات التنمية ومعوق لتكوين المهارات والإطارات اللازمة للتطوير العربي » .

وبالرغم من أن حديثي آنذاك كان عن العالم العربي بوجه عام ، فن الواضح أن الإشارة كانت إلى التعليم المصري في المقام الأول والذي تأثرت به نظم التعليم في المشرق - العربي كله . ولعل أكثر ما يؤسف في هذا المجال أننا ، بعكس الكثير من الدول النامية الأخرى ، كان لدينا نظام تعليمي يهتم كثيراً بالكيف والمستوى وآثرنا عليه نظاما يقاس النجاح فيه بالعدد . كما أننا وقعنا في ليس خطير عندما اعتقدنا أن مجانية التعليم تفتح جميع مراحل التعليم لجميع التلاميذ دون النظر إلى قدراتهم الذهنية وتفوقهم الدراسي . وإجانية هذا التعريف الخلل لا تعرفها أى دولة متقدمة سواء كانت اشتراكية أو رأسمالية إنما هي من آفات الدولة النامية . وقد أثبتت دراسة حديثة للبنك الدولي أن مثل هذا الاتجاه يضر في الواقع بالفقراء من السكان لأنه يعني تخصيص الموارد المحدودة للتوسع في التعليم الجامعي على حساب التعليم الأساسي ، في حين أن الأخير هو المطلوب حتماً للجميع ومحرم منه مع ذلك أفقر السكان في الدول النامية التي تقدم في الوقت نفسه تعليماً جامعياً بالحنان للقادرين وغير القادرين على السواء^(١) . وفي أكثر الدول أتباعاً للمذهب الاشتراكي يقتصر التعليم العالي على المتفوقين دراسياً حتى أن نسبتهم في الصين الشعبية لا تكاد تتجاوز ٥٪ من خريجي التعليم الثانوي ، وهو أساساً تعليم فني وحرفي هناك . وحتى في أغنى دول العالم (الولايات المتحدة) لا يلتحق بالجامعات أكثر من نصف خريجي الثانوي العام . أما عندنا فلأننا نفرح كثيراً عندما يعلن كل سنة قبول جميع

(١) انظر World Bank, Financing Education in Developing Countries (1986) ويلاحظ أنه مع تفاخرنا بقبول جميع خريجي الثانوي في التعليم العالي فإن ٧٨٪ فقط من الأطفال يجدون مكاناً في المدارس الإبتدائية . راجع المجلس البنك الدولي ص ٧ (١٩٨٦) .

الحاصلين على الثانوية العامة في كليات ومعاهد التعليم العالي ، علمين مع ذلك أن فرص العمل الحقيقي أمام خريجي الجامعات محدودة وأن نقصا هائلا يواجهها في كل التخصصات الحرفية والفنية التي لا يصلح لها هؤلاء الخريجون . وبدلا من أن نناقش بجدية كيف يواجه نظام التعليم حاجة المجتمع إلى التخصصات المطلوبة ويتفادى المزيد من البطالة القائمة ، نسئ تصوير المسألة فنناقشها على أنها تهديد لحق الشعب الدستوري في التعليم المجاني .

إن الدراسة بالجامعات الحكومية مجانية أو بسيطة التكاليف حتى في الولايات المتحدة ، ولكنها غير متاحة إلا للقلّة الناجية . وأفضل الجامعات الأمريكية ، وهي جامعات خاصة ، لا تقبل إلا أكثر الطالبين تفوقا دون النظر إلى قدراتهم المالية تم تنظر ، بعد قبولهم ، فيمن يتعين مساعدته ماليا لأن حالته لا تسمح بدفع المصاريف المطلوبة .

وقد أدى التوسع الكمّي في التعليم العالي عندنا واللامبالاة بالمستوى الذهني للطلبة المقبولين لكل النتائج المعروفة لكم جيدا ، وزاد من سوء الأمر أن الذين سلّموا بهذه الأوضاع لم يحاولوا تصحيحا للموقف لإنشاء جامعة رفيعة المستوى تجتلب أنه الطلبة وتضمن تغذية المجتمع بالقيادات المطلوبة في التخصصات المختلفة التي تشتد الحاجة إليها .

كما أدى كل ذلك إلى النظام الحالي لتوظيف « القوى العاملة » كنتيجة طبيعية لتخريج أعداد هائلة لم تثبت حاجة المجتمع إليها مع العواقب الوخيمة التي كان لابد أن تنعكس على سلوكيات العاملين ومستويات أدائهم .

ثالثا : السياسات الاقتصادية

اتسمت سياساتنا الاقتصادية ولا تزال بالتركيز الشديد في الاستثمار على القطاع العام والتدخل الحكومي الشديد في الأسعار والاعتماد الكبير على مصادر خارجية للنقد الأجنبي بما فيها مصادر غير مكتسبة (قروض ومعونات) . وقد كانت الدوافع إلى هذه السياسات ولا شك نبيلة للغاية :

التأكد من أن الاستثمارات ستوجه إلى القطاعات الضرورية دون استغلال للمستهلكين ، وتوفير السلع والخدمات للمواطنين بأسعار في متناول أيديهم ، والحد من الواردات . لكن كثيراً من هذه الأهداف لم تتحقق رغم الزيادة السريعة في الدخل والاستهلاك والاستثمار في الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٣ التي شرحناها سلفاً والتي نجت أساساً عن عوامل خارجية . فالعائد المتواضع (والسلبي في بعض الأحيان) لاستثمارات القطاع العام ، والمؤشرات المختلة للأسعار ، حالت بين الاقتصاد المحلي وأن يستجيب بصورة فعالة للزيادة الكبيرة في الطلب التي نجت عن زيادة حصيللة النقد الأجنبي (من ٢,٥ بليون دولار سنة ١٩٧٤ إلى ١٢ بليون سنة ١٩٨٤) وترتب على ذلك أن تحول جزء كبير من الطلب إلى الواردات من الخارج . لم يرجع ذلك إلى نقص في حجم الاستثمارات ، فقد قامت الحكومة باستثمارات كبيرة بهدف زيادة الطاقة الإنتاجية حيث بلغ معدل الاستثمارات الكلية الثابتة إلى الناتج المحلي الإجمالي في الفترة من ١٩٧٤ إلى ١٩٨٣ أكثر من ٣٠٪ دون احتساب القطاع البترولي . ومع ذلك زادت القطاعات المنتجة للسلع في الفترة نفسها بنسبة ٥,٥٪ فقط . وتعني هذه الفجوة الواسعة بين رأس المال المستثمر والإنتاج الفعلي أن ثمة طاقة إنتاجية كبيرة غير مستغلة ، واستخدماً غير كفء لموارد الاستثمار ونقصاً في حوافز الإنتاج المحلي . ويرجع ذلك كله إلى السياسات التي تحكمت في الاقتصاد القومي خلال هذه الفترة وخاصة سياسات الأسعار (سعر الصرف ، وسعر الفائدة وأسعار المدخلات والمنتجات) كما ترجع إلى السياسات التي أدت إلى أن تحصد مواقع العمل هذه النوعية من العاملين ومن علاقات العمل وسلوكياته .

ورغم أن مشاكل القطاع العام معروفة منذ بدأنا التوسع فيه ، كما أن المشاكل الناجمة عن سياسات الأسعار لم تكن غائبة عن المسؤولين فقد كان الظن دائماً أن «المساس» بأى من ذلك هو اعتداء على حقوق الشعب ، والفقراء بخاصة ، ومن ثم نشأت وترعرعت كل الأعراض التي سبق شرحها .

لم يفكر أحد في أن الاستثمار الهائل في القطاع العام الذى لم يؤد إلى عائد يتناسب مع حجمه يتضمن تبديدا للموارد القومية المحدودة ، وكما نوقشت قضية التعليم خطأ على أنها مسألة التعليم بالجماع أم بالمصاريف تناقش قضية القطاع العام خطأ على أنها مسألة الابقاء عليه أو الغاؤه ، بينما السؤال هو كيف تمكن القطاع العام من أن يعمل على أسس اقتصادية سليمة وإلى أى مدى ينبغي التوسع فيه ، باعتبار أن استمرار الوحدات الخاسرة دون اصلاح هو ضياع لثروة الشعب الذى تثار مصالحه ظلما كلما نوقشت هذه المسألة . كذلك لم يعن أحد بما يترتب على الأسعار المختلفة من اختلال في الاستثمار والاستهلاك ونقص في حوافز الإنتاج يؤديان في النهاية إلى الاعتماد الأكبر على السلع المستوردة . ولم يتساءل أحد ما إذا كان المعدل المرتفع للتضخم ، والذى يضر أكثر شئ بالقطاعات الأفقر من السكان ، هو نفسه نتيجة طبيعية لهذه السياسات . وضاع في غمار ذلك السؤال الحقيقى حول مصالح الجماهير التى لا ينجدها في النهاية إلا المعدل الأسرع للتنمية التى من شأنها خلق فرص جديدة للعمل وزيادة الدخل والحد من الاعتماد على الخارج .

وهكذا نجد وراء كل مشكلة من المشاكل التى وصفتها من قبل بأنها «أعراض» الضعف في الاقتصاد المصرى سياسات أدت إليها . وقد اتبعت هذه السياسات في معظم الأحيان إرضاء للناس حين صدورهم ، دون تفكير متأن في آثارها السلبية في الزمن المتوسط والطويل . ثم جاء الوقت الذى ظهرت فيه هذه الآثار بجمدة ، فأخذنا نشكو منها متناسين الأسباب التى أدت إليها ، ولعل أزمة الإسكان التى من أسبابها الرئيسية قوانين إيجار الأماكن المعمول بها هى أبرز مثل على ذلك .

ورغم كل شئ فإن السياسات التى اتبعتها بحسن قصد لم تحل دون ظهور الفئات الطفيلية ولم تحل دون سوء توزيع الدخل وكل الظواهر الأخرى التى كان الظن أن يستحيل حدوثها مع اتباع هذه السياسات . ذلك أن الحقائق الاقتصادية هى في النهاية أقوى من القرارات الادارية ، فما بالك والدولة كتيلاً

ما تنقصها الأجهزة القادرة على اتخاذ أرشد القرارات وضمان تنفيذها الجدى . لقد كان طبيعيا حقا بعد أن حددت الأسعار بأقل مما ينبغى لها أن تظهر سوق سوداء لكل ما هو مسعر رسميا ، يضطر إلى اللجوء إليها غالبية الناس الذين ليس لهم أصدقاء فى دوائر التنفيذ ، وأن تباع الخدمات الفعلية بأسعار مبالغ فيها رغم أنف الرسوم المقررة (كما يحدث الآن مثلا فى سيارات التاكسى وأجور الأطباء الجيدين بل وخدمات التعليم) ، وأن يعزف من بينون المساكن عن عرضها للابحار أو يطلبون «خلو رجل» باهظ إن هم أجروها . والحاسر فى كل ذلك هو جمهور المستهلكين ، أى سواد الشعب .

وقد أدت هذه الاختلالات إلى أن أصبح الاقتصاد المصرى ، فى كل جانب من جوانبه تقريبا ، اقتصادا متعددًا وليس فقط مزدوجًا . فالجنيه له أكثر من سعر ، والفائدة على الودائع والقروض لها أكثر من سعر ، والسلعة الواحدة لها أكثر من سعر ، والوحدات المنتجة (القطاع العام ، القطاع الخاص ، القطاع المسكرى ، والقطاع غير الرسمى وأحيانا غير الشرعى) لا تحكمها قواعد السوق والمنافسة ، ومرتببات العاملين لا تتحدد طبقا لحسابات دقيقة حول مدى المعرفة اللازمة لكل عمل ومدى المسئولية فيه ودرجة الاداء ، بل تتحدد حسب القطاع الذى يعملون فيه من بين القطاعات المذكورة . وربما لا يكون التعدد عيبا فى ذاته ، وإنما العيب ألا يكون مؤسسا على اعتبارات اقتصادية رشيدة أو قواعد معروفة ومستقرة ، وأن تظل أسعار كل ما يخضع للتبادل الدولى دون علاقة بالمدلات العالمية ، التى تعتبر الأساس الصحيح للقياس فى العالم المتداخل الذى نعيش فيه .

والحكومة ليست جاهلة بأى شىء من ذلك ، لكنها تعرف أن رفع الأسعار مع ثبات الأجور المتواضعة أصلا سوف يؤدى إلى عواقب وخيمة ، وأن رفع الأجور لمواجهة الأسعار الواقعية غير ممكن أيضا مع هذه الأعداد الهائلة والمتزايدة من الموظفين . وكل هذا صحيح إلى حد كبير ، لكن نقطة البدء هى السياسات وأنماط السلوك التى أدت إلى زيادة السكان إلى هذا

الحد ، وإلى تخصيصهم أساسا لأن يكونوا موظفين في الدولة بصرف النظر عن حاجة العمل إليهم وإلى غيبة الوسائل التي من شأنها خلق فرص عمالة لتحكمها القرارات الإدارية ، وإلى البيئة الاقتصادية العامة التي تعاقب المنتجين وتخلق العراقيل في وجه أصحاب الأفكار والمشاريع .

لكننا ، كمجتمع وليس فقط كحكومة ، آثرنا الإصرار على هذه السياسات واعتبرناها التجسيد الحى لكل الشعارات المقدسة ، مما جعل المحكومين يتمسكون بها قبل الحكام ، والمتقنين ينادون باستمرارها قبل العمال والفلاحين ، حتى أصبح من يثير الشك حولها مشكوكا في نواياه مهاكنا مؤيدا بالحجج الاقتصادية بل والوقائع الثابتة . وعندما اشتدت حدة الأزمة ظل العلاج حتى وقت قريب ذا طابع مالى في الأساس (إجراءات لزيادة دخل الدولة والحد من انفاقها) دون أن يتعدى ذلك إلى إعادة النظر في السياسات الاقتصادية من أساسها .

رابعا : إدارة الاقتصاد

ترتب على السياسات الاقتصادية أن الموارد المحدودة لم تخصص دائما لما يحقق أفضل عائد اقتصادى عليها ، حيث لم يكن حسن تخصيص الموارد على المستوى القومى طبقا لعائدها الاقتصادية هو الأساس دائما في اتخاذ قرارات الاستثمار . وزاد من سوء الأمر أن الإدارة الاقتصادية ، سواء كانت على مستوى الاقتصاد القومى أو على مستوى المشروع ، لم تخضع دائما لاعتبارات الرشادة والكفاءة . فقد تجزأت إدارة الاقتصاد القومى بدرجة كبيرة بين عدد من الوزارات جعل من الصعب اتخاذ مواقف متجانسة في مواجهة المشاكل الاقتصادية . ولم تنشأ جهة واحدة ذات كفاءة عالية للتفكير في السياسات الاقتصادية وإعادة النظر في مدى ملاءمتها ومتابعة تنفيذها في إطار واضح من التخطيط الاستراتيجى . واتجهت الأجهزة الإدارية ، التي تعاني من فائض كبير في العمالة وتقييدات كثيرة في الإجراءات ، إلى المحافظة على الأوضاع

القائمة وإن ثبت خطؤها مع الزيادة المستمرة في وضع القيود (التي من شأنها بالطبع تبرير التوسع في هذه الأجهزة). وأدى النقص في العناصر القادرة والضعف في السلطة المخولة للأفراد في اتخاذ القرارات ، وتعقيد الاجراءات ، إلى بطء وتردد في اتخاذ القرارات خاصة ما تعلق منها بالموافقة على الاستشارات الجديدة المصرية والأجنبية على السواء . كما يتضح من الشكوى المستمرة للمستثمرين رغم ما يوفره لهم القانون من معاملة سخية جدا . أما على مستوى المشروع فقد صدرت قوانين متعاقبة جعلت من أصعب الأمور التخلص من البلداء من العاملين أو تمييز المحبّذين منهم وأخضعت المسؤولين عن إدارة المشروعات إلى أنواع متعددة من المساءلة الإدارية والقضائية تجعل من الأيسر دائما عليهم الفئاعة بما هو قائم وتفادى التجديد الضروري للنجاح في قطاع الأعمال . وأخرج لهم النظام التعليمي وقوانين العمل نوعية من العاملين تنقصها القدرة على الإبداع كما تنقصها الرغبة فيه . كما أن اختيار المسؤولين عن هذه المشروعات ظل لفترة طويلة خاضعا لاعتبارات لا علاقة لها بالكفاءة ولا قيمة لها في سوق الأعمال ، مثل درجة الولاء السياسي للمدير والشهادات الأكاديمية التي حصل عليها (والتي قد لا يكون لها علاقة ما بالعمل المطلوب منه) وفوق ذلك كله أقدميته. المطلقة !

خامسا : الاعتبارات الثقافية والايديولوجية

وإذا كان الجيل الحاكم هو المسئول عن السياسات السكانية والتعليمية والاقتصادية التي أشرنا إليها فإن هذا الجيل قد ورث مجتمعا تحكمه قيم كثيرة ذات أصول عميقة الجذور . بعض هذه القيم إيجابى ولا شك وينبئى بالمحافظة عليه ، ولكن بعضها الآخر عقيم للغاية ومناهض لأى تقدم . وقد كان المأمول في محاولات الإصلاح ، وقد اتخذت طابعا ثوريا ، أن تعمل على تطوير ثقافة الشعب بالقضاء تدريجيا على القيم المناهضة للتقدم ، مثل رد كل شيء إلى قوى غيبية والانتكالية في التصرف ، وعدم الالتزام بالقواعد أو احترام المواعيد أو بصفة أعم غيبة الانضباط في السلوك الفردى والجماعى ، اعتمادا على

خرافات لا حصر لها وعلى نظرة كل فرد وكل مجموعة إلى المصالح الآتية دون اعتبار لما يحدث في المدى الأطول . ولكننا للأسف وبعد خمسة وثلاثين عاما من الثورة لا تزال غارقين في هذه الثقافة الانكالية بل لعل حديثا تزداد مع الوقت . ولقد رأيت كل المجتمعات تقريبا ولا أعرف مجتمعا واحدا حقق تقدما يُذكر في أوضاع كهذه ، بل يتحقق التقدم بتعبئة القوى المتاحة وحضرها على العمل طبق قواعد نظامية معروفة سلفا تحظى بالاحترام والاقتناع بنفس القدر الذى تسرى فيه على الجميع ، ويحكم المجتمعات المتقدمة كلها أيا كانت إيديولوجيتها ، انضباط ذاتي للفرد في عمله ينعكس بالضرورة على التصرفات الخارجية للأفراد والجماعات . كما أن المجتمعات التى نمت بسرعة ، سواء منها ما اعتمد على القطاع الخاص تحت إشراف حكومى قوى ، كما حدث في اليابان وما يحدث في تايبوان وكوريا ، أو ما اعتمد على القطاع العام ، كما حدث في الاتحاد السوفيتى ، قد تحكمت في معدلات الاستهلاك أثناء فترة الانطلاق ولم تسمح بمثل ما نراه عندنا من إسراف شديد في الاستهلاك بما في ذلك استهلاك الغذاء .

والغريب أن تنسب كثير من القيم السلبية في مجتمعنا من جانب من يتمسكون بها إلى الإسلام ، بالرغم من أن هذا الدين القيم يتصف فيما يتصف به بنظامه الصارم الذى حول قبائل وشعوبا متعددة إلى أمة من أكثر الأمم التزاما في التاريخ ومكّن عرب الجزيرة من التفوق على حضارات أخرى كان لها شأن أعظم كثيرا من شأنهم السابق . لكننا قد حولنا الإسلام إلى اهتمام بالممارسات الشكلية والتفاصيل غير ذات الشأن في حياتنا المعاصرة ، وأصبح أهم ما يشغلنا فيه الادعاءات الفارغة لاكثرنا تطرفا وأقلنا معرفة ، دون اهتمام يذكر بجمهور العقيدة ورسالتها الأساسية . وقد تناسينا في غصون ذلك التفرقة المصارمة التى يفرضها الإسلام بين من يعلمون ومن لا يعلمون ، وبين من يعملون ومن لا يعملون .

ولقد زرت مواقع الانتاج الصناعى في الدول المتقدمة ، الرأسمالى منها والشيعى ، فلم أر في أى منها تدليلا للعامل المخطئ أو المهمل بل إن معاملة

العاملين أشد صرامة من هذه الناحية في الدول الشيوعية . فلماذا نفرد إذن بقوانين وسياسات تعامل مؤسسات الانتاج وكأنها مؤسسات خيرية أنشئت لرعاية العاملين فيها ؟ ومن قال إن هذه السياسات هي في صالح العمال ؟ إن المعنى النهائي لكل هذه السياسات هي أن إنتاجنا لن يكون قادرا على المنافسة في أى سوق خارجى ، وسيظل في سوقنا المحلي أسوأ نوعا وأعلى سعرا من الانتاج الأجنبى ، ومعنى ذلك عدم التوسع في الإنتاج وتراكم المخزون مما يعنى بدوره نقص الأرباح الحقيقية وفرص العمل الجديدة ، وهو ما يضر بالعاملين أشد الضرر . ولا يفيد في ذلك منع الاستيراد وقصر السوق على الانتاج المحلى لأن المتضرر الأول من ذلك هم عامة المستهلكين . وقد شرحت بإسهاب ما يحدث من تغير في الاقتصاد العالمى لأتّين ، بين أشياء أخرى ، إن التساهل في سياسات التشغيل وفي سلوكيات العمل هو من أكبر الآفات التى يمكن أن تصيب الانتاج الصناعى المعاصر وتقعله عن المنافسة .

لكن الثقافة المصرية المعاصرة تحضّر على التساهل بل والتسيب . يبدأ هنا التساهل في المدارس والجامعات حيث ابتدع نظام لتقليص المقررات و« شطب » أجزاء منها ، ونظام آخر « للرأفة » بالطلبة الفاشلين واعطائهم الفرصة بعد الأخرى ، وبالمنحان ، مهما كانت درجة فشلهم ، ويستمر هذا الإفراط في مراكز العمل حيث التسامح في الخطأ هو الأساس والجزء هو الاستثناء والفصل في عداد المستحيل . وتأتى الأعياد بمكافآت لن لم يعمل لكى يكتسبها ولا تبررها الأوضاع المالية لجهات العمل ، ثم نتغنى بعد ذلك بضرورة زيادة الانتاج وإتقان نوعيته .

في ظل هذه السياسات والأوضاع ، هل نعجب إذا آل الحال إلى كل الأعراض التى ذكرتها ؟ وهل يحدى أن نعرّى أنفسنا ليل نهار بأغنيات الغرام في حب الوطن ؟

٣- برنامج الغد

- مقدمات
- أركان البرنامج
- البيئة الثقافية اللازمة وطريقة التنفيذ

برنامج الغد

إرادة التغيير؛ عموميات البرنامج؛ أركانه الخمسة

يفترض الإقدام على تطبيق برنامج شامل للإصلاح أن يكون هناك اقتناع عام بالحاجة إلى التغيير وقبول شعبي للأسس العامة للبرنامج الجديد . وإذا كانت الأوضاع الحالية للإقتصاد المصرى تفرض بغير شك ضرورة إدخال إجراءات تصحيحية معينة ، فإن من المشكوك فيه أن يكون لدى الرأى العام فى مصر إدراك كاف بالحاجة إلى تغييرات أساسية وشاملة . كما أن من المؤكد أنه لا يوجد فى ساحة المناظر السياسية القائمة برنامج إقتصادى شامل يعالج جذور المشاكل ويطرح أسسا بديلة للعمل فى المستقبل فى ظل استراتيجية واضحة ومفهومة للجماهير . ولو كان الأمر يقتصر على إدخال بعض التعديلات والتحسينات فى الإجراءات المالية والاقتصادية المعمول بها ، لكان الأولى تقديم اقتراحاتى فى مذكرة للمسؤولين تضاف إلى كثير من المذكرات التى كتبها من هم أعلم منى بهذه الأمور . أما وأكثر المسؤولين أنفسهم يقدرون مدى الحاجة إلى التغيير الشامل ولا يحيدون مع ذلك سبلا عملية للإقبال عليه بالنظر للأفكار والأوضاع السائدة ، فإن نقطة البدء عندى تكون فى مخاطبة جمهور المتعلمين لشرح حقائق الأوضاع فى ضوء ما يحدث فى العالم من حولنا ثم تقديم الأسس البديلة لتكون موضع البحث الجدى دون التزام بما تعود الناس سماعه عبر السنين .

المطلوب إذن أن نخرج من الدائرة المغلقة التى تحيط بمناقشات المثقفين فى مصر وتجعل منها مجالا متكررا للشكوى وفرصة بعد أخرى للتعبير عن

الإحباط ، وأن نعمل بدلا من ذلك على خلق إرادة عامة للتغيير تنصب بصورة محددة على أسس معينة تكوّن في مجموعها برنامجا يقود خطى المجتمع في المستقبل ، إلى أن تثبت التطورات الحاجة إلى تغيير جديد .

وقد حاولت حتى الآن أن أشرح الظروف والأسباب التي تجعل التغيير أمرا ضروريا وليس فقط مرغوبا فيه ، كما كان واضحا من شرحي أن أى برنامج جديد لابد أن يتفادى أخطاء الماضي وأن يتحرر من القيود التي سيطرت على تفكيرنا حتى الآن . وبقى الآن أن أتحدث عن أسس هذا البرنامج الجديد والتي تأتي كنتائج طبيعية لكل ما ذكرته من قبل .

وطبيعى أن الحديث عن برنامج للإصلاح في مجال كهذا لابد وأن يقتصر على العموميات كما لابد وأن يفهم على أنه إشارة إلى الاتجاهات التي أرى أنه ينبغي العمل في هداها بعد الدراسة المفصلة لكل منها . وقد تمت في الماضي دراسات كثيرة لمعظم هذه الاتجاهات من جانب مؤسسات وأفراد في مصر ومن جانب المؤسسات المالية الدولية المعنية بمالها من أجهزة ضخمة وتجارب مقارنة .

ولست من السناجة بحيث أعتقد أن ما أقترحه هو البلسم لكل جراحنا ، كما أنني لست من العلم بحيث أستطيع أن ادعى معرفة بكل الجوانب التي تحيط بعملية إصلاح اجتماعي واقتصادي شامل . لكن ما أقوله ، في ضوء قراءاتي للدراسات العديدة ومعرفتي بتجارب كثيرة ، يعبر عن اقتناعي بما ينبغي عمله من حيث المبدأ ، ويؤكد على الأولويات التي أعتقد أنه ينبغي التركيز عليها في البحث المفصل الذي لابد أن نقوم به إن شئنا السير في هذه الإصلاحات .

كما أن كثيرا من الأمور التي أقدمها كأسس لبرنامج الإصلاح لن تظهر نتائجها إلا في الزمن الطويل . ولكن هذا لا يعني ، يعكس المفهوم عادةً ، أنه يمكن تأجيل تنفيذها . بل على العكس من ذلك كلما بعدت النتيجة يكون التعجيل في التنفيذ ضروريا ، لأنه إن تأخر سيكون معناه أن هذا المدى الطويل سيصبح أطول وأبعد . وإن كثيرا من المشاكل الكبرى التي نعاني منها

الآن يرجع إلى تردنا في مواجهتها منذ وقت مبكر بحجة أنها «تقتضى حولا بعيدة المدى» .

وقبل أن أسهب في أسس البرنامج الذى اقترحه للبحث ينبغي أن أقول إنه لا يصدر عن أى من الاتجاهات العقائدية السائدة بقدر ما يستند إلى السياسات والأنظمة التى أرى أنها تتفق مع ضرورات الأوضاع في مصر ومع عصر العالمية الذى نعيش فيه والذي لا نملك أن نعزل أنفسنا عنه . ويفترض هذا البرنامج دورا كبيرا وأساسيا للدولة لكنه يترك مجالا واسعا وأساسيا كذلك للمبادرات الخاصة ، كما يفترض هذا البرنامج اتباع سياسات جديدة في الشؤون السكانية ، والتعليمية ، والاقتصادية ، والإدارية ، وفي مواكبة الثورة العلمية . كما يفترض قبل ذلك كله العمل على خلق بيئة ثقافية جديدة من شأنها تنمية القيم اللازمة لنجاح البرنامج في تحقيق أهدافه .

أولا : تهديد النسل وتوجيه الحركة السكانية

رغم الزحام المائل في المدن والقرى المصرية ، والذي بلغ أرقاما قياسية على مستوى العالم ، لا زال معظم المصريين عاجزين عن إدراك خطورة الوضع السكاني وضرورة العمل على الحد من الزيادة السكانية . وربما يرجع ذلك إلى أننا نفكر في المساحة الكلية لمصر التي تتجاوز المليون كيلومتر مربع وليس فقط في الجزء المسكون منها (الأراضي الزراعية والمدن والقرى) والذي يبلغ ٣٤٠٠٠ كيلومتر مربع فقط ، أى ٣,٤٪ من المساحة الكلية ، مما يجعل مصر المسكونة دولة صغيرة ومزدحمة جدا . ورغم ضرورة التوسع في المساحة المعمورة ، كما سيجى ، فإن هناك قيودا عملية كثيرة على مثل هذا التوسع مما سيجعل الزيادة السكانية في المستقبل المنظور مركزة إلى حد بعيد في المساحة المأهولة حاليا أى على حساب الأراضي الزراعية في القرى ومدن الدلتا وعلى حساب مستوى ونوعية الحياة في المدن بصفة عامة . وقد أصبحت نوعية الحياة في القاهرة ، حيث يتركز حوالى ربع سكان مصر وحوالى ٤٠٪ من سكان الحضر ، مضرب المثل في المستوى الذى يمكن أن تردى إليه الحياة الحضرية في العالم النامي .

كما أن صعوبة حل أى مشكلة كبيرة تعانى منها مصر ترجع فى المقام الأخير إلى عدد سكانها . فالمشكلة هنا ليست فقط مشكلة الكثافة السكانية ، وإن كانت رهية فى ذاتها ، وإنما قدرة الاقتصاد المصرى على استيعاب هذه الاعداد الضخمة والمتزايدة مع تحقيق مستوى أعلى من المعيشة بالمقارنة بالمستوى المتدنى الذى يعانى منه معظم المصريين . لكل ذلك فإن أى برنامج جاد للإصلاح لابد فى رأى أن تكون دعامته الأولى المواجهة الحازمة للزيادة السكانية .

ولا ينبغى أن نلجأ هنا إلى العبارات الملطّفة مثل «تنظيم النسل» وما إلى ذلك . لمصلحة من يكون هذا التلطيف والחסاس الأول هو سواد الناس ؟ إن تهديد النسل ، وليس مجرد تنظيمه ، هو ضرورة اجتماعية واقتصادية فى مصر ، وأى تأخير فى تطبيقه بشجاعة وصرامة هى جريئة يرتكبها هذا الجيل فى حق نفسه وفى حق الأجيال التى تليه .

لقد ظلت حكومات مصر تنظر إلى المشكلة السكانية لفترة طويلة على أنها مشكلة طبية من اختصاص وزارة الصحة دون إدراك أنها من الخطورة بحيث لا يجوز تركها للأطباء وحدهم ! ولا زالت الحكومة فى رأى تتردد فى معالجتها بالاهتمام اللازم ، رغم أنها كانت من أول المسائل التى أثارها رئيس الجمهورية بعد توليه الحكم ورغم إنشائه مجلسا أعلى برياسته للتعامل معها . يعود هذا التردد أحيانا إلى العجز عن إدراك حجم المشكلة ، كما يعود فى أحيان أخرى إلى تفسيرات رجعية للدين كأنه سُحر لحرمان الناس من ثمار التنمية فى مجتمعهم بل ومن الأمل فى المستقبل ، مع أنه الهادف أصلا إلى سعادة الناس ورخائهم .

مطلوب إذن كخطوة أولى دراسة كل القوانين والاجراءات التى لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بموضوع السكان ، وذلك بهدف تشجيع الحد من الزيادة السكانية ومعاينة الإسراف فيها . ويشمل ذلك بصورة خاصة رفع سن الزواج (مع سحب رخصة وسجن أى طبيب يزور فى تاريخ الميلاد) ، مع الاهتمام بتعليم الفتيات وتوفير فرص العمل لهن ، وقصر الخدمات المجانية التى تقدمها

الدولة بالنسبة للمواليد الجدد على طفلين أو ثلاثة أطفال على الأكثر ، وإعطاء الأولوية في المجالات المختلفة لمن يعملون على تحديد نسلهم وليس لذوى الأطفال الكثيرين كما هو الحال حاليا . لا يجب أن تأخذنا في هذا الصدد اعتبارات الرحمة الوقتية لأن نقطة البدء أن من يسرف في الإنجاب في ظروفنا الحالية يرتكب جريمة كبرى في حق الوطن مؤداها استمرار التخلف واستمرار التبعية والاعتماد على الخارج ، ومؤداها زيادة الحاجة إلى استيراد الغذاء وإلى تسؤل المعونات الدولية . فكيف نتهاون والأمر بهذه الخطورة ؟ وإذا كانت قيمنا الدينية والإنسانية تحول دون اتخاذ الاجراءات القسرية التي اتبعها دول غيرنا ذات كثافة سكانية أدنى ، والتي قد تفرض نفسها علينا فرضا في المستقبل اذا استمر هذا التهاون ، فلا أقل من أن نوجه نظامنا القانوني والاجتماعي كله من الآن لمواجهة هذه المشكلة بحيث يكون الأساس فيه هو تشجيع تحديد النسل . وسوف نحب كثيرا إذ نجد أنه رغم كل ما يقال فإن القوانين المصرية الحالية من شأنها كما لاحظت من قبل الحُصّ على زيادة النسل وليس تحديده أو حتى تنظيمه . كما أن ترك الأمر دون توجيه حكومي قد أدى إلى أن يقتصر التحديد على الأسر المتعلمة والغنية مما أسهم في زيادة الهوة بينها وبين الغالبية الفقيرة التي تزايد بسرعة كبيرة .

ويزيد من خطورة الزيادة السكانية زيادة معدلات الهجرة إلى المدن دون استعداد الأخيرة لاستيعاب أعداد جديدة بل حتى لمواجهة متطلبات سكانها الحاليين ، مما جعل الدراسات الدولية الحديثة لأوضاع المدن المصرية تنذر بنتائج خطيرة تثير الرعب في النفوس . ولا بد في رأيي من إعادة النظر في سياسة الإسكان بالتالي . إن المدن الجديدة التي يجري انشاؤها ضرورية ويجب أن نبتدع الأساليب لتخفيض تكلفتها ، ولكن هذه المدن لن تستوعب سوى جزءا صغيرا جدا من الزيادة وتبعاً لذلك فإن التوسع في المدن القائمة ضرورى أيضا . ولا ينتظر أن يتم هذا التوسع بصورة معقولة ودون أعباء كبيرة على الدولة إلا إذا عُدل قانون إيجار الأماكن بحيث يترك حرية تحديد قيمة إيجار الأماكن

الجديدة للتفاوض بين المالك والمستأجر ويسمح بإعادة النظر في أيجار الأماكن الموجودة بصورة دورية (كل خمس أو عشر سنوات مثلا) على أن تكون الزيادة في حدود معينة ويخصص جزء منها لتغطية تكاليف الصيانة الفعلية والتجديد ، وجزء آخر لتمويل صندوق للإسكان الشعبي . ويقتصر تدخل الدولة بعد ذلك على دعم الإسكان الشعبي فقط ، ليس عن طريق القروض الميسرة لجمعيات تعاونية ليس لها صلة بفقراء الشعب كما حدث كثيرا في الماضي ، وإنما عن طريق توزيع الأراضي المعدة للسكن وتقديم مقدم عيني للمساعدة في البناء مع الإشراف على استخدامه . فقد أثبتت التجربة في دول أخرى أن هذه المعونة المباشرة والواضحة هي أعظم أثرا وأسهل في التوزيع على المستحقين . ولا اعتقد أن حرية تحديد الإيجار سوف تضر بالمستأجرين الجدد لفترة طويلة - بل بالعكس فإنها سوف تشجع القطاع الخاص على البناء من أجل التأجير مما يسمح بزيادة العرض في فترة وجيزة للشقق المعدة لتوسطى الدخل ، ويسمح للدولة بأن تركز اهتمامها ودعمها لإسكان محدودى الدخل دون سواهم .

كما أن مشكلة الهجرة إلى مراكز العمران تقتضى معالجتها من الأساس بزيادة فرص العمل والدخل في القرى عن طريق السماح بزيادة أسعار المنتجات الزراعية وتشجيع المراكز الحرفية خارج المدن وقرير مرتبات أعلى للموظفين الذين يعملون ويسكنون بصفة دائمة خارج القاهرة والاسكندرية ، وإعادة النظر في معدلات وطرائق الميكنة الزراعية^(١) ، وتعديل أوضاع المدارس في الريف كما سيحيى ، بحيث نخدم هذا الهدف . كما أنه من الضروري أن يكون من بين أهداف التجنيد العسكرى مساعدة المجندين بعد انتهاء فترة التجنيد على العودة إلى قراهم بدلا مما يحدث حاليا من تحوّل الكثيرين منهم إلى أعمال غير مجدية في المدن . وسوف يحتاج الأمر بلا شك إلى الاهتمام بالبعد الجغرافى من حيث اختيار مواقع المشروعات الجديدة في الخطط الاقتصادية في

(١) راجع في مدى اساءة استخدام الميكنة الزراعية في الدول النامية . تقرير البنك الدولى في هذا الموضوع بتاريخ نوفمبر ١٩٨٦ .

أماكن تحول دون مزيد من التكسب في المدن الكبيرة . كما سيحتاج الأمر إلى اتباع سياسات أكثر تشددا داخل المدن ضد التوسعات غير القانونية التي أصبحت هي الأصل في مدينة القاهرة مما سمح بقيام أحياء كاملة ، على أفنح ما يكون التوسع العمراني ، دون أى تصريح أو تسجيل ، ويتجاهل الجهات المختصة أو عجزها . وربما يحتاج الأمر إلى اتباع سياسة يعطى بمقتضاها ملاك الأراضى الزراعية المقيمين في المدن الخيار بين العودة إلى الإقامة الدائمة في مزارعهم أو التخلي عن ملكية هذه الأراضى خلال فترة محددة يبيعها لمن يلتزم بالإقامة الدائمة عليها .

ثانيا : تغيير نظام التعليم

لقد أشرت من قبل إلى أوضاع التعليم في مصر والتي لا أعرف أحدا ، سواء كان أستاذا أو تلميذا أو والدا ، راضيا عنها ، كما أن رئيس الدولة قد أشار غير مرة إلى ضرورة إصلاح هذه الأوضاع كأساس لأجد منه للتقدم . ويعلم الجميع أن الاهتمام بالتعليم هو الذى ميّز مصر في الماضى بين الدول النامية الأخرى وأن تدهور مستوى التعليم قد أفقد مصر هذه الميزة في وقت لا يرغب فيه تقدم لمصر بدون العنصر البشرى القادر على تحقيق التقدم ، كما تحتاج فيه المنطقة العربية كلها للعناصر المصرية المدربة جيدا . وقد أجمعت دراسات كثيرة إلى أن آفة التعليم في مصر ، كما هو الحال في دول نامية أخرى ، أنه تلقين نظرى في معظمه ، يعتمد على استيعاب الأعداد الكبيرة دون إعدادها بدرجة كافية لمواجهة حاجات العمل . ولا شك في أن على الدولة التزاما بتوفير التعليم الأساسى للجميع . ولكن هذا لا يمكن أن يتم بصورة فعالة إذا ألزمت الدولة نفسها أيضا بتوفير التعليم في جميع مراحله للجميع . وبالإضافة إلى أن هذا أمر غير ممكن من الناحية الفعلية ، فن المشكوك فيه أن يكون أمرا مفيدا ، بل سوف ينتج عنه بالضرورة عجز كبير في التخصصات الحرفية المطلوبة وفائض كبير من خريجي الجامعات من أنصاف المتعلمين .

المطلوب إذن نظام جديد للتعليم يكون فيه التعليم حتى نهاية المرحلة

الإعدادية إلزاميا ومجانيا ، مع اختلاف فى نوعية المقررات لتتجاوب مع البيئة (القروية أو الحضرية أو الصحراوية) . بعد ذلك يكون الأساس فى التعليم هو المدارس الفنية (الزراعية والصناعية والتجارية والحرفية ومعاهد الفريز الخ) مع اختلاف مدة الدراسة فيها بحسب الحاجة ، ومع الاهتمام الشديد بنوعية ودرجة التدريب العملى بحيث يكون الخريج متخصصا بالفعل وقادرا بالتالى على اكتساب دخل معقول سواء عمل فى مصر أو خارجها . وتبقى الألفية الناهية التى يسمح لها بمواصلة التعليم الثانوى العام بهدف الاستعداد لدخول الجامعات ، فالتعليم الثانوى العام لا يؤهل فى ذاته للممارسة أى حرفة ، ومن الظلم ألا يسمح لخريجيه بمواصلة تعليمهم . ولكن المشكلة هى أن يسمح نظام التعليم بوصول أعداد هائلة إلى هذا التعليم العام مما يؤدى إلى إغراق الجامعات بأعداد لا قبل لها بتعليقها على المستوى المطلوب . أما إذا تحدد عدد المقبولين فى التعليم الثانوى طبقا لحاجة المجتمع بعد ذلك من خريجي الجامعات وطبقا لقدرة الجامعات على التعليم الفعلى وذى النوعية الممتازة ، فإننا نكون بصدد نظام تعليمى رشيد حقا .

نقطة البدء فى هذا النظام المقترح هى إذن تحديد الأعداد المطلوبة من المتخصصين جامعا على فترات دورية (كل خمس سنوات مثلا) ، وتبعا لذلك تحديد عدد من يقبلون بالتعليم الثانوى (بعد أن يؤخذ فى الاعتبار أن بعض هؤلاء لن يكمل تعليمه الثانوى بما يسمح له بدخول الجامعة) . ثم توزيع الباقين (وهى الأغلبية العديدة ممن يريدون مواصلة التعليم بعد مرحلة التعليم الأساسى على المدارس الفنية المتخصصة والتى يحتاج المجتمع إلى أعداد كبيرة منهم تفوق كثيرا أعداد الخريجين الجامعيين . ومن شأن هذا النظام أن يسمح ، إلى جانب التركيز على النوعية والمستوى فى التعليم ، بمواجهة حاجات المجتمع الحقيقية ، دون الاختناقات والفوائض التى تعانى منها حاليا .

ومن المهم أن يرتبط التعليم فى المدارس الفنية بتأهيل الطالب للممارسة وظيفة إنتاجية محددة بحيث تكون المدرسة ، طبقا لتخصصها ، فى الوقت نفسه مزرعة

أومصنعا أو معملا ، ويدرس التلميذ ثم يعمل في المدرسة تحت إشراف علمي ليخرج بعد ذلك وقد اكتسب مهارة لازمة للتنمية ، كما لابد أن يكون أساس العملية التعليمية في المدارس الأكاديمية هو إجراء البحوث وتنمية المواهب وروح الفريق وليس الحفظ والتلقين .

ولإذا وضع نظام كهذا موضع التنفيذ، فلا بد من خطة وفترة تسرى على الطلبة الموجودين حاليا في المدارس الثانوية ، ويمكن في تقديري البدء من الآن في قصر القبول في الكليات المتخصصة كلها على المتفوقين من خرمحي الثانوي العام ، وتوجيه الأعداد الكبيرة الأخرى إلى كليات لتخريج المدرسين وكليات لتخريج ذوى الاستعداد العام في المجالين الإداري والتجاري ، بحيث تنمى هذه الأعداد الكبيرة بعيدا عن الكليات المتخصصة التي يقتصر القبول فيها على من لديهم المقدرة الذهنية لمتابعة الدراسة الجامعية الرفيعة ، وسوف يضمن هذا في الوقت نفسه تخريج أعداد كافية من المدرسين والموظفين المؤهلين للعمل الذى سوف يمارسونه بالفعل دون أن يفرضوا بغير حق على جهات العمل كما حدث كثيرا في الماضي .

وينبغي في جميع الحالات أن يكون التعليم الثانوي العام والجامعي مجانيا لغير القادرين على متابعته على نفقتهم الخاصة . ولكن من غير الطبيعي أن يكون هذا التعليم مجانيا بالنسبة للقادرين . والسبب في ذلك بسيط وهو أن ما يسمى بالتعليم المجاني له تكاليفه ولا بد أن ثمة من يتحمل هذه التكاليف . وإذا كانت الدولة هي التي تتحمل فعني ذلك أن مجموع دافعي الضرائب وغالبيتهم من ذوى الدخل المحدود يتحملون النفقات الفعلية لتعليم أبناء القادرين وحتى آخر مراحل التعليم الجامعي أو أن القول يأتي عن طريق اقتراض الدولة أى بالتضخم الذى يتحمل عبؤه سواد المستلكن . وأيا كان الأمر فإنه لا يجد مبررا في أى نظام يتم حقا بالعدالة الاجتماعية ، بل إنه يعنى ، كما أثبتت الدراسات في دول نامية كثيرة ، أن تُقدّم ، تحت شعارات كاذبة ، خدمة مجانية لأبناء القادرين على حساب الأغلبية الفقيرة ، في حين أن الأولى من

ذلك عدالةً أن يدفع القادرون أموالاً تُخصص حصيلتها لتحسين الخدمة التعليمية خاصة في مرحلة التعليم الأساسي وفي التدريب المهني .

وواضح أن التهاون والتفرط السائدين في الأوضاع التعليمية الحالية واللذين يؤديان بعد ذلك إلى أسوأ أنواع السلوك في مواقع العمل ، لا محل لها في نظام التعليم المقترح الذي يقوم أساساً على الإثقان ومستوى الأداء والذي يحقق فعلاً تعليماً مجانياً (إلا لغير المستحقين على المستوى الثانوي والجامعي) وليس كما يبدو أنه الحال الآن ، مجرد شهادات مجانية .

وسوف أعود فيما بعد إلى أهمية التعليم التكنولوجي المتقدم وبحوث الصحراء بصورة خاصة ، عندما أتكلم عن دور الثورة العلمية الذي لا يمكن تجاهله في برنامج الإصلاح .

ثالثاً : الإصلاح الاقتصادي

مناقشات غير عملية :

قبل أن أتكلم فيما يتطلبه الإصلاح الاقتصادي أود أن أشير إلى مسألتين كثيراً ما يدور النقاش حولهما في مصر . رغم أنها في تقديري لا تستحقان كل هذا النقاش الذي يعتبر جدلاً نظرياً في معظمه قد يكون له موضع في كتابات الأكاديميين ، ولكنه غير ذي طائل في مجال اتخاذ القرارات العملية .

وأول هاتين المسألتين هي مطالبة بعضهم بالانفلاق الاقتصادي أو ما يسمونه تفضلاً بالتنمية المستقلة . ومؤدى هذا القول أن ما يسمى بالاقتصاد العالمي ليس في الواقع سوى الاقتصاد الرأسمالي بعينه الذي تلعب فيه الدول النامية دور التابع ، وأن الانفتاح على هذا الاقتصاد هو اعتراف بالتبعية واستمرار لها . كما أن التخلص من هذه التبعية وما تمثله من استعمار جديد لا يكون إلا بتنمية الموارد الذاتية في إطار من العزلة الاقتصادية عن مركز الحركة الاقتصادية العالمية ، وإن كانوا لا يمانعون عندئذ من الانفتاح على دول الكتلة الشرقية فقط باعتبارها سوقاً مفتوحة أمام المنتجات الصناعية للدول النامية

الصدقية . ودون الخوض هنا فيما يسميه بعض مثققي أمريكا اللاتينية بنظرية التبعية أو الهامشية ، بل حتى مع التسليم الكامل بصحتها ، لا يستطيع أحد أن يرشدنا بصورة عملية كيف تستطيع دولة كمصر أن تتجاهل الحقائق التي تتحكم في اقتصادها وأن تنغلِق على نفسها بدلا من أن تتعامل مع هذه الحقائق في محاولة لتحقيق أكبر فائدة ممكنة منها . لقد تكلموا فقط حول العمل في اطار تنمية إقليمية شاملة للعالم العربي وهو أمر عظيم ومرغوب فيه إلا أنه ، على بعد مناله ، ليس بديلا عمليا للتكامل مع الاقتصاد العالمي الذي يتميز بدرجة متزايدة من التداخل والترابط كما سبق أن شرحت . وقد أثبتت اليابان في الماضي ، كما تثبت الدول النامية التي حققت درجة متقدمة من التصنيع الآن ، إن من الممكن في ظل التنافس غير الكامل في الأوضاع الحالية للاقتصاد العالمي أن تنتقل الدولة النامية تدريجيا من الهامش إلى المركز وأن تصبح في النهاية في مصاف الدول المتقدمة . كما أن دول الكتلة الشرقية نفسها تحاول الآن جاهدة أن تلعب دورا أهم في الاقتصاد العالمي حيث لا زال دورها في التجارة الدولية محدودا جدا . وتعتبر تجارب المجر ورومانيا بل والصين ذات دلالة مهمة في الانفتاح الذي يتم طبق سياسات كلية نخدم الاقتصاد القومي في إطار تتحكم فيه الدولة . كما أن في تجربة الأرجنتين عبرة كبيرة ، فقد كانت في العشرينات بين أغنى عشر دول في العالم (من حيث الناتج القومي الاجمالي) وأصبحت الآن في وضع يثير الإشفاق ، لأنه حتى مع توافر الموارد تخطىء الدولة كثيرا إذا عزلت نفسها عن المنافسة الدولية وأنشأت ستارا مبالغيا فيه من الحماية الجمركية لمنتجاتها . قد تنجح الدولة عندئذ في إنتاج كل شيء ولكنه سيكون في النهاية إنتاجا رديئا ومكلفا لا يقوى على المنافسة الخارجية ويمثل إهدارا لموارد الدولة كما يسهم في تدهور قيمة عملتها . ومع التأكيد بأن موارد كل دولة هي الأساس الأول لتنميتها وأنه لا بد من الاعتماد على النفس في تحقيق تنمية إيجابية . فإن هذا في رأي لا يعنى المطالبة بانغلاق الدولة وعزلتها الاقتصادية . ولو أخذنا تلك العزلة مأخذ الجد ، لأدت

في الحقيقة إلى تخلف مستقل وليس إلى تنمية مستقلة ! وليس مثل بورما والبنانيا بعيد .

أما المسألة الثانية التي يدور حولها النقاش الطويل فتصدر عن اتجاه ايدولوجي مضاد للاتجاه الذي تصدر عنه المسألة السابقة وتدور حول دور الدولة في الاقتصاد القومي ، وما إذا كان إلغاء القطاع العام وإحلال القطاع الخاص محله أمرا مطلوباً أو مرغوباً فيه . وهذا أيضاً من ترف الحديث إن لم يكن من لغوه . لا يرجع ذلك فقط إلى أنه لا توجد دولة في العالم لا يلعب فيها القطاع العام دوراً مهماً ، وإنما لأنه من غير العمل وغير المقيد في أوضاع مصر أن يمتنع القطاع العام . إن السؤال العمل المطروح ليس هو تصفية القطاع العام وإنما تحقيق الكفاءة الإنتاجية في الوحدات القائمة قبل إنشاء وحدات جديدة تعاني من العيوب ذاتها التي تعاني منها الوحدات القائمة ، والتأكد من أن لتدخل الدولة في كل حالة مبررات اقتصادية أو اجتماعية تستوجب هذا التدخل ، آخذين في الاعتبار القدرات الحقيقية للدولة وما يريد عليها من قيود مالية أو تنظيمية . فالتدخل العشوائي في كل المجالات واستمرار الوحدات الخاسرة مهما كانت درجة خسارتها وأخطارها ، لا يؤديان إلى تبديد الموارد فحسب بل يؤديان أيضاً إلى تبديد قدرة الدولة نفسها على التدخل الفعال التي تكون أفقر عليه إن هي قصرت تدخلها المباشر حيث تتوافر الأسباب والإمكانات واكتفت دون ذلك بالتنظيم الفعال لنشاط القطاعات التي لا تتحكم فيها مباشرة .

ولا شك في أن تهيئة الظروف المناسبة لكي يصبح إنتاج القطاع العام منافساً ليس فقط لإنتاج القطاع الخاص المحلي وإنما للإنتاج الأجنبي هو أكبر خدمة يمكن أن تؤدي للقطاع العام ، لأنه عن هذا الطريق وحده يمكن التوسع فيه دون تحميل الاقتصاد القومي أعباء لا قبل له بها . ولقد أوضحت الأرقام كيف أن متوسط العائد على استثمارات القطاع العام في مصر كان ضعيفاً ، كما أن الأوضاع السلبية لهذا القطاع غير خافية على أحد . إلا أن هذا لا يعني في ذاته أنه لا محل للقطاع العام أو أنه لا يمكن ترشيده ورفع كفاءته .

والحقيقة أن من السذاجة أن نعتقد أن شكل ملكية المشروع هو في ذاته العامل الحاسم في معدل إنتاجيته . فمعظم الشركات العالمية الناجحة يملكها مئات الآلاف من المساهمين غير المعروفين ويمكن تشبيهها لهذا السبب بالمشروعات العامة ، إلا أنها تدار بأساليب تجارية تختلف كثيرا عن أساليب القطاع العام في مصر كما تخضع لرقابة المساهمين الذين لا يقبلون استمرار الخسائر ، ولأحكام السوق التي تجعل من المستحيل على الوحدات الخاسرة أن تستمر إلى ما لا نهاية ، وتفرض عليها إما أن تعيد تنظيم نفسها بنجاح أو أن تخضع لإجراءات الإفلاس . وقد أسهبت في وصف السياسات الاقتصادية السائدة ، والتعقيدات الإدارية ، والقواعد التي تتحكم في علاقات العمل ، بل والبيئة العامة التي تحكم تصرفاتنا ، لكي أوضح أنه في مثل هذا المناخ من شأن الإنتاج أن يتعثر ، سواء كانت الملكية عامة أو خاصة . ولا يحدى في ذلك مجرد نقل ملكية المصانع من الدولة إلى الأفراد بل إن المؤكد أنه لو حدث هذا فسوف يؤدي ، لوبقيت كل الأوضاع الأخرى على حالها ، إلى إفلاس المشاريع التي يعود استمرارها في ظل القطاع العام إلى دعم الدولة وإلى مجرد استبدال الاحتكار الخاص بالاحتكار العام فيما عدا ذلك .

ألا يحذر إذن بدلا من الحديث النظري عن تصفية دور الحكومة التي تنفق حاليا أكثر من ٥٤٪ من الإنفاق القومي ، وبدلا من التخوف المستمر من الحديث عن تغيير أوضاع القطاع العام ، أن تُناقش هذه المسألة ، كسابقتها ، بعيدا عن الحساس الايديولوجي كجزء من المشكلة الأعم لأوضاع الاقتصاد المصري وفي ضوء الاعتبارات العملية التي تتحكم في النهاية في مجالات الاستثمار والإنتاج ؟

أسس الإصلاح

لقد ذكرت من قبل الاختلالات الاقتصادية والمالية والنقدية التي يعاني منها الاقتصاد المصري . وقد انتهت بنا هذه الاختلالات إلى أن أصبحت كل حصة الصادرات المصرية لا تكاد تكفي تمويل الواردات الغذائية وخدمة الديون

الخارجية ، بحيث لو أننا دفعنا بالكامل المبالغ المطلوبة لهذين البندين فقط لما بقي شيء لتحويل كل الواردات اللازمة لبنود الإنتاج والاستهلاك الأخرى إلا عن طريق الاقتراض والمعونات أى بالاعتماد الكامل على مصادر التمويل الخارجى وما يستتبعه ذلك من تكاليف اقتصاد وسياسية فادحة . وواضح أن هذا الوضع لا يمكن تصحيحه دون تصحيحات من جانب المجتمع كله . ولكى تكون هذه التصحيحات مقبولة يجب أن ترتبط برنامج شامل للإصلاح يبشر بنتائج إيجابية . وقد درست البرامج المقترحة من جانب البنك الدولى باعتباره أكثر الجهات خارج مصر قدرة واهتماما بالموضوع ، كما ناقشت هذه البرامج وغيرها مع عدد من الاقتصاديين البارزين ، مصريين وغير مصريين ، وأصبحت على اقتناع بأن أى برنامج شامل للإصلاح لن تكون له المصلداقية التى تبرر ما يستوجبه من تصحيحات مؤقتة وإن كانت صعبة ، إلا إذا استهدف هدفين رئيسيين هما : إعادة التوازن إلى الموازين الاقتصادية المختلفة حاليا ، والإصلاح الأساسى للقطاعات الإنتاجية سواء منها ما يمتنى للقطاع العام أو الخاص .

(أ) العمل على إعادة التوازن إلى الموازين الاقتصادية المختلفة

١ - سوف يقتضى هذا الهدف الصعب القضاء تدريجيا على العجز فى الميزانية العامة والعجز فى ميزان المدفوعات ، وهى أمور لا تتحقق دون تغيير جذرى فى عدد من السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية . فالعجز الكبير فى الميزانية العامة الذى جاوز ٢٠٪ من الناتج المحلى الإجمالى فى السنوات الأخيرة يتأسس على سياسة توسعية تقف وراء كثير من المشاكل التى يعانى منها الاقتصاد ، وتنعكس على حال ميزان المدفوعات الذى أصبح هو الآخر مختلا بصورة غير عادية . وقد كان الهدف فى ميزانية العام الماضى (٨٥ / ٨٦) تخفيض عجز الميزانية العامة إلى ١٤٪ من الناتج المحلى الإجمالى ولكن وصل العجز فى الواقع إلى ٢١٪ من هذا الناتج رغم متأخرات كبيرة فى الدفع ، بسبب التردد فى اتخاذ الإجراءات التى تضمنتها الميزانية نفسها لزيادة موارد الدولة وخاصة رفع أسعار الطاقة ، واستخدام

سعر صرف واقعى فى تقييم الواردات لأغراض الجمارك وترشيد الدعم .
ويقودنا هذا إلى ثلاث ضرورات :

- ضرورة اتباع سياسات سريعة من شأنها تخفيف العبء عن ميزانية الدولة
والحد من الاستهلاك وذلك بقصر الدعم الحكومى على السلع الأساسية
والمستهلكين الفقراء ، وبشرط أن تباع السلع والخدمات دائما بأسعارها
الحقيقية وأن يتم هذا الدعم المحدود إما بتوزيع طوابع على المستفيدين
تستخدم فى السداد أو بتعويضهم عن فرق السعر فى حدود تعلن سلفا .

- ضرورة تخفيض الإنفاق الحكومى خارج نطاق الدعم كذلك . ويأتى هذا
بعد إعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام مع إعطاء التعلم الأساسى
والفنى والصحة الوقائية أولوية كإنفاق استثمارى . وبدأ التخفيض
بالبنود غير الإنتاجية بما فى ذلك ، كما سيجىء ، التخفيض التدريجى
لعدد العاملين غير المنتجين بالحكومة والقطاع العام وعند الضرورة
تجميد الأجور والأسعار بعد تصحيحها جميعا ، لسنة أو سنتين ، وقد
يشمل التخفيض إذا اقتضى الأمر البنود الاستثمارية نفسها على أن
يكون ذلك بقدر الإمكان عن طريق تأجيل بعض الاستثمارات
الجديدة وليس عن طريق تقليص الوحدات الإنتاجية الضرورية
وتلك التى أثبتت كفاءتها ويمكن التوسع فيها بناء على عائدها
الاقتصادى الواضح ، فزيادة الإنتاجية والإنتاج الكفء أساسيان
لنجاح البرنامج ككل .

- ضرورة زيادة موارد الممولة ، ليس عن طريق الإسراف فى الرسوم
الجمركية الذى يؤدى إلى التوسع فى التهريب وإلى الإنتاج المحلى لسلع
كبالية (سواء تخصيص الموارد) وكثيرا ما يقود إلى إنتاج محلى غير منافس ،
وليس عن طريق زيادة معدلات الضرائب وهى مرتفعة أصلا وتحتاج إلى
إعادة نظر فى شرائعها وفى الحد الأدنى للإعفاء منها فى ضوء معدلات

التضخم السائدة . وإنما تكون زيادة الموارد عن طريق رفع كفاءة أجهزة الجباية والتأكد من أن الضرائب والرسوم يدفعها جميع الخاضعين لها وليس فقط من لاجلة لهم في تفاديها . وقد اقترح البنك الدولي في هذا الصدد فرض ضريبة عامة على الاستهلاك . ومثل هذه الضريبة مفروضة في كل الدول المتقدمة وهي تنسرى على جميع المستهلكين ولكنها تفرق بينهم حسب قيمة ما يستهلكونه مما يحقق جانب العدالة أيضا . كما يمكن أن تُفرق للسبب نفسه بين السلع والخدمات التي تخضع لها بحسب مدى أهميتها لجمهور المستهلكين . وقد سبق للدكتور حازم البيلال منذ سنوات طويلة اقتراح فرض ضريبة على الاستهلاك وهي ضريبة ينبغي أن يترتب عليها في النهاية تخفيض معدلات الضرائب على الدخول خاصة على ذوي الدخل المحدود .

وتستدعي هذه الضرورات الثلاث اتخاذ السياسات والإجراءات التي تتطلبها ، والتي ستؤدي أيضا وبالضرورة إلى انخفاض معدل إصدار النقود والائتمان مما سيخفف من الأثر التضخمي لإجراءات أخرى ضرورية لموازنة ميزان المدفوعات سيرد ذكرها . وإذا اصطحبت إجراءات تخفيض النفقات العامة وزيادة الموارد العامة بشي سياسة جديدة لسعر الفائدة من شأنها ألا يقل العائد الذي يحصل عليه المودعون عن معدل التضخم (سواء كان هذا العائد فائدة محددة أو مشاركة في أرباح البنوك) فإن ذلك سيساعد في زيادة الإدخار بالجنه المصري مما يشجع على رفع معدل الإدخار القومي وزيادة حصيلة تحويلات المصريين بالخارج بل وعلى تحويل ودائع المصريين الدولارية إلى ودائع بالجنه المصري . وهذه إجراءات من شأنها أيضا الحد من التضخم وبالتالي تخفيف عبء رفع الدعم عن الذين يتقرر رفع الدعم عنهم باعتبارهم من غير المستهلكين الفقراء . ويمكن تخفيف أثر رفع سعر الفائدة على المستثمرين المحليين بالسماح للبنوك بالمشاركة في رأسمال المشروعات بدلا من إقراضها أو إنشاء مؤسسات مالية جديدة لهذا الغرض . فضلا عن أن السياسات الأخرى الواردة في البرنامج المقترح والمتعلقة بضغط النفقات وتفادي العجز في

ميزانية الدولة والقطاع العام سوف تؤدي بطبيعتها إلى الحد من معدل التضخم وتبقى تعديل سعر الفائدة في حدود معقولة^(١).

وسوف يثير المعارضون للإجراءات السابقة قضية طال حولها الجدل وهي ضرورة الإبقاء على الدعم بوضعه الحالي أى بصرف النظر عن نوعية السلع المدعومة والمستهلكين المستفيدين . واسمحوا لي بالتعليق باختصار على هذه القضية الحساسة :

فقد أثبتت دراسات كثيرة أن استخدام الدعم بهدف تخفيض الأسعار كثيرا ما يؤدي إلى عكس المقصود منه ، بل إن معدلات التضخم تزيد كثيرا في الدول التي تتوسع في برامج الدعم كما هو الحال في مصر . كما أن الدعم الذي لا يفرق بين السلع أو بين المستهلكين يتضمن بالضرورة تمويلا للقادرين على حساب الجميع . وقد ترتب على البرامج التصحيحية الشاملة في كل من البرازيل والأرجنتين في السنوات الأخيرة تخفيض محسوس في معدل التضخم بالرغم مما انطوت عليه هذه البرامج من تخفيض كبير لدعم الأسعار من جانب الحكومة^(٢)

نعم ، هناك حالات ينبغي فيها استخدام الدعم كإجراء مؤقت ، يعاد النظر فيه من حين لآخر ، وذلك عندما يكون ضروريا لإعادة توزيع الدخل أو لتخفيض آثار إجراءات اقتصادية أخرى أو لتشجيع التصدير ، أما دعم

(١) قد تثار هنا قضية « الزيادة بالنسبة إلى رفع سعر الفائدة . كما أثبتت بالنسبة للسعر غير الاقتصادي السائد حاليا . ويظل السؤال مع ذلك : لماذا يهتَر بعضهم على تحريم الفائدة على ودائع البنوك والله لا يحرم إلا « الربا » وهي : في تعريف الفقهاء . « فضل المال بغير عوض » أى زيادته بغير مقابل ؟ فهل يمثل سعر الفائدة على النقود الورقية الذي لا يزيد على معدل التضخم زيادة حقيقية في أصل رأس المال أم أنه مجرد حماية لقيمة الأموال المودعة ضد أثر التضخم ؟ إن بحث هذه المسألة بنبروت وعمق يجب أن يسبق الانهايات الحادة التي تثار في هذا الشأن .

(٢) راجع ملخصا لهذه التجارب في :

Knight, Mc Carthy and Wi jnbergen, Escaping Hyper-inflation, 23 Finance and Development 14-17 (1986).

الاستهلاك كسياسة عامة ، وللقادرين وغير القادرين على السواء ، ولسلع أساسية وغير أساسية دون تفرقة . فهذا في رأيي ، ورغم كل الشعارات ، نبذير اقتصادي لا طاقة لنا به ، وفساد سياسي لا يستفيد من ورائه سوى الانهازيون .

ويمكننا الاستفادة من تجارب الدول الأخرى التي تجتحت في تحديد نطاق الدعم دون التأثير سلبيا على أفقر السكان (كما حدث في سرى لانكا بصورة خاصة) وتلك التي تمكنت مع الحد من الدعم من الحد من ارتفاع الأسعار بصفة عامة (كالدول الثلاث التي أشرت إليها) .

أما ميزان المدفوعات فإن عجزه الحالي لا يقل خطرا ، حيث بلغت الفجوة القويية قدرا يستحيل معه استمرار الدولة في خدمة ديونها الخارجية بالكامل وفي المواعيد المقررة ويتطلب التوسع في الاقتراض قصير الأجل من البنوك التجارية بتكلفة باهظة ، كما يزيد من خطورة وضع البنوك التجارية المصرية بالنسبة لما لديها من ودائع بالنقد الأجنبي . وينعكس كل ذلك بالطبع على سعر الجنيه المصري بالنتيجة للعملة الأخرى التي تستخدمها الدولة في تمويل الاستيراد بل وعلى قدرة الدولة نفسها على تلقي الائتمان الخارجي .

عامة (كالدول التي أشرت إليها) .

- ضرورة تخفيف عبء الدين الخارجي عن طريق التفاوض مع الدائنين (ومعظمهم حكومات أجنبية) على إعادة جدولة الديون على عدد طويل من السنين إن لم يكن الإعفاء تماما من بعضها ، وإعطاء الدولة فترة سماح طويلة نسبيا قبل البدء في خدمة أصل هذه الديون واخضاعها لمعدل فائدة أقل من سابقها . وقد بدأت مصرفلا في هذا التفاوض ولكنها استغندت فيه ذخيرة سياسية هائلة (مجهود مضن ورحلات متكررة من جانب رئيس الدولة نفسه) ولاشك في أن مثل هذا التفاوض يكون أيسر كثيرا إذا اتبعت الدولة سياسات اقتصادية توحى بقدر أكبر من الثقة في قدرتها على السداد في المستقبل .

- ضرورة زيادة الصادرات عن طريق اتباع السياسات الاقتصادية الكلية التي تساعد على ذلك والعناية بالصناعات التي يمكن أن يكون لنا فيها ميزة نسبية مع الاهتمام دائما بتنوعية المنتج وطريقة التغليف وانتظام الشحن والتسليم ، والقضاء على معوقات التصدير الحالية وهي كثيرة ورهيبة سواء من حيث القيود الادارية أو الرسوم المالية أو ضعف الأئتمان المتوفر للمصدرين أو صعوبة الحصول على السلع الوسيطة أو قبح ذلك كله ، السعر غير الواقعي للمجنيه المصرى. ومن المفيد في هذا الصدد إنشاء معارض دائمة للصادرات المصرية في المدن الكبيرة في مصر وفي الأسواق المهمة خارجها خاصة في العواصم العربية ، لتكون نافذة ميسرة لعرض منتجات القطاعين العام والخاص التي يمكن تصديرها ، ومعيارا للجودة يشجع المنتجين ، ووسيلة اتصال سهلة للراغبين في الاستيراد . وينبغي العمل إلى جانب ذلك على زيادة الصادرات غير المنظورة عن طريق الإهتمام بتطوير بيئة تسهم في تشجيع السياحة بأنواعها المختلفة وتشجع تحويلات المصريين. مع مراعاة أن أسرع وسيلة لزيادة حصيلة الصادرات هي الحد من استهلاك الطاقة عمليا (الذى ينشأ عن رفع أسعارها وترشيد استهلاكها) مما يسمح بتصدير كميات أكبر من البترول .

- ضرورة الحد من الواردات ، ليس عن طريق فرض قيود جديدة على الاستيراد بل عن طريق تخفيف هذه القيود بعد توحيد وتخفيض سعر الصرف بما يعكس بصورة واقعية الفرق بين معدل التضخم في مصر ومعدل التضخم العالمى أى بعبارة أخرى تأسيس سعر الجنيه على أساس العلاقة النسبية بين أسعار السلع المصدرة والمستوردة ، باعتباره الأساس الواقعي لتسعير العملات ، مع الأخذ في الاعتبار أن السعر الواقعي هو أفضل وسيلة للحد من الواردات وتشجيع الصادرات .

وواضح أن الاستجابة لهذه الضرورات لا يأتي بمجرد رفع الشعارات الوطنية

ومناشدة الناس أن يحدوا من استهلاكهم للسلع المستوردة وأن يعملوا من أجل التصدير . إنما يقتضى ذلك اتباع سياسة جديدة للتجارة الخارجية تعترف بالحوافز الواقعية وتعمل على إلغاء المعوقات الإدارية التى يعانى منها النظام المصرى للاستيراد والتصدير بصورة خطيرة ولا يستفيد من ورائها فى النهاية إلا أخرى النمة من الموظفين والوسطاء (بالرغم من أنها وضعت أصلا لمحاربة أخرى النمة من المستوردين والمصدرين !) .

وفى اعتقادى أن نظاما يقوم على تعرفه جمركية مبسطة وغير مبالغ فيها ، وعلى رفع الرقابة على الصادرات والقيود الكثيرة المفروضة عليها ، سوف يؤدى فى فترة قصيرة إلى تحسن ملحوظ فى وضع الميزان التجارى ، وميزان المدفوعات بالتالى . وإذا اصطحب ذلك توحيد لسعر الصرف عند مستوى واقعى (يمكن لأسباب نفسية وللتخلص من الجنبات المهربة فى الخارج أن يأخذ شكل إصدار عملة جديدة « كالدينار » المصرى مثلا) ، فإن أثره فى الحد من الواردات وفى تشجيع الصادرات يكاد يكون مضمونا ، إذا أخذنا فى الاعتبار الاجراءات الأخرى المقترحة . بل إن الأثر الإيجابى لذلك ينعكس أيضا على حجم السياحة وزيادة تحويلات العاملين بالخارج وزيادة الثقة فى العملة عند وضعها الجديد الذى ينبغى العمل على المحافظة عليه .

ولا شك فى أن العمل على تصحيح وضع الميزانية العامة وميزان المدفوعات بالطرق التى أشرت إليها وما يترتب عليه من تصحيح للموازن المالية والتجارية الأخرى ، سوف يسهل على الحكومة المصرية الحصول على دعم مالى كبير من المؤسسات المالية الدولية فى شكل قروض سريعة الصرف تحتاج الدولة إليها فى التنفيذ الفعال للإجراءات السابقة ، كما سيفتح ذلك المجال للاتفاق مع الدائنين الخارجيين على تخفيف أعباء خدمة الديون بصورة كبيرة مما يساعد على نجاح هذه الإجراءات نفسها . أما التخوف من الأثر التضخمى لتخفيض سعر الجنبية فيمكن الحد منه عن طريق الإجراءات السابق ذكرها والخاصة بتخفيض النفقات العامة وزيادة موارد الدولة وتخفيض اقتراض الحكومة من النظام المصرفى وتخفيض

إصدار النقود ورفع أسعار الفائدة على الجنيه مع تبنى إجراءات مؤقتة إذا لزم الأمر لتجميد الأجور وأسعار المواد الأساسية. كما يمكن إذا اقتضت الحاجة اتباع إجراءات مؤقتة أخرى لتخفيف العبء على المنتجين المحليين الناتج عن ارتفاع أسعار المواد الوسيطة المستوردة وزيادة عبء خدمة ديونهم (كتخفيض الرسوم الجمركية على السلع الوسيطة وإعادة جدولة بعض الديون ... الخ) .

(ب) العمل من أجل الإصلاح الأساسى للقطاعات الإنتاجية

لعل الشرح السابق لأوضاع القطاعات الإنتاجية فى مصر قد أوضح أن المشكلة هنا تكمن فى المقام الأول فى البيئة الإنتاجية التى لا تحض المنتجين على الاستثمار والإنتاج بصورة أكفأ وأقدر على المنافسة عالميا (التصدير) ، وفى العلاقات التنظيمية السائدة سواء ما يتحكم منها فى الإدارة أو فى العمل ، وفى مستويات الكفاءة والإنتاجية التى يعود تدنئها إلى نظام التعليم الحالى ثم إلى علاقات وسلوكيات العمل خاصة فى القطاع العام . ومعنى ذلك أنه يمكن عن طريق استحداث تغييرات فى هذه البيئة وهذه العلاقات رفع الكفاءة الإنتاجية كثيرا دون حاجة إلى تمويل إضافى أى أن المطلوب فى المقام الأول هو تغيير فى السياسات التى تتحكم فى قرارات الاستثمار وفى علاقات الإنتاج .

وواضح أيضا أن على الدولة أن تعيد النظر فى أولويات الاستثمارات العامة فى ضوء ما أثبتته التجارب السابقة واستجابة لضرورة الحد من الإنفاق العام فى الفترة القادمة . فثمة اتفاق ضخم على مشروعات ذات عائد منخفض لا داعى للتوسع فيها . والأولى هو استكمال المشروعات التى بدأ تنفيذها والتى يمكنها الاعتماد على نفسها ماليا مع قصر الاستثمارات العامة الجديدة على المجالات الضرورية وذات العائد الاقتصادى المرتفع .

فى مقدمة هذه القطاعات الضرورية يأتي قطاع الطاقة ، حيث ينبغى التحكم بكفاءة فى الطلب على الطاقة عن طريق الأسعار ، وتطوير استخدام حقول الغاز بما يسمح بإحلاله بقدر الإمكان محل البترول فى الاستهلاك المحلى مما

يساعد أيضا على زيادة الكمية المصدرة من البترول الذى تنتظر أن ترتفع أسعاره في التسعينات ، واختيار البديل الأفضل لمصدر الوقود لمصانع الطاقة الجديدة في ضوء الاعتبارات الاقتصادية والبيئية .

أما في قطاع الزراعة ، فع التسلیم بأنه لا بد لمصر من التوسع في رقعة الأراضي المزروعة ، يجب ألا يلهينا ذلك عن التوسع الرأسي عن طريق تحسين نظام الري والصرف وتوفير الصيانة اللازمة لها مع رفع الكفاءة التشغيلية لشبكة المياه بما في ذلك القناطر الثلاثة على النيل والمحطات الفرعية الأخرى ، وإعادة النظر في نظام تخصيص الأقدنة للمحاصيل بقرارات حكومية ، مع الاهتمام كثيرا بأنظمة الإرشاد الزراعي والائتمان الزراعي وتقديم مستلزمات الانتاج وتخريج ذلك كله من الاحتكار ، ولو كان هو احتكار الدولة . ومن رأى كثير من الدارسين لأوضاع القطاع الزراعي في مصر أن الاستمرار في التوسع الأفقي (استصلاح الأراضي خارج الوادى والدلتا) لا ينبغي أن يكون له أولوية على المحافظة على الرقعة المزروعة حاليا (وبصفة خاصة حمايتها ضد التوسع العمراني في الدلتا) وتحسين استخدام الموارد القائمة (الأرض والعمل والمياه) وزيادة الإنتاجية عن طريق تحسين الختمات ، والسماح لأسعار المواد الزراعية بالارتفاع ، خاصة وأن التجربة قد أثبتت أن جزءا صغيرا من الأراضي المستصلحة يستخدم بالفعل في زراعة عالية الكفاءة ، كما أن فرض أسعار منخفضة لحاصلات زراعية أساسية^(١) مع فرض التسليم الجبرى للحاصلات على المزارعين وتحكم الموظفين في مدخلات الانتاج قد أدى إلى أخطاء لا ينبغي تكرارها في الأراضي الجديدة . بل إن اتباع السياسات الأمثل في الأراضي الموجودة سوف يؤدى إلى ربحية العمل الزراعي وجذب العمالة إليه من جديد كما أنه سوف يجعل التوسع الأفقي بعد ذلك ، زهو ضرورى أيضا ، امتدادا لزراعة عالية الإنتاجية وليس توسعا لا يعبأ . بالتكاليف ولا يراعى الأولويات .

(١) لاحظ تقرير البنك الدولى أن مصر تدفع عمليا للمزارع الأجنبي سعرا للقمح أعلى مما تدفعه للمزارع المصرى . ووصف هذا الحافز السلبى بأنه وضع غير معقول .

وفي قطاع الصناعة ، وهو أمل مصر الرئيسى فى النمو الاقتصادى ثمة فجوة كبيرة بين واقع الحال وما يمكن تحقيقه . فالتحرك الناجح فى هذا المجال ، كما تدلنا تجربة دول أخرى ، لا يحتاج بالضرورة إلى توافر المواد الأولية أوحى رأس المال على المستوى المحلى بقدر حاجته إلى السياسات الاقتصادية السليمة والقوى العاملة المدربة والمنظمة ، حيث ينبجج هذان العنصران عادة فى اجتذاب العناصر الأخرى اللازمة . وقد أدت تطورات معروفة إلى أن أصبحت السيطرة الغالبة على الصناعة فى مصر للقطاع العام بمشاكله العديدة (تنظيم معقد ، إدارة ضعيفة بنقصها الاستقلال الكافى فى إتخاذ القرارات وخاصة قرارات الأسعار والتشغيل ، أسعار لا تخضع دائما للاعتبارات الاقتصادية ، تكنولوجيا قديمة ، سلوك عمالى لا يتسم دائما بالانضباط ، صعوبات فى التمويل بالنقد الأجنبى وفى الحصول بالتالى على مستلزمات الإنتاج ، أداء مالى ضعيف ، الخ) وأثره السلبى العام على ميزانية الدولة . وكما قلت من قبل فإن أكبر ضمان لاستمرار القطاع العام ونجاحه هو تحوله إلى قطاع ذى كفاءة اقتصادية عالية . ويعرف الجميع أن هذا لا يتحقق إلا إذا ضمنا لوحدة القطاع العام استقلالاً كافياً فى الإدارة والتشغيل ، مع إعطائها المرونة فى تحديد أسعار منتجاتها فى ضوء الرقابة اللاحقة من جانب الدولة ، على أن تعتمد بعد ذلك على نفسها فى مجال التمويل (بما فى ذلك الاقتراض) دون أن تكون عبئاً دائماً على الميزانية العامة . ولا أعرف لماذا تخضع القطاع العام فى مصر لنظام يختلف عن ذلك الذى تخضع له الشركات المساهمة الخاصة . إن القطاع العام يتميز بملكيته للدولة أول للشعب وهو أمر ينبغى أن ينعكس على دوره وعلى الأهداف التى يسعى إلى تحقيقها ولكنه لا يبرز إخضاعه للقيود البيروقراطية أو معاملة وحداته كأنها أجهزة حكومية وليست وحدات إنتاجية. إن من رأى أن تحدد الدولة لكل شركة من شركات القطاع العام الأهداف المطلوبة منها بصفة دورية وأن تنشئ لكل شركة جمعية عمومية تمثل فيها الدولة (عن طريق أفراد يتم اختيارهم بعناية من ذوى الخبرة من بين القيادات السابقة للقطاع العام مثلاً) كما يمثل فيها العاملون ، وتخضع الشركة بعد ذلك فى كل شىء إلى قانون الشركات كما يكون للمسؤولين عنها نفس

الحرية والمسؤولية المقررة للمسؤولين عن الشركات الخاصة ، في ظل نظام محكم للشركات سواء كانت عامة أو خاصة ، يعاملها جميعا كوحدات إنتاجية وليست كمؤسسات خيرية .

وأخيرا يأتي القطاع الخاص الذى ينمو فى مصر منذ سنة ١٩٧٤ بمعدل أسرع من نمو القطاع العام وإن كان دوره لا زال محدودا خارج قطاع الزراعة ، كما أن نموه فى سنوات الانفتاح الأولى لم يتم طبقا لسياسات اقتصادية كلية تضمن تحقيق أفضل النتائج للاقتصاد القومى . وليس المطلوب أن تتدخل الدولة بطريق مباشر أو غير مباشر ، لدعم هذا القطاع . إنما المطلوب فقط ألا تخلى الموقوفات فى وجهه ، وأن تكتفى برسم الحدود للعقولة والرقابة على احترامها مع اتباع السياسات الاقتصادية التى تشجع الانتاج والتصدير . ولا شك فى أن قيام الدولة بهذا الدور ، الذى لا يكلفها شيئا من الناحية المالية ، وفتح مجال التنافس الحريين القطاعين العام والخاص دون محاباة مع خضوعها لقوانين تنظيمية واحدة سوف يشجع القطاعين على المزيد من الانتاج ويرفع من إنتاجيتهما جميعا . ومن المهم فى هذا الخصوص أيضا ألا نغيز الدولة المستثمرين الأجانب بمعاملة أفضل من تلك التى تمنحها للمستثمر المحلى ، فنادى الاستثمار كل لا يتجزأ ، والمستثمر الأجنبى يحكم على هذا المناخ ويبنى ثقته فيه طبقا للمعاملة التى تعامل بها الدولة المستثمرين من مواطنيها ، ولا شك فى أن استقرار ظروف الاستثمار بما فى ذلك القوانين والسياسات التى تتحكم فيه هو أهم كثيرا فى نظر أى مستثمر جاد من المزايا والإعفاءات التى تطوع الدولة بتقديمها للمستثمرين الأجانب دون أن يكون لها مبرر قوى فى أكثر الحالات . كما أن من الأفضل للمستثمر ، ومن الأنفع للحكومة والأكرم للدولة ، أن لا يعنى المستثمر من الضرائب وأن يعنى بدلا من ذلك من القيود والاجراءات التى ترغمه على الدفع لغير الشرفاء من الموظفين والوسطاء ، أو تقعده عن الاستثمار أصلا .

فى ظل هذه الأوضاع الجديدة لا بد أن ينمو فى مصر مناخ جديد للاستثمار يمكن الافادة منه بشكل أعظم إذا أحسن تنظيم سوق المال والرقابة عليه مع

تشجيع وسائل تراكم رأس المال وطرائق استخدامه في المشروعات الانتاجية . ويمكن في هذا الإطار تشجيع الاتفاق بين مؤسسة التمويل الدولية (من مجموعة البنك الدولي) وبعض البنوك المالية العالمية على إنشاء صندوق استثمار لمصر . على نمط الصناديق التي أنشئت للمكسيك وكوريا وتايوان والهند وماليزيا ، والصندوق المزمع إنشاؤه للفلبين ، ومثل هذا الصندوق هو وسيلة لتجميع رؤوس الأموال تحت إدارة مشتركة تتولى استثمارها في الوحدات الإنتاجية المختلفة وتكفل حرية تداول المساهمات بما يشجع استمرار التعامل ويسهم في ازدهار سوق ثانوية للأوراق المالية . ويمكن أن يستجلب هذا الصندوق مساهمات المصريين في الخارج والمستثمرين العرب ويقوم باستثمارها في مشروعات مصرية في إطار خطة التنمية وبموافقة الحكومة المصرية بعيدا عن مغامرات المستثمرين الأفراد . وقد نجحت التجارب السابقة في هذا الشأن بل ومكنت مشروعات في الدول النامية المعنية من بيع أسهمها في الأسواق العالمية ومن الاقتراض باسمها في هذه الأسواق دون ضمان حكومي . وتستطيع استثمارات هذا الصندوق ، إن دعا الأمر ، الإفادة من ضمان « الهيئة الدولية لضمان الاستثمار » التي يجري إنشاؤها ضمن مجموعة البنك الدولي لتشجيع تدفق الاستثمارات إلى الدول النامية ، والتي وقعت مصر على اتفاقية إنشائها ولكنها لم تصلق عليها حتى الآن .

أهمية تغيير البيئة الاقتصادية

إن العمل من أجل إعادة التوازن إلى الموازين الاقتصادية المختلة حاليا ، والإصلاح الجذري للقطاعات الإنتاجية هما هدفان ساميان في ذاتهما . وهما إلى جانب ذلك شرطان أساسيان لتحسين البيئة الاقتصادية في مصر وتمكين الاقتصاد المصري من التحكم في معدل التضخم ومن الإنطلاق في مجال المنافسة الدولية والتصدير . فالاختلال القائم معناه كما ذكرت غير مرة زيادة التضخم وزيادة الاعتماد على المعونات الخارجية . والتضخم كما نعلم يعود بأكبر الضرر على أصحاب الدخول الثابتة والمحدودة ، كما أن الاعتماد الكبير والمتزايد

على المعونات الثنائية يورث التبعية ويعود الناس على العيش فوق مستوى دخولهم على حساب الغير ، فضلا عن خضوعه لاعتبارات السياسة الدولية ورمالها المتحركة . لماذا نختار السياسات التي تؤدي بنا إلى هذه الشرور وفي مقدورنا نحن أن نعمل على خلق البيئة الحافزة على الإنتاج الكفء والاعتماد المتزايد على الذات ؟ وكيف نفضل على هذا الطريق السوى رفع شعارات فارغة أودت بمصالح الفقراء رغم أنها ترفع دائما باسمهم وانتقصت من حرية مصر الفعلية رغم أنها تصاغ لتأكيد استقلالها ؟

إن أسس الإصلاح الاقتصادى التي ذكرتها هي ركن أساسى فى البرنامج المقترح وهى على أى حال ، فى تقدير كثير من الاقتصاديين الذين توافروا على دراسة أوضاع مصر ، شرط لازم لتخليص مصر من الأزمة الحالية ولانطلاقها الاقتصادى ، لا يخالف فى ذلك إلا من يصرون فى حكمهم عن اعتبارات ايدولوجية خالصة أو عن مصالح ذاتية يكتسبونها من الأوضاع الحالية . وواضح أن بعض هذه الأسس يستهدف زيادة العملات الأجنبية المتاحة لمصر وتخفيف عبء الديون الخارجية عنها ، وهى آثار يمكن أن تتحقق فى المدى القريب ، فى حين أن بعضها الآخر يتغنى بالإصلاح الذى لا تحقق آثاره إلا فى مدى أطول . لكنها جميعا إصلاحات مترابطة لا توفى ثمارها إلا إذا طبقت جميعا وفى الوقت نفسه ، وإن كان ثمة مجال للتدرج المقول فى التنفيذ طبقا لجدول زمنى مدروس على شرط أن يتم تطبيقه كله دون تراخ أو إبطاء .

ولا شك فى أن توفير مناخ اقتصادى جديد نختفى فيه العيوب الأساسية للبيئة الحالية سوف يكون له أثر واضح فى زيادة حجم الاستثمارات وأهم من ذلك زيادة كفاءتها . وسوف يساعد ذلك الإنتاج المصرى على التنافس مع الإنتاج الأجنبى فى المجالات التى يمكن أن يكون لنا فيها مزايا خاصة ، ليس فقط فى السوق المحلى بل وفى الأسواق الأجنبية أيضا خاصة منها الأسواق المجاورة . ومن المفيد أن تركز مصر فى تعاملها مع الدول العربية على ضرورة تحرير انتقال السلع والخدمات فيما بينها من القيود الادارية والمالية ، مع توفير قدر محدود من الحماية

للمنتجات الصناعية العربية المتبادلة بين هذه الدول . فإن التركيز على هذه الجوانب في التعاون العربي قبل أى جانب آخر من شأنه خلق مصالح متبادلة ومتزايدة لكل الدول العربية تجعل لها جميعا رغبة حقيقية في التعاون والتقارب ، خاصة وقد علمتنا التجربة أن محاولات التقارب التي تبني على الحساس العاطفي وحده سرعان ما تتحول إلى انفصال وشقاق . ومن غير المقبول أن تظل تجارة مصر الخارجية مع الدول العربية الأخرى ضئيلة جدا ، ليس فقط بالمقارنة مع تجارة الدول الصناعية ، وإنما أيضا بالمقارنة مع تجارة دول نامية أخرى ، مثل كوريا بل وسنغافورة ، بدأت علاقاتها التجارية مع العالم العربي منذ سنوات قليلة ولكنها نجحت في تطوير هذه العلاقات بشكل مذهل نتيجة مصداقية التعامل وحسن الأداء وجودة المنتج .

رابعا : الإصلاح الإداري

تشتهر مصر للأسف بين دول العالم بالتعقيدات الإدارية وسوء التنظيم . وقد قيل ، تهكما ، إن المصريين قد اخترعوا البيروقراطية ثم قضوا آلاف السنين يستكملون تفاصيلها ، وتبدو مشاكل الأجهزة الإدارية المصرية أوضح ما تكون في ظاهرتين أولاهما تعدد المسؤوليات والمسؤولين عن المسألة الواحدة والثانية التضخم الهائل في الألقاب الوظيفية .

أما عن التعدد فتجده في أظهر مستوياته في تشكيل الحكومة نفسها حيث توجد للاختصاص الواحد عدة وزراء دون مبرر معقول . فالشؤون الاقتصادية لها ثلاثة وزراء أو أربعة ، والإنتاج الزراعي له وزيران وقد كانوا ثلاثة ، والإنتاج الصناعي له ثلاثة ، والتعليم بما فيه البحث العلمي والثقافة كان له في وقت ما أربعة وزراء وله الآن ثلاثة ، وهكذا . والغريب أنه عندما يريد أحد إنشاء مشروع صغير يدرس بعناية أفضل تنظيم إداري له ، أما الحكومة نفسها فلا أعلم أن دراسة مفصلة قد أعدت لأفضل تنظيم ممكن لها . ولاشك عندي في أن هذا التنظيم الأفضل سوف يختلف كثيرا عن التنظيم الحالي الذي يرثه كل رئيس للوزارة ولا يجد في عجلة

تشكيل الحكومة الجديدة الوقت الكافى لمراجعته بدقة .

وأما عن التضخم الكبير فى الألقاب الوظيفية ، فإن مصر على قدر علمى هى الدولة الوحيدة التى يوجد فيها أشخاص غير رئيس الوزراء بدرجة رئيس وزراء وأشخاص غير الوزراء بدرجة وزراء ، وعشرات من وكلاء الوزارة فى كل وزارة بل وفى كل محافظة ، حتى فقدت هذه الألقاب معانيها المتعارف عليها . ويرجع ذلك فيما يبدو إلى الخلط الواضح بين الدرجة المالية فى سلم الوظائف وبين اللقب الذى ينبغى أن يعبر عن المسؤوليات الحقيقية لشاغل الوظيفة . ورغبةً فى تمكين الموظفين من الحصول على درجات أعلى ، بالنظر للتدنى الخطير للمرتبات ، أعطيت لهم درجات وألقاب لا علاقة لها بمسؤوليات عملهم ، حتى أصبح من المعتاد أن نجد فى كل وزارة « مدير مكتب » بدرجة وكيل للوزارة ، وصاحب ذلك ، للسبب نفسه ، إسراف فى منح البدلات والعلاوات تحت أسماء توحى بمعان لا علاقة لها بواقع الحال .

ومن رأى أن إصلاح الجهاز الإدارى فى مصر يجب أن يبدأ بإصلاح الخلط فى الظاهرتين السابقتين بحيث تُشكل الحكومة على نحو يحول دون تعدد المسؤولية ، وبعيدا عن التفكير البيروقراطى الذى يفترض أن أهم حل لأى مشكلة هو إنشاء وزارة خاصة للاهتمام بها . ويمكن عندئذ التفكير فى أن يكون هناك وزير واحد مسؤول عن الشؤون الاقتصادية (بما فيها الاقتصاد والتخطيط والمالية والتجارة) ، ووزير واحد للإنتاج الزراعى (بما فى ذلك الزراعة والرى واستصلاح الأراضى) . الخ . ومن الممكن فى ظل هذا التوحيد أن يكون لكل وزير نائب أو وكيل واحد فى كل تخصص يبرر تفرغ وكيل له ، على أن يظل عدد الوكلاء محدودا بثلاثة أو أربعة ، وبهذا يتكون الجهاز المسؤول عن سياسة كل قطاع من مجموعة صغيرة متفهمة وقادرة على وضع سياسات واضحة وعلى متابعة تنفيذها . أما مشكلة ضعف المرتبات فهى مشكلة مستقلة يكون علاجها عن طريق دراسة سلم وظيفى جديد بمرتبات أعلى يتم التعيين والترقى على أساسه حسب درجة المعرفة ودرجة المسؤولية المطلوبة فى كل وظيفة ، دون التقييد

بالقواعد الحالية التى تجعل أهم أساس للتمييز بين العاملين تاريخ تخرجهم وتاريخ التحاقهم بالخدمة .

وحتى لا يأتى هذا النظام الجديد لتوصيف الوظائف وتحديد التخصصات المالية لكل منها من فراغ أرى أن يعاد النظر أولا فى الوحدات الادارية (الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة) من نواحى أربعة هى الإجراءات المتبعة ، وأعداد العاملين ، والمرتبات ، ونظام التعيين والترقية . وما أتصوره هنا هو أن يُطلب من كل وزير أن يدرس بدقة خلال ستة أشهر أو سنة كل الاجراءات المتبعة فى وزارته بما فى ذلك القوانين والقرارات التى تتطلب هذه الإجراءات (وبعضها قد صدر منذ خمسين عاما أو يزيد) بهدف « غربلتها » واستبقاء ما تقتضية ضرورات المجتمع فقط حتى نرفع عن الناس المعاناة الهائلة التى يفرضها عليهم التعامل مع الحكومة ولا يستفيد منها إلا ضعفاء النفوس . وفى نهاية فترة المراجعة هذه يعرض الوزير على مجلس الوزراء الحد الأقصى المطلوب استبقاؤه والتعديلات المقترحة إدخالها . فى نفس هذه الفترة يطلب من كل وزير أن يحدد أعداد ونوعيات العاملين الذين يحتاج إليهم فعلا ، وعلى أساس موضوعى ، فى الأجهزة التابعة له مع بيان التفاصيل الخاصة بالأشخاص الفائضين عن الحاجة وكذلك الأشخاص الذين يحتاج إليهم ولا يتوافرون لديه . (فن الغريب أنه بالرغم من التضخم الهائل فى الجهاز الحكومى لا زالت كثير من الأجهزة التى تتعامل مع الجماهير تشكو من الضغط الشديد ونقص العاملين ، كما أن من الشكاوى الماثورة للوزراء أنه رغم آلاف الموظفين فى كل وزارة من النادر أن يجد الوزير فى جهازه العناصر الفنية التى يمكنه الاعتماد عليها) . ثم تنصب هذه المعلومات فى جهاز جديد للقوى العاملة ، الذى لا بد من اعتداده جيدا للقيام بالمهمة الصعبة . حيث يتولى هذا الجهاز أولا إعادة تخصيص العناصر الزائدة عن الحاجة فى وزارتها للوزارات التى تحتاج إليها ، بعد إعادة تدريب هذه العناصر لهذا الغرض إذا اقتضى الأمر . أما العمالة الزائدة التى لا يمكن إعادة اختصاصها فيقوم جهاز القوى العاملة بعد فحص كل حالة بتحديد الحالات التى يتم إعادة

تدريبها على نفقة الدولة حتى يمكن استيعابها بصورة أفضل في المستقبل ،
والحالات التي لا علاج لها إلا عن طريق التقاعد المبكر حيث يمكن تخصيص
مكافآت خاصة لهم أو معاشات خاصة لفترة محددة تمكنهم من الاستمرار حتى
يحدوا عملا جديدا . من شأن هذا الترتيب أن تتخلص الأجهزة الحكومية من
الأعداد الكبيرة التي لا تعمل في الواقع بل تعطل العمل ، مع تمكنهم من
أداء أعمال نافعة في مواقع أنسب في الجهاز الحكومي أو مساعدتهم ماليا إلى أن
يحدوا عملا خارجة . ولن يكلف ذلك الدولة عبثا إضافيا سوى نفقات إعادة
التدريب (وهي نفقات استثمارية يمكن أن توفى نتائج باهرة إذا كان التدريب
جديدا وفي المجالات التي تشتد الحاجة إليها) ، بل إن ذلك سيوفر على الدولة في
النهاية الفارق بين المرتبات التي تدفع حاليا والمكافآت أو المعاشات الخاصة التي
تدفع للمتقاعدين . وأهم من ذلك فإنه سوف يساعد على تطوير بيئة جديدة
للإنتاج في العمل الحكومي .

وبعد أن تم هذه الترتيبات يمكن إدخال النظام الجديد للسلم الوظيفي
وللمرتبات الأعلى التي تتناسب مع العمل الحقيقي الذي يؤديه العاملون طبقا لما
يتطلبه من معرفة وخبرة ومسؤولية ، ولا شك في أن دفع مرتبات أعلى لعدد أقل
من العاملين أجدى كثيرا في رفع مستوى إنتاجيتهم ومعنوياتهم من الوضع
الحالي ، خاصة إذا اصطحب ذلك بنظام رشيد وعادل للترقية على أساس
الكفاءة . ولا بد أن يؤدي هذا النظام الجديد إلى تخليص المكاتب الحكومية من
المئات التي تزدحم بها الدهاليز من السعاة وغيرهم ممن لا يؤدي وظائف حقيقية
بينما القطاعات الانتاجية تشكو كلها تقريبا من نقص العمالة النافعة . كما أن من
شأنه تمكين الوزراء من تكوين أجهزة فنية يمكنهم الاعتماد عليها بشكل معتاد
دون تحميل عبء العمل كله لأفراد قليل .

ويمكن اتباع الأسلوب نفسه في إصلاح أجهزة القطاع العام بعد تحريرها من
الأنظمة الحالية وإخضاعها لقانون الشركات المساهمة مع جعل الفارق فقط في
طريقة تكوين الجمعية العمومية على نحو ما أوضحت .

وفترض هذا كله أن تطبيق الاصطلاحات الاقتصادية السابق شرحها سوف يؤدي مع الوقت إلى توسع القطاع غير الحكومي واستيعابه لجزء كبير من العمالة الجديدة .

خامسا : ملاحقة الثورة العلمية

لا يكتمل برنامج إصلاح في دولة نامية كمصر إلا إذا أعدت نفسها أيضا للإفادة من التقدم العالمي العظيم في المجالات العلمية ، والذي أشرت في مقدماتي إلى أهميته وخطره ، وفي الاستخدام الفعلي لآثار هذا التقدم في مجالات الانتاج والخدمات .

لا يتم ذلك بالطبع بحلول بيروقراطية مثل انشاء وزارة للبحث العلمى أو أكاديمية تشغل الأساتذة المتخصصين بحضور اللجان والقيام بأعمال إدارية لا يريدونها ولا يجيدونها ، وإنما يتم أساسا عن طريق تقوية مراكز البحث العلمى القائمة وتمكينها من الاتصال الدائم والمباشر بمراكز البحوث في الدول المتقدمة ، وعن طريق إنشاء مراكز متقدمة للدراسة العلمية والتكنولوجية على أسس مختلفة تماما عن الأسس المتبعة في انشاء وإدارة الجامعات المصرية الحالية .

من الطبيعي أن لا يأتي هذا التقدم العلمى من فراغ ، إذ لا بد أن يستند إلى نظام تعليمى يقوم على تشجيع البحث وليس على حفظ ما يردده المدرسون، وإلى نظام إدارى ومالى من شأنه أن يتفرغ الأساتذة لبحوثهم وطلبته لا أن يقضوا وقتهم في طلب لقمة العيش في الداخل والخارج . ومع الجهود التى تستهدف إصلاح نظام التعليم وإصلاح الأوضاع الادارية ، والتى أشرنا إليها ، أعتقد أن ملاحقة الثورة العلمية ، والإفادة منها تقتضى السير في خطوات أربع في وقت واحد يجب أن ينظر إليها جميعا على أنها استثمارات لا بد منها من أجل التنمية .

١ - الخطوة الأولى هي مراجعة أحوال مراكز البحوث القائمة بما في ذلك مراكز البحوث الزراعية والمركز القومى للبحوث ومراكز البحوث التابعة للجامعات والمصانع وذلك بهدف توفير النظام الذى يمكنها من الانطلاق بعيدا

عن القيود الإدارية العقيمة التى تحكمها والأنظمة التى لا تفرق بين العلماء الباحثين والموظفين الإداريين. وسوف يترتب على ذلك زيادة الإمكانيات المخصصة لهذه المراكز وتيسير اتصالها بمراكز البحوث فى الخارج وتوجيه الوحدات الإنتاجية فى الدولة إلى استخدام هذه المراكز وتمويل عملياتها. ولا شك عندى فى أن فى مقدور المسؤولين عن مراكز البحوث تقديم اقتراحات تفصيلية حول ما يتطلبه ذلك كله إن هم أحسوا برغبة جادة من الدولة.

٢- والخطوة الثانية هى العمل على الاستفادة بشكل أكبر من المراكز الدولية للبحوث واعتبار استجلاب مراكز بحوث دولية جديدة إلى مصر أو فروع جديدة لمراكز دولية قائمة أولية من الأولويات الأساسية التى تعمل سياسة الدولة الخارجية على تحقيقها. فقد أنشئت عبر السنين مراكز جديدة للبحوث الدولية (لعل أشهرها المراكز الدولية للبحوث الزراعية المنتشرة فى آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية) والتى تعمل فى معظمها تحت مظلة المجموعة الاستشارية التى يرعاها البنك الدولى ، ومع ذلك فإن مصر لم تنجح فى استحضار أى من هذه المراكز لكى يكون مقرها فيها ، بل إنها لم تعمل من أجل ذلك. وانتهى الأمر إلى أن أصبح مثلاً مقر «المركز الدولى للبحوث الزراعية فى المناطق الجافة (ايكاردا)» خارج مدينة حلب (بعيداً بعض الشيء عن مناطق الجفاف). وعندما حاولت لبنان رئاستى لمصندوق الأوبك للتنمية الدولية ، إنشاء مركز إفريقيا لبحوث الأسمدة لم أجد اهتماماً من جانب مصر لكى تستضيفه عندها. كما يجرى الآن العمل على إنشاء مركز دولى للبحوث فى هندسة السلالات ، لا أعرف أن مصر تحاقل استضافته. وعلى أية حال فإن كثيراً من هذه المراكز قائم ولديها إمكانيات كبيرة وتستطيع مصر عن طريق الاتصال النشط بها الاستفادة من نتائج أبحاثها بل وإجراء البحوث المشتركة بينها وبين مراكز البحوث المصرية.

٣- والخطوة الثالثة فى هذا الترتيب، وربما كانت الأولى فى أهميتها ، هى إنشاء جامعة عربية للتكنولوجيا تكون بمثابة الرائد العلمى فى المنطقة كلها. وقد

أنشأت الدول الآسيوية جامعة آسيوية للتكنولوجيا في بانجكوك ، وتعمل الدول الأفريقية الآن على إنشاء جامعة تكنولوجية في «ياماسوكرو» بساحل العاج كما نجحت تركيا في إنشاء «الجامعة التكنية للشرق الأوسط» في أنقرة . أما الدول العربية فهي ، رغم عشرات المؤسسات المشتركة ، لم تنشئ ، بل لم تفكر في إنشاء ، معهد عربي للتكنولوجيا ، حين أن التعليم التكنولوجي المتقدم هو بغير شك مفتاح المستقبل لأي أمة . ولقد طالبت في أكثر من موقع بإنشاء مثل هذه الجامعة ، بل تخاطبت في ذلك مع مسؤولين في الولايات المتحدة وفي اليابان وكان ردهم في الحالتين أن المبادرة في هذا الشأن يجب أن تأتي من حكومة تتم بالموضوع وأنهم لم يجدوا مثل هذا الاهتمام لدى حكومة عربية ١ وأعتقد أن الوقت قد حان لأن تأخذ الحكومة المصرية زمام المبادرة دون تردد وأن تعطى الأولوية لإنشاء مركز علمي متقدم للتكنولوجيا يبدأ كمركز مصري مع إمكان تحويله بعد ذلك إلى مركز عربي . وعلى أي حال فإن مثل هذا المركز أو الجامعة يجب أن يختلف تماما عن الجامعات القائمة . فيجب أن يكون له مجلس أمناء دولي يضم أسماء معروفة عالميا في مجال العلوم البحتة والتكنولوجيا ، ويجب أن يكون له نظام خاص يتم وضعه بعد دراسة أوضاع المراكز التكنية المتقدمة في الدول الصناعية وشبه الصناعية ، ويجب أن يكون له نظام رواتب يماثل نظام الرواتب في جامعات الدول المتقدمة حتى يجذب العلماء من الخارج بدلا من أن يدفع العلماء المصريين إلى الهجرة ، ويجب أن يكون التدريس والدراسة فيه على أساس التفرغ الكامل والإقامة كل الوقت في مقره من جانب الطلبة والأساتذة على السواء ، ويجب أن تكون الدراسة فيه مقصورة على أنبيغ المتقدمين وأن تقوم على البحوث العملية والتجارب ، ويجب أن يتم إنشاؤه خارج المدن الكبيرة (مثلا في امتداد المدينة صغيرة على البحر الأبيض أو الأحمر) . ويجب أن يتوافر له تمويل بحجم يتناسب مع مهمته الهائلة ويمكنه من جلب أنبيغ العناصر في المنطقة . إن مثل هذا العمل هو في نظري أهم خطوة واحدة يمكن أن تقدمها أية حكومة من أجل مستقبل مصر ، إن لم يكن مستقبل المنطقة العربية . ولو تبنته

الدولة على الأمس السابقة فلن يكون من الصعب أن تجد تمويلا له من مؤسسات التمويل الائتماني الدولي وحكومات الدول الصناعية بشرط توافر الجدية الكاملة في خلق أساس رصين للتقدم العلمي واستعداد الدولة لتوفير التمويل المحلي المقابل دون تأخير. وفي تصوري أن التعاون بين هذا المركز والكلية الفنية العسكرية بعد دعمها وتطويرها سوف يحقق لمصر ركيزة أساسية للتقدم الصناعي وقاعدة لا بد منها للصناعة المتطورة.

٤ - مراعاة لأن مصر هي في الأساس دولة صحراوية (أكثر من ٩٦٪ من مساحتها صحارى غير مأهولة) وأن التوسع في تعمير الصحارى هو البديل في النهاية لأزمات طاحنة تنتظر سكان مصر المتزايدين إن هم ظلوا محصورين في المساحة المأهولة حاليا ، فن الواضح أن إنشاء مركز متقدم لتكنولوجيا الصحراء ضرورى أيضا لرخاء مصر واستقرارها . وقد تبينت الدولة ذلك منذ زمن عندما أنشأت معهد الصحارى ولكنه تحول مع الوقت إلى كم مهمل . ولقد حاول الدكتور فاروق الباز منذ سنين اقناع حكومات عربية بالتضامن في إنشاء معهد للبحوث الصحراوية خاصة وأن المنطقة العربية تمثل أكبر امتداد صحراوى في العالم وتواجه أزمة خطيرة في مصادر المياه في المستقبل ، ولم تُجدِ محاولته مع ذلك . وليس في مقدور مصر أن تنتظر . عليها أن تبدأ بإنشاء هذا المعهد والاتفاق مع الدول التي لديها تجارب متقدمة في هذا الشأن ومع «الايكاردا» وغيرها من المراكز الدولية للبحوث بحيث يتنفع هذا المعهد بتجارب المراكز الأخرى خاصة في مجالات تنمية السلالات الزراعية والحيوانية التي لا تستهلك إلا قدرا محدودا من المياه ، وفي مجالات تحلية المياه ، والأمطار الصناعية ، والمياه الجوفية وكل ما يتعلق بالتنمية في بيئة صحراوية . إن أى نجاح كبير في هذا المجال لن يكون خلسة كبرى لأجيالنا القادمة فحسب بل لمستقبل العالم والمناطق الصحراوية فيه بصورة خاصة .

البيئة الثقافية اللازمة وطريقة التنفيذ

هذه هي الأركان الخمسة التي يفترض البرنامج المقترح العمل على تنفيذها

سويا . وواضح أن الاجراءات المطلوبة هي من الشمول والعمق بحيث تقتضى تخطيطا استراتيجيا للاقتصاد ، بل وللمجتمع ، يحدد الأهداف والأولويات بصورة واضحة . وبعبء الجهود لتحقيقها ويتصف بالمرونة التى تشجّع على التجديد . ومثل هذا التخطيط لا ينجح عمليا إلا إذا حاول الانسجام بقدر الإمكان مع الثقافة السائدة إلا أنه لابد أن يصطبغ أيضا بالشجاعة اللازمة لتغيير هذه الثقافة فى -الحالات التى تصبح فيها حجر عثرة فى وجه التقدم الضرورى . ولابد من إعداد الناس إعدادا جيدا لتفهم الحاجة إلى التغيير . ولا يتم ذلك إلا إذا عرف الجميع حقيقة ما نعانى منه . فليس من الصحيح أن مصر تمر بأزمة عابرة نتجت عن انخفاض أسعار البترول . بل الأصح أن يقال إن الاقتصاد المصرى كان يعانى أصلا من مشاكل عميقة الجذور وأن بوادر الأزمة الحالية كانت هناك قبل زيادة إنتاجنا من البترول وارتفاع أسعاره ، ولكن الدخل الكبير الذى عاد على مصر من البترول ومن تحويلات العاملين أحنى لبعض الوقت حقيقة الوضع وشغلنا عن إدخال الاصلاحات الأساسية . أى أننا لم ننظر إلى هذا الدخل على أنه ظاهرة مؤقتة لا يجوز الاعتماد على استمرارها بل افترضنا أن مشاكل الاقتصاد المصرى هي المؤقتة وأن التدفقات الخارجية المستحدثة سوف تغطى عليها . فلما انحسرت موجة هذه التدفقات عادت الأزمة فى صورة واضحة وبرزت للعيان ملامحها التى لم تكن خافية عن العالمين بالحقيقة . وقد استمررنا مع ذلك فى التفكير والتصرف على أساس أنه كما أثبتنا المشكلة من الخارج فإن الحل سوف يأتينا من الخارج أيضا عن طريق تفضّل الدائنين وكرم الآخرين . وليست هذه هي عقلية المنتجين الذين يواجهون صعوبات السوق بالتكيف معها وشخذ همهم للمزيد من الإنتاجية ، بل إنها أقرب إلى عقلية من يعيشون على ريع ما لديهم من رصيد (سياسى فى هذه الحالة) . وإن كان استغلال رصيدنا السياسى والاستراتيجى لمصلحة الاقتصاد المصرى أمرا ضروريا فإن محاذير الإسراف فيه معروفة حيث يصعب الاستمرار فيه إلى مالا نهاية كما أنه يخضع بالضرورة لعوامل خارجة عن إرادتنا .

لا بد إذن أن يتفهم الجميع الحاجة إلى الإصلاح الذى يتعدى تجاوز الضائقة المالية الراهنة ليضع أسس تقدم مستمر تتمكن فيه مصر من أن تعمل من أجل مستقبل أفضل دون أن تشغلها الأزمات كل الوقت وتفرض عليها أنصاف الحلول . لهذا السبب لا بد أن يكون التغيير شاملا وأن نقبل ما يترتب عليه من تضحيات وقتية كبيرة . فالتراخى فى إدخال إصلاح شامل سوف يقود إلى أوضاع أصعب كثيرا من الأوضاع الصعبة التى نعانى منها الآن ولا يمكن أن يشفع لنا فى ذلك إن ضرر المستقبل سوف يعود على أجيال أخرى . فالتغيير الذى باتى تطبيقا لبرنامج مدرّوس ويدرّج بحكمة هو بغير شك أفضل كثيرا من تغيير يفرض نفسه فرضا دون أن يعرف أحد مبادئه، وهو ما لا بد أن يحدث، وفى حياة هذا الجيل، لو أننا فضلنا الاستمرار فى تجاهل الواقع . ليس هناك شك عندى فى أن أى إصلاح جذرى سوف يثير معارضة قوية إما خوفا من مجرد التغيير واتساعا بما هو معروف أو حفاظا على المصالح المكتسبة فى ظل الأوضاع الحالية، وهى كثيرة جدا . وإذا كان الناس فى كل دهر قد اعترضوا أشد الاعتراض على الرسائل المساوية عندما جاءهم بها الأنبياء ، فكيف بهم يقبلون ببساطة رسالة إصلاح تستند فقط على التحليل الموضوعى؟ لكن تنفيذ برنامج شامل كالذى أقترحه يحتاج من المسؤولين عنه إلى صلابة الأنبياء وحلمهم معا لكى يشرحوا بالموعظة الحسنة ضرورة الإصلاح حتى يكتسبوا له التأيد ثم يسرون فيه بقوة وجسارة لا تعباً باعتراض المعارضين .

ينبغى أن تناقش الحاجة إلى التغيير بصراحة كاملة بعيدا عن محاولات طمأنة الناس بأنه « ليس فى الإمكان أبدع مما كان » وبأن مصر التى بقيت عبر العصور سوف تنجح فى عبور هذه الأزمة أيضا دون تغيير فى سياساتها الاقتصادية . فالسؤال ليست ما إذا كانت مصر سوف تبقى أم لا ، فمصر باقية أبدا بإذن الله ، ولكنها ما إذا كانت ستصبح دولة شديدة التخلف ، مكتظة بسكان لا قبل لها بإشباعهم ومكبلة بقيود تشل قدرتها على النمو وتحرّمها من الأمل ، أم أنها سوف تتخلص من هذه القيود وتطلق فى طريق التنمية والتقدم فى إطار من السياسات

التي تكفل تحقيق هذه النتائج وقيادة أبنائها الذين توفر لهم فرصة تعليم راق ومتقدم .

وسواء كان أنسب برنامج للإصلاح هو الذي أقترحه أو شيئاً آخر ، فإن الحاجة إلى الإصلاح ماسة ولا بد من تعبئة الشعب لها . ولن يتحقق تغيير إذا تمسكنا كل مرة بأنه « لا مساس » بالسياسات القائمة ، وهي التي لم تحل دون سوء توزيع الدخل ودون المعاناة المستمرة للأغلبية ، بل يتحقق باتباع سياسات جديدة من شأنها إطلاق فرص النمو والعمالة بحيث تزيد قوة الناس على الشراء ، بدلا من بيع الأشياء بأقل من قيمتها ، وبحيث يتوقف التمييز ضد سكان الريف الذين تفرض أسعار متدنية على منتجاتهم ، وبحيث تكون الأولوية في الاستثمارات الجديدة للبرامج التي لها عائد إيجابي مباشر على أعداد كبيرة من السكان ، وبحيث يكون التشجيع في المقام الأول لمن يعمل في مجالات الإنتاج والتصدير ، وبحيث تشجع بيئة العمل بصفة عامة على أن يعطى كل مواطن أفضل ما عنده لأنه بحاسب طبق أدائه وإنتاجه لا طبق أشياء لم يكن له دخل في اختيارها .

لا بد أن يأتي الإصلاح في بيئة ثقافية تفهم مبرراته وتقدر ضرورته ، لا أن يأتي كإجراءات قهرية يسيء الناس فهمها وقد يثورون عليها ، فالاستقرار السياسي ضروري للتنفيذ الناجع لبرنامج الإصلاح . وإذا كان الرئيس مبارك قد طالب « بالصحة الكبرى » فإن هذه الصحة سوف تأتي نتائجها إن تمت في إطار برنامج واضح المعالم وطبق أصول يفهمها أغلب الناس ويتقبلونها إيمانا بلزومها من أجل مصلحتهم ومصلحة أبنائهم من بعدهم ، على أن يقال لهم بغير مواربة أن للإصلاح ثمنا لا بد أن يتحمله الجميع ، وأن التقدم يتطلب قدرا من العمل والالتزام لا يعرفها الشعب المصري في أوضاعه الحالية . ومن العدل أن يقع العبء الأكبر للإصلاح على القادرين ماليا ، بل إن ذلك ضروري حتى يتقبل عامة الناس التضحيات الوقتية للإصلاح والتي ينبغي أن تحس المسورين قبل الفقراء ، فعلاً لا قولاً فقط . ومن المفهوم أن اعتبارات العدالة لا تعني أن

يفترض بعض الناس أن لهم حقوقا اقتصادية إزاء الدولة لم يكتسبوها بالعمل ، كما أنه لا ينبغي أن تصل هذه الاعتبارات إلى حد إفقاد المنتجين الرغبة في العمل أو دفعهم إلى التحايل طول الوقت .

في ظل هذه المفاهيم يمكن لرئيس الجمهورية أن يقدم برنامجا شاملا للإصلاح وأن يوضح العواقب التي تترتب على الاستمرار في تجاهل الحاجة إلى إصلاح جذري أو على التثبيت بما يروجه المتطرفون عقائديا من بدائل قد تبدو عظيمة على الورق ولكنها أدت بالمجتمعات النامية التي حاولت تطبيقها إلى أسوأ الأوضاع ، وخاصة ما يروجه المتطرفون دينيا من أفكار يحسبونها بحسن نية مدخلهم إلى الجنة حين أنها طريق المجتمع إلى جحيم الفتنة والتخلف . وإن جاء هذا البرنامج الشامل ، سواء كان وفق الأسس التي اقترحتها أو وفق أسس أفضل ، في مطلع الرئاسة الثانية للرئيس مبارك وبايعته أغلبية الشعب على هذا الأساس ، فلن يكون هناك مبرر لأي تردد في التنفيذ وفي إدخال التعديلات المطلوبة في الدستور والقوانين . وإن ظل بعضهم بعد ذلك يعترضون فهذا حقهم ، ماداموا يفهمون أن من حق الحكومة أيضا بل ومن واجبها أن تسير في طريق الإصلاح الذي تؤيده الأغلبية .

وسوف يكون من الضروري ، أن يصطبغ تطبيق البرنامج تنفيذ مشروعات تستهدف بوضوح إفادة القطاعات الفقيرة وتخفيف الأعباء على المواطنين خاصة في مجال الخدمات العامة حتى يسود الشعور بأن الحكومة التي تبنت الإصلاح ليست غافلة عن هموم الشعب وحتى يرى الناس آثارا إيجابية سريعة حتى في المرحلة الأولى لتنفيذ البرنامج حيث تشتد وطأة التكلفة الاجتماعية للإصلاح .

إلا أنه لا يكفي في هذا الشأن أن يرى الناس في البرنامج ما تقتضيه مصالحهم في مدى زمني معقول ، إذ من المهم أن يروا أيضا من خلال سلوك المسؤولين خاصة ، أنهم بمثابة مشروع كبير يتسم بالجدية والشمول والعدالة ، فيثير حماسهم ويدفعهم إلى المساهمة في نجاحه رغم ما يتحملونه من تضحيات .

وتثير النقطة الأخيرة مسألة الالتزام لدى القائلين على الحكم وإيمانهم بصحة الاجراءات التي يطالبون الشعب باتباعها والقدوة الحسنة التي يتوقعها الناس منهم ولا يصدّقونهم إلا إن رأوها بأعينهم . ولا اعتقد أن الشعب المصري يتطلع إلى الاتباع الأعمى لحلول تفرضها إيديولوجية متطرفة ، سواء اتخذت طابعا رأسماليا أو اشتراكيا أو اسما إسلاميا ، بقدر رغبته في تحسين مستوى المعيشة وإطلاق فرص النمو مع الحفاظ على القيم الأساسية للمجتمع بما فيها جوهر العقيدة وأهدافها . وقد سبق أن كتبت في مجال آخر أنه « لا خير في إيديولوجية ، تعيد الناس إلى الوراء أو تحثهم على قبول الواقع أو تحرمهم من الأمل المشروع في العيش الأفضل والعدالة الاجتماعية . كما أنه لا أمل من ناحية أخرى في إيديولوجية لا تعيد للناس احترامهم لأنفسهم ولتراثهم الحضارى وثقتهم بمقدرتهم على التقدم وإيمانهم الكامل بأهليتهم لصنع الحضارة »^(١) . وإنما يأتي البرنامج الذى أقترحه وما يفرضه من تغيير في هذا الإطار من الثقة في قدرتنا على التقدم اعتمادا قبل كل شىء على قدراتنا الذاتية ، ومن الأمل في أن كل أزمة ، مهما كانت عاتية ، هي أيضا فرصة للتقدم إذا تحولنا من التباكي عليها إلى السعى بحزم وتصميم نحو التغيير إلى الأفضل . وكما قال رجل كان لفكره دور كبير في تحسن الأوضاع المعاصرة في أوروبا « ينبغي لتغيير مجرى الأشياء أن ننجح في تغيير روح الناس » « ولا يغير الوضع الجامد الحالى إلا عمل مباشر ينصب على نقاط رئيسية ، عمل متعمق وحقيقى ودرامى يغير الأشياء ويُدخل في مجال الحقيقة التطلعات التى كاد الناس أن يفقدوا أى أمل في تحقيقها »^(٢) .

١٩٨٧ ١ / ١٥

« ولا يغير الله ما يقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم » .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

(١) فرصة العرب الأخيرة . مشار إليه سابقا . ص ٢٢ .

(٢) جان مونييه . مذكرات . الجزء الثانى . ص ٤٢٦ (بالفرنسية) .

الفهرس

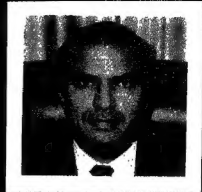
٧	مقدمات ضرورية
٧	تقديم
٨	لب المشكلة
١٢	التغيرات فى الاقتصادى العالمى
٢٥	أزمة الاقتصاد المصرى الأعراض والأسباب
٢٧	مصر التى
٣٠	الأعراض
٣٧	الأسباب
٥٣	برنامج للعهد
٥٣	مقدمات
٥٥	أركان البرنامج
٨٦	البيئة الثقافية اللازمة وطريقة التنفيذ

رقم الإيداع : ٤٥٩ /٧

التاريخ المبدئي : ٠٩٦ - ١٤٨ - ٩٧٧

مصادر الشروق

القاهرة ١٩٦١ : المطبع الجديد ، - خلف ، ٧٧١٤٨١ - ٧٧١٤٧٨ - بيروت : الشروق - الطبعة ، ١٩٥٨ : SHOUK UN
بيروت ١٩٦٤ : المطبع ، ٨٠٦٤ - ٨٠٦٥ : ٧١٤٨٣٩ - ٨١٧٣٦٥ - بيروت : الشروق - الطبعة ، ١٩٦٤ : SHOUK UN



هَذَا الْكِتَابُ

يحتوى على النص الكامل الذى أعده الدكتور إبراهيم شحاته ، نائب الرئيس والمستشار العام للبنك الدولى للإنشاء والتعمير ، بمناسبة المحاضرة التى ألقاها فى العيد الفضى لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة يوم ٢٢ مارس ١٩٨٧ .

ويحتوى الكتاب على عرض لأهم التطورات التى لحقت بالاقتصاد العالمى ، كما يشرح أعراض وأسباب الأزمة الاقتصادية التى تواجه مصر قبل أن ينتهى إلى تقديم برنامج متكامل لتحطى هذه الأزمة وتمكين الاقتصاد المصرى من التحرك نحو مزيد من التنمية فى ظل الأوضاع العالمية الصعبة التى تواجه الدول النامية .

يعمل حاليا نائبا لرئيس البنك الدولى (واشنطن) ، وأميناً عاماً للمركز الدولى لسوية مفاوضات الاستثمار (واشنطن) ، كما يرأس مجلس إدارة المعهد الدولى لقانون التنمية (روما) ، ويشترك فى عضوية مجالس إدارة عدد من المراكز الدولية للبحوث والتنمية فى أوروبا والولايات المتحدة . وقد سبق له أن عمل مديراً عاماً لصندوق الأوبك للتنمية الدولية (فيينا ، ١٩٧٦ - ٨٣) ، ومستشاراً للصندوق الكويتى للتنمية الاقتصادية العربية (الكويت ، ٦٦ - ٧٠ ، ٧٢ - ٧٦) ، ومدرسا (٦٤ - ٦٦) ، فأستاذاً مساعداً (٧٠ - ٧٢) فى جامعة عين شمس ، وعضواً فى مجلس الدولة (القاهرة ٥٧ - ٦٠) وفى المكتب الفنى لرئيس الجمهورية (دمشق ٥٩ - ٦٠) . وقد تخرج من كلية الحقوق جامعة القاهرة عام ١٩٥٧ وحصل بامتياز على دبلومين فى القانون ثم حصل على الدكتوراه من جامعة هارفرد بالولايات المتحدة عام ١٩٦٤ . وله مؤلفات كثيرة فى القانون الدولى وفى التنمية الاقتصادية نشرت بالعربية أو الانجليزية وترجم معظمها إلى لغات أخرى .